الجمـــهورية الجـــزائرية الديمقراطيـــــــة الشعبيـــة
وزارة التعلـــيم العـــالي والبحث العـــــلمي
جامعة العربي التبسي – تبسة–
كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
مدرسة الدكتوراه: تحليل إستراتيجي صناعي مالي ومحاسبي

القطب المكون: جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي– تخصص: تحليل قطاعي
رقم التسجيل:.....

الموضوع:

إشكالية تقييم الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر

مـــذكرة مكملة ضمن متطلبات نيـــل شهـــادة المـــــاجستير تحليل قطاعي

من إعداد الطالبة
معتوق سامية

إشـــراف الدكتور
دخموش العربي

لجـــــــنة المنـــاقشـــــة

أ.د. شرابي عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري قسنطينة	رئيساً
أ.د. دخمـــــوش العربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري قسنطينة	مقرراً
أ.د. براهـمية بـــــراهيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري قسنطينة	عضواً
د. بســـــمة عـــولمي	أستاذة محاضرة	جامعة العربي تبسي -تبسة	عضواً

السنـــة الجـــامعيـــة: 2011– 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد و الشكر لله العلي القدير على نعمه التي لا تحصى منها توفيقي لإنجـــاز هذا العمل.

و إعترافا بالفضل وتقديرا للجميل يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور دخموش العربي على متابعته المستمرة، و توجيهـــاته القيمة، وكذلك على ما بذله من جهود كانت لي سندا كبيرا لأجل إثـــراء هذا البحث.

كما لا يفوتني أن أتوجه بجزيل شكري و امتناني إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.

الإهـــــــداء

إلى روح أبي رحمة الله عليه رحمة واسعة

إلى أمي حفظها الله وأطال بعمرها

إليهمـــا أقـــــول:

"لو لم يكن لي إنجاز في حياتي سوى أن أنسب إليكما فذلك في حد ذاته إنجـــــاز".

سامية معتوق

المقدمـــة

المقدمـــة

إن المتأمل للمشهد الإقتصادي الراهن يستطيع أن يرصد إتساع دور الإقتصاد غير الرسمي من جراء ما شهدته الساحة العالمية من تحولات جذرية وعميقة كان لها وقعها على موازين القوى في العالم وما رافقتها من ظهور تركيبات جديدة تستمد قوتها من قدراتها الإقتصادية، وتأكدت عولمة الإقتصاد، وإعتماد آليات السوق كإطار للتنظيم وتسيير دواليب الإقتصاد في مختلف بلدان العالم.

ومن هذا المنطلق بالذات، وحفاظا على ديمومة المسار التنموي، والحد من الآثار السلبية التي تفرزها العولمة أصبح موضوع الإقتصاد غير الرسمي يستقطب إهتمام معظم الباحثين والدول والمنظمات الدولية. فرغم أنه لا يشكل قضية جديدة، إذ أن الإهتمام به كان مع بداية السبعينات من خلال تقرير كينيا سنة 1972، حيث يعد هذا الأخير الخطوة الأولى لفتح الملف أمام المهتمين وتوالت بهد ذلك التحقيقات والإصدارات حول الموضوع خاصة في البلدان النامية (إفريقيا وأمريكا اللاتينية)، وقد جاءت نتائج هذه الأبحاث تعبيرا صادقا عن أهمية هذا الإقتصاد سواء من ناحية النمو أو الطاقة الإستيعابية في كافة دول العالم المتقدم منه والنامي.

غير أن عملية رصد وتقييم الإقتصاد غير الرسمي من الصعوبة بما كان، إذ يصطدم بنوعين من المشكلات، ينبع أحدهما من صعوبة حصر كافة الأنشطة غير الرسمية نظرا لكثرتها وتنوعها. بينما يتصف الآخر بإختلاف أساليب القياس المتبعة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، مما نتج عنه صعوبة دراسة الإقتصاد غير الرسمي والذي يتعهد القائمون بأنشطتها إخفائها كما تؤكد على ذلك معظم الدراسات التي تعرضت لهذا الموضوع. ووفقا للدراسة التي أجراها صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1988–2000 تبين أن تقديرات حجم الاقتصاد غير الرسمي تراوحت ما بين 35 %–44% من إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية،وبنسبة تراوحت ما بين21%–30 % من إجمالي الناتج المحلي في بلدان التحول الاقتصادي، وبنسبة تراوحت ما بين 14%–16% من إجمالي الناتج المحلي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي.

والجزائر ليست إستثناءا من الواقع الموصوف أعلاه، وتتميز كغيرها من البلدان النامية بوجود إقتصاد غير رسمي كبير ومتزايد في كل مراحل تطورها: 21.8% من مجموع العمالة غير الرسمية خلال الفترة 1975–1979، 25.6 خلال الفترة 1985–1989، 41.3% خلال الفترة

2000–2007. إذ أن نموذج التنمية المعتمد بعد الإستقلال المستند إلى الإستثمارات الضخمة، وهيمنة الدولة على النشاط الإقتصادي، ثم الإنتقال الدائم وغير المنظم نحو إقتصاد السوق وما صاحبه من سياسات الإصلاح الهيكلي الذي إنتهجته الجزائر خلال عقد التسعينات وما تمخض عنها من آثار سلبية لا يمكن تجاهلها (تخفيض الأجور، تسريح العمال، تآكل القدرة الشرائية...) دفع بغالبية طبقات المجتمع إلى دائرة الفقر والتهميش، وهذا في ظل غياب خطط تنموية فعالة كبديل لهذا الإنتقال وإحتواء مخلفاته، ما أدى في نهاية المطاف إلى تنامي حجم ونفوذ الإقتصاد غير الرسمي على حساب الإقتصاد الفعلي.

وعليه فهي ظاهرة لم تنشأ من فراغ، ولكنها نشأت في ظل أوضاع إقتصادية وإجتماعية شهدتها الجزائر، وتحولات جعلت من البيئة الإقتصادية والإجتماعية بيئة ملائمة لإنتشارها بهذا الشكل السرطاني. وهكذا يتضح أننا أمام ظاهرة أقل ما توصف به أنها معقدة وذات أبعاد عديدة ومتشابكة، ولها من الآثار السلبية الكثير على المستويين الإقتصادي والإجتماعي.

وعلى ضوء ذلك يتبلور لنا التساؤل الجوهري لهذه الدراسة التالي:

"**إذا كان الإقتصاد غير الرسمي على درجة كبيرة من التوسع والإنتشار فما هي الآليات والطرق المنتهجة لتقييمه وقياسه**"

من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع يمكن الإستعانة بمجموعة من التساؤلات الفرعية:

– ماهو الإقتصاد غير الرسمي؟، وما هي أهم التصورات المعطاة له؟، وماهي مظاهر وأشكال الإقتصاد غير الرسمي؟، هل ينتشر في كل القطاعات بنفس الأهمية؟، أم أنه ممركز قي قطاعات دون سواها؟

– ماهي طبيعة العلاقة بين الإقتصاد الرسمي والإقتصاد غير الرسمي؟

– لماذا يرفض أغلبية الأفراد العاملين في الإقتصاد غير الرسمي البقاء خارج الإطار الرسمي؟

– ما هي الأهمية التي يشكلها الإقتصاد غير الرسمي ضمن الإقتصاد؟، هل هو في نمو أم في حالة إنكماش، أو بعبارة أخرى هل يتعلق الأمر بأزمة هيكلية عميقة أم مجرد ظاهرة ظرفية عابرة؟

– ماهي الأهمية التي يوفرها لنا الفهم الصحيح لجذور الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر في بناء تجربة ناجحة لدمجه؟

الفرضيات

كما إعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من الفرضيات قصد تسهيل الإجابة على التساؤلات السابقة نذكر منها:

– تحديد تعريف واضح ودقيق ومتميز للإقتصاد غير الرسمي يعتبر من الأمور المهمة في مجال الدراسات التطبيقية لهذا الإقتصاد، إذ بناءا على التعريف سوف تتحدد مهمة القياس والتقييم.

– عدم الرصد للإقتصاد غير الرسمي يعني عدم القياس.

– القطاع غير الرسمي في الجزئر ليس قطاعا ديناميكيا يختار الأفراد الإنخراط فيه طواعية، بحثا عن الربح السريع أو الإستقلال، وإنما هو إقتصاد كفاف يجمع أساس الأفراد المستبعدين من سوق العمل الرسمي (شباب بطال، ضحايا التسريح، النساء...).

– دمج الإقتصاد غير الرسمي في الإطار الرسمي يخضع لعوامل إقتصادية، قانونية وأخرى إجتماعية محضة.

أسباب إختيار الموضوع

تتجلى أسباب إختيار الموضوع في النقاط التالية:

– نمو وازدياد ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و تزايد معانات الدول منها و خاصة النامية، و أخذها أبعادا عالمية سوءا من حيث مجال النشاط و العمل أو من حيث عالمية الأثر؛

– حداثة موضوع الاقتصاد غير الرسمي واحتلاله لصدارة الأحداث على المستوى الاقتصادي سواء كان في الكتابات العلمية أو الملتقيات الدولية أو في التقارير التي تصدرها عدة هيئات دولية؛

– قلة الكتابات و الأعمال الأكاديمية نسبيا التي تسلط الضوء على تقييم و تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي خصوصا في الجزائر.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

- دراسة وتحليل ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي، بهدف التعرف على الآثار المختلفة التي تترتب على نمو وإتساع الإقتصاد غير الرسمي، وكيفية مواجهة هذه الظاهرة والتحكم فيها والحد من خطورة الآثار السلبية التي تترتب عليها.
- قياس مدى إنتشار هذه الظاهرة خاصة في الدول النامية.
- إلقاء الضوء على واقع الإقتصاد غير الرسمي ورصد تطوره في الجزائر.

منهج البحث

بغية الإلمام و الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية المطروحة، إتبعنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع من خلال سردنا لمختلف المفاهيم والمقاربات وتحليلها، والكشف عن الأسباب الإقتصادية والإجتماعية المتصلة بالظاهرة من جهة، والمرتبطة بالأفراد الذين إتجهوا للإنخراط نحو ممارسة أنشطتها من جهة أخرى، وكذا تقدير حجمها ووزنها في الإقتصاد كما هي موجودة في الواقع. وقد تم إستخدام العديد من الأدوات منها:

- الإستعانة بالكتب باللغتين العربية والأجنبية.
- الإستعانة بالدراسات السابقة والملتقيات والأيام الدراسية التي ناقشة المواضيع المرتبطة بهذا البحث.
- إحصائيات الإقتصاد غير الرسمي المقدمة من طرف هيئات مختلفة.

حدود البحث

إن الطبيعة التي يتميز بها موضوع بحثنا، جعلت حدوده تعرف ثلاث أبعاد:

- الحدود الموضوعية: تتمثل في إبراز طرق ومناهج قياس وتقييم الإقتصاد غير الرسمي والآثار الناجمة عنه في مختلف دول العالم بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة.

- الحدود المكانية: تتركز بشكل كبير في الجزائر من خلال دراسة حالتها.

– الحدود الزمانية: في الجزء النظري كان مجال الدراسة من بداية السبعينات إلى الوقت الراهن. أما بالنسبة لحالة الجزائر فقد حددنا فترة الدراسة بالمدة 1990–2008 وسبب هذا الإختيار هو كون سنة 1990 هو تاريخ تسارع تطور الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وسنة 2008 هي الإحصائيات التي تمكنا من الحصول عليها للقيام بهذه الدراسة.

هيكل البحث

وعلى أساس ما تقدم سيتم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: حاولنا فيه تأصيل الجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالإقتصاد غير الرسمي من خلال إستعراض مختلف التعاريف المعطاة للإقتصاد غير الرسمي والمقاربات المفسرة له، وكذا تحليل عوامل ظهوره ومظاهره إنتشار الأنشطة غير الرسمية في الدول المتقدمة والدول النامية.

الفصل الثاني: يمثل هذا الفصل جوهر البحث وأخذ الحيز الأكبر منه، تطرقنا فيه أساليب قياس وتقييم الإقتصاد غير الرسمي، من خلال الوقوف على تعريف وصفي يسمح لنا بتقييم عملي للإقتصاد غير الرسمي، ثم التطرق إلى مصادر جمع البيانات والتي تتنوع بين (مؤسسات، أسر، مختلطة،...)، ثم قمنا بإستعراض مختلف الطرق والأساليب والنماذج التي تسمح لنا بقياس ومن ثم تقييم مدى تغلغل هذه الظاهرة في الإقتصاد لينتهي هذا الفصل بتحليل الآثار الناجمة عن وجود الإقتصاد غير الرسمي.

أما الفصل الثالث فيتناول بالتحليل الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، حيث تطرقنا إلى أهم الأطروحات التي تناولته بالتحليل، وكذا ظروف نشأته وتطوره وماهي أسبابها ومحتواها الإقتصادي والإجتماعي، وكذا مظاهره المشروعة وغير المشروعة وأهم الطرق المستخدمة في قياس الظاهرة بداية من سنوات الثمانينات وتحليل آثارها على الإقتصاد الوطني لينتهي الفصل بتحليل كيفية التعامل مع الإقتصاد غير الرسمي من أجل الإستفادة من المزايا التي يتيحها وتقليص الأضرار التي ينتجها.

الفصـــل الأول

إشكـــالية وضع إطار نظري
للإقتصاد غير الرسمي

تمهيد

لقد أصبحت مشكلة الإقتصاد غير الرسمي واحدة من أكبر التحديات التي يواجهها العالم، وفي نفس الوقت واحدة من أكبر الموضوعات التي تؤرق الساسة، وتحظى بإهتمام الأكاديميين الذين يحاولون فهم هذه المشكلة في سياقاتها الإقتصادية والإجتماعية.

وقبل الولوج في وضع إطار مفاهيمي لهذه الظاهرة نشير إلى أن القضية التي مازالت تثير الكثير من الجدل و النقاش في مختلف الدوائر الأكاديمية منذ إكتشافه لأول مرة سنة 1972 من طرف المنظمة الدولية للعمل، هي أنه لا يزال مفهوم الاقتصاد غير الرسمي يواجه صعوبات ونقاشات مختلفة، حيث لا يوجد حتى الآن إتفاق بين الدارسين و الباحثين حول معنى واحد للموضوع، وفي تعاملهم يطرح المهتمون مقاربات ومنظورات مختلفة وهذا إنطلاقا من تخصصات علمية كثيرة ومتباينة.

إذ أن الإقتصاد غير الرسمي ليس مفهوما تحليليا، ومن ثم فليس بالإمكان وضعه ضمن حقل مفاهيمي ضروري لتحليل طبيعة هذا الاقتصاد. ففي حدود المعنى الشائع يبدوا أن الإقتصاد غير الرسمي لا يعدوا أن يكون في أحسن الأحوال مفهوما أو مصطلحا وصفيا، فهو يشير إلى ما يوصف حينا بالأنشطة التي تنشأ على هامش الإقتصاد الرسمي، ويستخدم حينا آخر في توصيف إنحراف عن المعايير و الضوابط الموضوعة من قبل الدولة لتنظيم الأنشطة الإقتصادية.

إن طرح المسألة بهذا الأسلوب من شأنه أن يصعب من محاولة وضع إطار مفاهيمي ضروري لتحليل طبيعة وتشخيص مسببات هذا الإقتصاد ويجعلها أكثر تعقيدا، إلا أن هذا لا ينفي كون الإقتصاد غير الرسمي ذو طابع موضوعي دينامي، وله أسباب، ومظاهر ونتائج، ولهذا سنعمل في هذا الفصل على تسليط الضوء على إسهامات الباحثين في هذا المجال، وتقديم الأساسيات الهامة للمفاهيم والمصطلحات، إضافة إلى تشخيص أهم العوامل المساعدة على ظهور وتعاظم هذا الإقتصاد وذلك في إطار المباحث التالية:

المبحث الأول: الإقتصاد غير الرسمي مفاهيم وإشكالات، ويتضمن نبذة تاريخية لمصطلح الإقتصاد غير الرسمي، وكذا تقديم المقاربات المفسرة لهذا الإقتصاد ومختلف التعاريف التي أعطيت لهذه الظاهرة.

أما **المبحث الثاني: تصنيفات الإقتصاد غير الرسمي وأشكاله** فدارت عناصره حول أهم المعايير المستخدمة لتصنيف هذا الإقتصاد، وكذا أهم مظاهره وأشكاله.

فيما عالج **المبحث الثالث: عوامل ظهور وانتشار الإقتصاد غير الرسمي**، بالتركيز على أهم العوامل الإقتصادية، السياسية والإجتماعية المتحكمة في ظهور وإنتشار هذا الإقتصاد.

المبحث الأول: الإقتصاد غير الرسمي: مفاهيم وإشكالات

يظهر موضوع الإقتصاد غير الرسمي على نطاق واسع في الكتابات الأكاديمية، حيث نجد أن مصطلح "غير الرسمي" يطلق في الفكر والتطبيق الاقتصادي على مزاولة النشاط الاقتصادي خارج إطار القانون والقواعد الرسمية المنظمة للنشاط في الدولة، كما أنها لا تسجل لدى الجهات الحكومية المختصة، ولا تتوفر عنها بيانات يمكن إدراجها في الحسابات القومية للدولة.[1]

وبالرغم من أهمية هذا الإقتصاد، إلا أن وضع إطار عام لمفهومه مازال أمرا صعبا، حيث تعددت مفاهيمه وتعريفاته، والتي إنطوت على أكثر من معنى يختلف بإختلاف القصد من المفهوم ودراسة أي من هذه المفاهيم والتعريفات بمفردها لا يعطي مدلولا واضحا لمعنى الإقتصاد غير الرسمي. مما يثير لدينا مجموعة من التساؤلات، وبرأينا أن المشكلة في الأسئلة أكثر منها في الأجوبة، ما هو هذا الإقتصاد؟، وهل هو مفهوم أو مصطلح؟.

لأن المفهوم هو تعبير أو نسق أو مجموعة أفكار مختلف عليها ولم تتبلور بشكل واضح، أما المصطلح فهو تعبير متكامل وواضح متفق عليه، أي محدد بشكل دقيق وواضح، وبالتالي فالمصطلحات هي مفاتيح العلوم ومدخلها.[2] ومن هنا تأتي صعوبة تحديد جوهر الإقتصاد غير الرسمي على إعتبار أنه مفهوم متعدد الدلالات ومختلف المعاني، ولا يتمتع بالإجماع من قبل الباحثين.

1- نشأت وتطور مصطلح الإقتصاد غير الرسمي

لسنا بصدد تأريخ كامل لمصطلح الإقتصاد غير الرسمي، ولكننا نريد التذكير بإيجاز بمراحل مهمة من هذا التطور مما يساعد على فهم ما يجري حاليا في إطار هذا الإقتصاد.

إن ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي ظاهرة لا نظامية من حيث الشكل والمصطلح، فبعد أكثر من ثلاثة عقود من البحوث والتحقيقات والتحليلات، ما يزال هناك عدم إتفاق بين الباحثين حول

---

[1] محمد عبد الحليم عمر، "**التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية**"، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، 25-28 ماي 2003.

[2] سلمان حيان، "**اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي**"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا، 2006.

المصطلحات التي تغطي هذه الظاهرة. فالمتمعن في التاريخ الإقتصادي يمكنه القول بأنّ نشأة هذا الإقتصاد تعود إلى ماقبل المحاولات الأولى لتنظيم مبادلة السلع من قبل المؤسسات التنظيمية المدارة من السلطات المركزية – أي ما قبل نشأة الدول والاقتصاد الرسمي المرتبط بها، حيث أشار ساديلو **Sédillot** في كتابه عن تاريخ الأسواق السوداء والذي نشره في 1985 أنّ ظهور الغش الضريبي بالصين القديمة كان في 10000 سنة قبل الميلاد[1].

ومنذ نشأته الأولى أخذ مفهوم الإقتصاد غير الرسمي المتعارف عليه حاليا يتشكّل ويتطور حتى أخذ يعبر به عن الظاهرة التي تلخص ردود الفعل الطبيعية للأفراد على القيود والقوانين التي سنتها الدولة على المبادلات التي تتم بالسوق، حيث أنّ الأفراد رغم إمتلاكهم الإستطاعة على تنظيم أعمالهم بالسوق المنظمة إلاّ أنهم تحولوا إلى السوق الموازية لتفادي تلك القيود والقوانين المفروضة على نشاطاتهم. فنجد أنه وإلى غاية سنوات السبعينات كانت النشاطات التي تفلت من إحصاءات الدولة تسمى النشاطات السوداء،السوق السوداء،العمل الأسود،...[2]

ومع ذلك فإن الظهور الحقيقي لمصطلح "الإقتصاد غير الرسمي" غالبا ما يسند إلى تقرير كينيا الشهير المنشور من قبل مكتب العمل الدولي في 1972، هذا الأخير الذي لم يستعمل وصف "قطاع غير الرسمي" لأول مرة وحسب، وإنما إستعمل كذلك مجموعة من الخصائص التقنية التي تنتمي إلى هذا القطاع، وبالتالي تحدد التحليل على مستوى وحدات الإنتاج[3].

وبناءا عليه يكون مكتب العمل الدولي أول منظمة دولية رسمية تستعمل مصطلح" القطاع غير الرسمي"، وقد إزداد النقاش حول هذه الظاهرة إبتداءا من سنة 1973، حينما إبتكر الإنتربولوجي البريطاني كايت هارت مفهوما جديدا جذب إهتمام الدارسين أكثر من سواه، وكان له تأثير إستثنائي. حيث أدخل مفهوم القطاع غير الرسمي في دراسته عن الإستخدام في غانا. وقد بنى دراسته على بحث ميداني في الحضر، وميز بين قطاعين للنشاط الإقتصادي: أحدهما قطاع غير

[1] آسيا سعدان، "**الاقتصاد غير الرسمي بين رغبة الادماج وصعوبة القياس**"، الملتقى الوطني حول تنامي الاقتصاد غير الرسمي مساهمته ونتائجه على الاقتصاد الرسمي،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 03/02 نوفمبر 2010.

[2] Ahmed Henni, **"Essai sur l'économie Parallèle-Cas da l'Algérie** ", Opu, Algérie, Sans Année de Publication, P 9.

[3] Lautier Brono, **« L'économie Informelle Dans Le Tiers- Monde** », Editions la Découverte, Paris, 2004, P 9.

رسمي يعد إمتداد للقطاع التقليدي، لكن خارج النشاط الزراعي. والآخر هو القطاع الرسمي، وهو ما أطلق عليه في الماضي القطاع الحديث. فقد وجد، في دراسته، أن الناس قد حلوا مشكلة نقص الأجور في الحضر بالإلتحاق بأكثر من عمل، أو بإنشاء منشآت متنوعة، تتراوح ما بين الصغيرة والكبيرة، بالإضافة إلى الأجور التي يحصلون عليها في الوظائف الرسمية،[1] وبالتالي فقد حاول من خلاله أن يطرح مشكلة الدخل غير الرسمي كدخل متمم، والذي أصبح ضروريا للأفراد في ظل إقتصاد يتسم بالتضخم المرتفع وثبات مستوى الأجر، وعليه فإن التحليل هنا تركز على مستوى العائلات.[2]

وداخل هذا المعنى أو الإستخدام النظامي للفكرة ظهرت مؤخرا تحليلات جديدة للإقتصاد غير الرسمي ، حيث تستبدل كلمة قطاع بكلمة إقتصاد مثل: الإقتصاد غير الرسمي، الإقتصاد غير النظامي، الإقتصاد الموازي، إقتصاد تحت الأرض، الإقتصاد الخفي، الإقتصاد غير المسجل، إقتصاد الظل، الإقتصاد الأسود،...

ومع التطور الهائل الذي يسجله هذا الإقتصاد خاصة في الدول النامية تطورت التسميات التي أعطيت له، حيث تجاوزت 20 مصطلحا سنحاول إستعراضها في الجدول 1:

[1] Mcgaffey Janet, **"The Real of Economy of Zaïre- The Contribution of Smulggling and Other Unofficial Activities to National Wealth "**, London,1991,p8.
[2] lbid, P 9.

الجدول 1: المصطلحات المستعملة لتحديد الأنشطة غير الخاضعة للنظم القانونية والإحصاء

إقتصاد غير الرسمي	إقتصاد غير منظور
إقتصاد غير مصرح به	إقتصاد خفي
إقتصاد المخفي	إقتصاد نفقي
إقتصاد مغمور	إقتصاد سري
إقتصاد تحت الماء	إقتصاد ثانوي
إقتصاد موازي	إقتصاد ثنائي
إقتصاد بديل	إقتصاد باطني
إقتصاد ذاتي	إقتصاد أسود
إقتصاد رمادي	إقتصاد لانظامي
إقتصاد هامشي	إقتصاد طرفي
إقتصاد عكسي	إقتصاد الظل
إقتصاد غير الظاهر	إقتصاد غير المنظم
إقتصاد غير مشروع	

Source : Lautier Brono, Op Cit, P12.

إن وجود تلك المصطلحات، ودلالتها غير المتفق عليها لوصف ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي، وهذا التنوع في إصدار تلك المصطلحات ما هو إلا مؤشر على تعقد ظاهرة اللارسمية التي شاعت على نطاق واسع في الكتابات الأكاديمية في العقود الأخيرة.

وعلى الرغم من التسليم بأن إختيار إصطلاح من بين تلك المصطلحات ليس بالأمر اليسير. إلا أنه يبدو أن إستخدام مصطلح "الإقتصاد غير الرسمي" أكثر ملائمة للتعبير عن فحوى الظاهرة لتجنب منح هذا الإقتصاد صفات "السرية" أو "الخفاء"، أو غير ذلك من المسميات التي توحي أن الأنشطة التي تشكل هذا الإقتصاد غير مشروعة. إذ أننا حددنا نطاق الدراسة-نسبيا- بحيث يتم إستبعاد الأنشطة غير المشروعة المرتبطة بالمخدرات، الدعارة...، وبالتالي لا يقع في مجال

إهتمامنا سوى الأنشطة التي تدر دخلا ماديا، وفي نفس الوقت تعد أنشطة إعتيادية، يقبلها المجتمع بشكل عام ولكن تنقصها بعض الإجراءات القانونية. وأخيرا فإن هذا المصطلح يعد أكثر إنتشارا من بقية المصطلحات، وهي سمة أساسية لأي مصطلح علمي.

2- المقاربات المختلفة لتعريف الإقتصاد غير الرسمي

لقد إرتبط مصطلح الاقتصاد غير الرسمي منذ نشأته بأنشطة النطاق الضيق غير المسجلة، وغير المنظمة والتي تولد الدخل، والتوظيف للعمالة الحضرية، وقد أثار هذا المصطلح جدلا كبيرا بين الإقتصاديين منذ سبعينات وثمانينات القرن الماضي، فظهرت محاولات نظرية متنوعة في سبيل صياغة نظرية تتناول بواقعية هذه الظاهرة. عموما فإن الأعمال المختلفة المفسرة لهذه الظاهرة يمكن ربطها بتيارين فكريين كبيرين هما: التيار الثنائي، و التيار الوظيفي.

2-1- المقاربة الثنائية

حاول ممثلوا هذا المدخل إعطاء تفسير لظاهرة الأنشطة غير الرسمية من خلال إستحداث ثنائية بديلة للثنائية الكلاسيكية "حديث-تقليدي" وهي "رسمي-غير رسمي".حيث طرحوا إمكانيات جديدة لتناول هذه الأنشطة كقطاع قائم بذاته يمكن إعتماده كأداة نظرية ومنهجية في الدراسات الحديثة، وخاصة تلك التي تتناول قضايا التنمية الاقتصادية، وسياسات العمال المختلفة.

وبالتالي فإن هذا التيار يقوم على إفتراض وجود تقابل بين قطاعين أحدهما متميز بالتنظيم المحكم والعقلنة الاقتصادية، والإنتاجية الهامة. في حين يصنف القطاع الآخر بجانبه التنظيمي الضعيف، وروابطه غير القانونية[1]، وتفترض هذه المقاربة وجود إستقلالية بين هذين قطاعين رغم إمكانية وجود تبادل وحركية بينهما. وبالتالي فإن أطروحات هذا التيار شكلت أرضية لظهور نظام معايير لتفريق وتحديد الأنشطة التي تنتمي إلى كل قطاع.

وفي هذا الصدد نجد أن دراسات مكتب العمل الدولي في عام 1972 هي أول من طرح مجموعة من المعايير لتحديد القطاع غير الرسمي ووفقا لهذه الدراسات يعتبر كل نشاط غير رسمي إذا توفرت فيه الشروط السبعة التالية:[2]

---

[1] عماد تركي، دراسة حول"**تشغيل الإناث في القطاع غير المنظم بتونس**"، تونس، 2005، ص 14
www.alolabor.org/nArabLabor/images/.../ketaa%20not%20monazam.doc، بتاريخ 2010/04/05.

[2] Conseil National Economique et Social , **« Secteur Informel Illusions et Réalités »**, Algérie, 2005,P 24.

1- سهولة الدخول على السوق.

2- إستخدام موارد محلية.

3- الملكية العائلية للمؤسسة.

4- نشاط على نطاق صغير.

5- التكنولوجيا ذات الكثافة العليا للعمل.

6- التكوين المكتسب خارج المدرسة.

7- أسواق ذات المنافسة غير المنتظمة.

ويعد التعريف الذي قدمه سيتورامون Sethuraman سنة 1976 والتي تؤكد وجهة نظر مكتب العمل الدول أكثر شمولا لخصائص القطاع غير الرسمي؛ إذ تضمن الخصائص التالية:[1]

- إستخدام ما لا يزيد عن عشرة عمال.
- إستخدام عمالة عائلية.
- عدم إتباع القواعد الإدارية والقانونية الخاصة بالدولة في ممارسة النشاط.
- عدم وجود مواعيد عمل ثابتة، سواء بالنسبة لساعات أو أيام العمل.
- غياب اللجوء إلى قروض نظامية.
- الأسعار المنخفضة للمنتجات.
- مستوى تعليمي متدني.
- غياب إستعمال الطاقة الكهربائية.
- ممارسة النشاط في مقر عمل مؤقت، أو شبه دائم، أو متنقل.

تواصلت الدراسات وواصل الكتاب المهتمون بالموضوع بوضع خصائص ومعايير أخرى لتحديد القطاع غير الرسمي كل حسب مجال بحثه، فمثلا نجد أن كايت هارث Keith Harth يركز على خاصية اللاشرعية، بينما مازومدار Mazumdar يركز على خاصية الحماية الإجتماعية، في حين نجد ويكس Weeks أكد على خاصية تنافسية الأسواق[2].

[1] Lautier Brono, Op Cit, P12.

[2] صابر أحمد عبد الباقي دكروري، **"الحراك الإجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الحضري-دراسة ميدانية-"**، أطروحة دوكتوراه غير منشورة، كلية الأداب، قسم علم الإجتماع، جامعة المنيا، مصر، 2006ن ص22.

وفي نفس السياق نجد أن لوتي برونو Lautier Brono طرح مجموعة من الخصائص المعقدة لتوصيف القطاع غير الرسمي:[1]

1- تشغيل في مؤسسات صغيرة الحجم أي أقل من 5 إلى 10 عمال.

2- غياب تنظيم حكومي لسير النشاط.

3- مشاركة أفرد عائلة صاحب المؤسسة في نشاط المؤسسة.

4- مرونة مواقيت العمل.

5- تركيبات المظاهر مؤقتة، ظرفية و متحركة.

6- عدم إستعمال الكهرباء، أو إستعمالها إستعمالا ضعيفا.

7- عدم اللجوء للإقتراض الرسمي.

8- البيع مباشرة للمستهلك في أغلب الأحيان.

9- المستوى الضعيف و المتدني للتكوين والتعليم.

10- غياب التجهيزات، وغياب القوة المحركة (380 فولت).

11- غياب نظام توحيد النمط للمنتجات، وغياب رخص الإنتاج.

12- بيع السلع في سوق موازية.

13- تحضير المواد الغذائية دون مراعاة الشروط الصحية.

14- الأسعار المنخفضة للسلع والخدمات.

15- اللجوء للموارد المحلية.

16- ضعف حواجز الدخول وممارسة النشاط.

17- ضعف الإنتاجية.

18- ضعف الحماية الإجتماعية.

19- الأجر المنخفض عن الأجر الأدنى المحدد قانونيا.

20- عدم إستقرار المداخيل.

[1]Chaib Bounoua, « **Une Lecture Critique du Secteur Informel Dans Les Pays duTiers- Monde** », Cahiers Du Cread N°30, 2éme Trimestre 1992,P3.

إن قائمة الخصائص المتعلقة بتحديد القطاع غير الرسمي مازالت طويلة، إذ نجد أنها في التقارير المتعلقة بإفريقيا وحدها تجاوزت 200 خاصية.[1]

وهنا لابد أن نشير إلى أنه لا يستلزم لتعريف الإقتصاد غير الرسمي الأخذ بكل الخصائص المذكورة أعلاه، بل يكفي توفر إحدى أو بعض هذه الخصائص في المؤسسة التابعة للقطاع غير الرسمي.

الإنتقادات الموجهة للمقاربة الثنائية

أيا كانت الإضافات التي أدخلها هذا المدخل في سبيل تفسير ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي المجزأة ثنائيا، يبقى هناك العديد من الإلتباسات حول مسألة تحديد معايير تفصل بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي، خاصة وأن المحاولة التي وضعتها منظمة العمل الدولية بعدما حققت إجماعا، أصبحت تعاني من إنتقادات بخصوص المؤشرات التي إعتمدت عليها من قبل نذكر منها:

- إن هذه التعريفات التي تغلب عليها الصفة الوصفية، رغم من أنها من أكثر التعريفات إنتشارا ويسرا، إلا أننا نجد في كل منها أبعادا مختلفة للوصف ترجع في المقام الأول إلى إختلاف الأطر المرجعية للباحثين، وإنتمائهم إلى علوم تتبنى أطر نظرية ومنهجية مختلفة، وتركز على مداخل وأبعاد بعينها؛ حيث يختار كل صاحب تعريف أبعادا خاصة للوصف، وفقا لأهداف الدراسة على نحو يصعب معه إستخدام أي منها في إجراء دراسة بأهداف مختلفة.[2]
- إن المعايير المقترحة أعلاه متباينة، ومتناقضة للغاية، فعلى الرغم من أن البعض منها خاصة بأنشطة محددة (البناء، التغذية،...). غير أن البعض الآخر هي مجرد تعميمات لا سيما تلك المتعلقة منها بالتنظيم، حجم الوحدة، حجم قوة العمل المستخدمة، السعر، التكنولوجيا،...[3]
- إن بعض المعايير غالبا ما تستخدم لوصف الحالات التي لا تعكس دائما حقيقة القطاع غير الرسمي، فعلى سبيل المثال فإن مفهوم اللاشرعية الذي يستخدم للتعبير على عدم إحترام القانون ليس له نفس الدلالة التي يتم إستخدامها للتعبير عن تهريب المخدرات[4].وحتى لو حصرنا الأمر بعدم إحترام القانون، فلا بد هنا من تحديد طبيعة اللوائح القانونية غير

[1] Chaib Bounoua,Op Cit,P3.

[2] صابر أحمد عبد الباقي دكروري، مرجع سبق ذكره، ص29.

[3] Chaib Bounoua, Op Cit, P 3

[4] Ibid, P 4

المحترمة، هل يتعلق الأمر بعدم دفع الضرائب، أو إشتراكات الضمان الإجتماعي، أو تشريعات شروط العمل... وعليه فإن هذه الخاصية تفتقر إلى قدر كبير من الدقة والتحديد.

- إذا كانت خاصية إستعمال الموارد المحلية مثلا ضرورية لبعض الأنشطة الحرفية غير الرسمية (النسيج، الخزف،...)، فإنه لا وجود لها في نشاطات غير رسمية أخرى كإصلاح السيارات، التهريب، تصليح المواد الإلكترونية والمعلوماتية،...[1]

إذن المهم هنا ليس فقط إيجاد معيار(أو مجموعة معايير) تمكننا من تحديد القطاع غير الرسمي، ولكن لابد من معرفة إذا كان هذا المعيار قادر على ضم جميع الأنشطة التي تكون لديها خصائص قريبة نسبيا من هذا القطاع وبالتالي مختلفة ومتميزة تماما عن بقية أنشطة القطاع الرسمي أم لا؟، وعليه فالمرونة و النسبية في استخدام بعض المعايير أمر ضروري في التحديد الدقيق لمفهوم القطاع غير الرسمي.

2-2- المقاربة الوظيفية

إن المدافعين عن أطروحات التيار الوظيفي يعتمدون في تعريفهم للقطاع غير الرسمي على علاقة وحداته وأنشطته بالقطاع الرسمي، وعليه فقد إهتم رواد هذا المنهج بدراسة العلاقة الجدلية بين أسلوبين إنتاجيين، أحدهما مسيطر مركزي وآخر تابع هامشي إنطلاقا من فكرة أساسية تؤكد علاقات الإستغلال و التبعية بين فئات القطاعين الرسمي و غير الرسمي. إذ يعتبر الباحثون المعتمدون على هذه المقاربة أن نمط الإنتاج في القطاع غير الرسمي هو بالأساس نمط حرفي، أما الإنتاج بالقطاع الرسمي فهو رأسمالي بحت، وأن العلاقة بين القطاعين تندرج في إطار الهيمنة والتبعية.[2]

وتتجلى علاقة التبعية والإستغلال بين القطاعين من خلال النقاط التالية:[3]

- يتم استغلال القطاع غير الرسمي عن طريق صعوبات الحصول على المدخلات، وسائل الإنتاج، التسويق، السوق، الضغوط النظامية المختلفة.
- تشبه تبعية وخضوع هذا القطاع، تبعية وخضوع إقتصاد متخلف لآخر متقدم.

---

[1] lautier Brono, Op Cit, P 13.

[2] عماد تركي، مرجع سبق ذكر، ص 14.

[3] إبراهيم التهامي وآخرون،" **العولمة والاقتصاد غير الرسمي**"، دار الهدى للطباعة و النشر ، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص 103.

– توجد الأنشطة غير الرسمية في سياق النظام السوسيو–إقتصادي كي يستغلها عندما تتاح لها الفرصة.

– أي تغيير في القطاع غير الرسمي متوقف على إحداث تغيير مماثل في أسلوب الإنتاج المسيطر.

وبناءا عليه فالقطاع غير الرسمي في ظل هذه المعطيات يبقى مجرد قطاع مشوه تابع للقطاع الرسمي خاصة وللنظام العالمي عامة، وعليه فقد جاء تحليلهم معتمدا على نقطتين أساسيتين:[1]

- الإنتاج السلعي الصغير
- الهامشية

إن مفهوم الإنتاج السلعي الصغير يشير إلى شكل من أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية الذي يسيطر عليه القطاع الحديث، الأمر الذي يسمح بنقل الملكية من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث[2] (بمعنى سلع موجهة إلى السوق الرسمي، ولكن منتجة وفقا لإجراءات إنتاج غير رأسمالية).

وعليه فإن المنتجين الصغار سيجدون أنفسهم جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة في إطار منافسة قوية، ولكن وبالنظر إلى حصولهم على المواد الأولية بأسعار مرتفعة فإن هذا سيعيقهم من بيعهم منتجاتهم بأسعار منخفضة، وعليه وللمحافظة على حصة سوقية معتبرة فإنه سيتم الإعتماد أساسا على قوة العمل[3] (توظيف العمل الرخيص لساعات طويلة).

وبهذه الآلية فإن أسلوب الإنتاج الرأسمالي يستفيد بشكل كبير من الإنتاج الصغير بما يوفره من سلع بأسعار أقل عن تلك المعروضة في القطاع الرسمي، وتوفير المنتجات للعمال بأسعار منخفضة مما يدعم إستمرارية إنخفاض أجورهم دون مشاكل.[4]

أما الهامشية فإنها تشير إلى ذلك الجزء من سوق العمل الأقل إنتاجية، والأقل أجرا الذي يضمن تشغيل العمالة الفائضة، أو تلك التي لا تستطيع الإنضمام إلى النظام الرسمي.

[1] Chaib Bounoua, Op Cit, P 7
[2] Chaib Bounoua, Op Cit, P 7.
[3] Ibid, P2
[4] Lubell Harold, «**Le Secteur Informel Dans Les Années 80et 90** », Centre de Développement de L'Organisation de Coopération et de Développement Economique, Paris, France, 1991, P 15.

فالهامشية عند ممثلي هذه النظرية مرتبطة بالفقراء لأن إنتاجيتهم ضئيلة مقارنة مع قطاعات الإقتصاد الوطني، ذلك لأن كل المتغيرات تعمل على تكريس الوضع الهامشي للقطاع غير الرسمي نتيجة تحكم القطاع الرسمي في مدعمات القوة.

وبالتالي فإن القطاع غير الرسمي ليس فقط إمتداد للحرف التقليدية، بل هو في حقيقة الأمر وسيلة لتوظيف اليد العاملة وإمكانياتها لخدمة القطاع الرسمي الذي يتسع بنمط إنتاج رأسمالي. مما يدعم الفكرة القائلة بأن الهياكل غير الرسمية لها دور وظيفي في مواجهة القطاع الرأسمالي (الحديث) لأنها تزود السوق الرسمي بسلع منخفضة السعر، وتضمن إعادة إنتاج قوة العمل المستبعدة مؤقتا أو بصفة دائمة من النظام الرسمي.

الإنتقادات الموجهة للمقاربة الوظيفية

لقد إعترضت المقاربة الوظيفية عدة مشاكل في التحليل نذكر منها:

- إن القطاع غير الرسمي بقدرته الفائقة على إحداث مواطن الشغل، وما يتميز به من حركية وسهولة تأقلم مع إقتصاد السوق. على أن عيوبه تنحصر عموما في إنعدام الحماية الإجتماعية لعماله، وتدني مداخيله، وصعوبة العمل به وخطورته في عدد من الأنشطة.
- إن صفة الهامشية بما تحمله في طياتها من صفات أخرى ألا وهي اللاوظيفية تعتبر مغالطة كبيرة للحقائق، لأن فئات الفقراء وعمال الإقتصاد غير الرسمي تتصف بالطموح والمبادرة، والقدرة على إقامة علاقات جديدة في وسطهم الحضري بما يمكنهم من البقاء والاستمرارية، والتي تبقى مرهونة بفاعليتهم، وعليه فالهامشية تبقى خرافة لأن القطاع غير الرسمي يعتبر بمثابة حلقة في سلسلة العلاقات الرأسمالية، عدا في حالة واحدة وهي وضعية نشاطات الفئات التي لا تعمل على خلق أي قيمة من خلال حصولها على أجورها كفئة الشحاذين مثلا التي تنطوي تحت الفئات الهامشية.[1]

إن تحليل الإقتصاد غير الرسمي في إطار هذين النهجين يعكس بشكل واضح تعارض المواقف النظرية للاقتصاديين والمنظرين من الأنشطة غير الرسمية و فهمهم لها، فأنصار الاتجاه الثنائي إنشغلوا بتأكيد أهمية الأنشطة الرسمية، خصائصها، تركيبها، كما إهتموا بتبيان أهمية العلاقة

[1] إبراهيم التهامي وآخرون،" **التهميش والعنف الحضري**"، دار الهدى للطباعة و النشر ، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص 28.

بين القطاعين " الرسمي" و"غير الرسمي". أما أنصار الإتجاه الوظيفي أوضحوا طبيعة العلاقة الإستغلالية التي تربط قطاعين، أحدهما متخلف، والآخر متطور، كما يعكس التعقيد والتباين، واللاتجانس الذي يميز الأنشطة المنضوية تحت مسمى الإقتصاد غير الرسمي.

وإستعراض هذه النظريات في نفس الوقت يشير إلى سلسلة من الإشارات المثيرة للجدل النظري و المذهبي التي تؤثر تأثيرا كبيرا على المفاهيم و الأساليب، والنتائج المحصل عليها، ولهذا يدعوا بعض الإقتصاديين إلى تقديم إطار مفاهيمي جديد للإقتصاد غير الرسمي يتضمن مفهوما آخر و هو "الإقتصاد الحقيقي"، والذي يشمل النشاط الاقتصادي ككل دون التفريق بين مكوناته.[1]

3-ضبط مفهوم الإقتصاد غير الرسمي وأهم سماته

إن تعدد وتشعب المجالات التي ترتكز عليها ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي جعلت منها مجالا خصبا للنقاش، حيث تباينت وتعددت فيه الآراء ووجهات النظر، وقد أفضى تعدد الدراسات وتنوع مقارباتها وتوجهاتها إلى نتائج محتشمة، الأمر الذي ساعد على بروز عدة تعاريف تقوم على بعض المعايير والخصائص.

3-1- تعريف الاقتصاد غير الرسمي

لقد ظهرت العديد من التعاريف التي تصف الإقتصاد غير الرسمي، إنطلاقا بهيئات رسمية ووصولا إلى بعض الإقتصاديين وعلماء الإجتماع الذين إهتموا بتحديد طبيعة الأنشطة المنضوية تحت مسمى الإقتصاد غير الرسمي.

3-1-1- التعريف الدولي للاقتصاد غير الرسمي

تعتبر منظمة العمل الدولية أول من لفت الانتباه إلى موضوع الإقتصاد غير الرسمي، وكان ذلك إثر دراسة أنجزت في غانا وكينيا في 1972 في إطار البرنامج الدولي للتشغيل، والتي أبرزت على وجه الخصوص أن المشكل الإجتماعي لهذه الدول لا يتمثل في البطالة بقدر ما هو تواجد فئة

[1] منال حسين عبد الرازق المرسى، "**الإطار التنظيمي لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي قراءة في الخبرات الدولية وتطبيقها في الحالة المصرية**"، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد 45، 2010.

من السكان ممن يمكن وصفهم بالفقراء العاملين الذين يواجهون وضعيات صعبة للقيام بأعمال وخدمات من دون أن يلقى عملهم الإعتراف، أو التسجيل، أو التنظيم، أو الحماية من قبل الدولة.[1]

وقد إستمدت هذه المنظمة تعريفها للإقتصاد غير الرسمي من التحليلات الثنائية، ولهذا نجد أنه غلبت على التعاريف التي طرحت لها الصفة الوصفية، حيث تعتمد على تحديد معايير وخصائص مرتبطة أساسا بالظاهرة–كما تمت الإشارة إليه من سابقا–.

ومن ذلك أيضا التعريف الذي أوردته هذه المنظمة في الدورة 78 المنعقدة سنة 1991 بعنوان "مأزق القطاع غير الرسمي"،[2] حيث أشارت فيها إلى أن هذا المصطلح ينصرف إلى:[3] "الوحدات الصغيرة جدا التي تنتج وتوزع سلع وخدمات، والمتواجدة بالمناطق الحضرية، تتألف أساسا من عمال مستقلين يستخدمون أحيانا يد عاملة عائلية، أو بعض الأجراء والمتمرنين يتميزون بضآلة رؤوس أموالهم ويد عاملة ذات تأهيل بسيط، وهذا ما يفسر ضعف إنتاجيتهم، لا يحصل أصحابها إلا على دخول محدودة وغير منتظمة، وعمل غير مستقل".

وخلال الدورة الخامسة عشر للمؤتمر الدولي لإحصائي العمل لسنة 1993، إعتمدت منظمة العمل الدولية ولغايات إحصائية تعريفا عمليا للاقتصاد غير الرسمي، آخذتا بعين الإعتبار ما شهدته أنماط العمل من تحولات في إتجاه بروز العمل العرضي، العمل لوقت جزئي، العمل الموسمي،...[4] وغيرها من أنماط العمل غير الثابتة.

ومن أجل الوصول إلى تعريف مقبول دوليا تم تحديد القطاع غير الرسمي بمعايير وخصائص وحدات الإنتاج (المشاريع) التي تجري فيها أنشطة العمل غير الرسمي، بدلا من تعريفه بناءا على خصائص الأشخاص المنخرطين فيه كالآتي:[5]"هو مجمل النشاطات الصغيرة، والمستقلة بواسطة عمال أجراء، وغير أجراء، والتي تمارس خاصة بمستوى تنظيمي، وتكنولوجي ضعيف ويكمن هدفها في توفير مناصب شغل ومداخيل لأولئك الذين يعملون بها، وكما أن هذه النشاطات

[1] Bureau International du Travail, « **Travail Décent et Economie Informelle** », Rapport de Conférence du Travail, Genève, 2002 , P1.
[2] Bureau International du Travail, Op Cit, P 1.
[3] Conseil National Economique et Social, P 25.
[4] عماد تركي، مرجع سبق ذكره.
[5] lbid, P 25.

تمارس بدون الموافقة الرسمية للسلطات، ولا تخضع لمراقبة الآليات الإدارية المكلفة بفرض إحترام التشريعات في مجال الضرائب، والأجور الدنيا، والأدوات المشابهة الأخرى المتعلقة بالقضايا الجبائية، وظروف العمل."

فحسب هذه المنظمة دائما، المجال غير الرسمي يقتصر على الوحدات التي تنتج سلع وخدمات موجهة إلى السوق، وهذا خارج الزراعة، الصيد، صيد الأسماك والغابات.[1]

بالنتيجة فقد حاولت هذه المنظمة صياغة تعريف شامل يمكن أن يساعد الإحصائي، الإقتصادي، المحاسب،... في قياس الظاهرة.

3-1-1- تعاريف بعض الإقتصاديين

تعدد الاقتصاديون والباحثون الذين إنساقوا نحو البحث في الإقتصاد غير الرسمي، ودراسة ومحاولة تقصي الحقائق بشأن مختلف جوانبه، ومن الطبيعي أن ينجر عن ذلك تعدد تعاريفه. إذ يذهب البعض إلى إعتماد التعريف الذي يربط بين الإقتصاد غير الرسمي و الناتج المحلي الإجمالي، ومن أبرزهم غوتمان Gutmann وفييج Fiege اللذين أشارا إلى أن الإقتصاد غير الرسمي "ينصرف إلى الناتج المحلي غير المحسوب ، أو ذلك الجزء من الناتج الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي، ولكنه لسبب أو لآخر لم يدخل في حسابات الناتج المحلي"[2]

وطبقا لهذا التعريف فإن الإقتصاد غير الرسمي ينحصر في مجموعة من الأنشطة المشروعة، غير المرخصة لعدم تسجيلها في السجلات الرسمية، وبالتالي لا تدخل القيمة المضافة لها، أو الدخول المتولدة عنها ضمن حسابات الناتج المحلي مثل: الإنتاج غير المعلن عنه في قطاعات متنوعة زراعة، صناعة، قطاع التجارة، وقطاع النقل والمواصلات[3]...

---

[1] Ibid, P 26.

[2] نسرين عبد الحميد نبيه، "**الاقتصاد الخفي**"،الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2008، ص27.

[3] أسامة الجيلاني علي، "**الاقتصاد الخفي في ليبيا أسبابه، حجمه، آثاره الاقتصادية**" http://cbl.gov.ly/pdf/0P6cCjLD0kUtbV8IUsX.pdf ، 2010/04/13.

ومن جهة أخرى نجد فيتو تونزي Vito Tanzi يرى بأن الإقتصاد غير الرسمي "ينصرف إلى مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية، أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية"[1]

وهذا التعريف يشير إلى أن حسابات الناتج المحلي الإجمالي تعتمد إلى حد ما على المعلومات الضريبية، ومن ثم فإن التهرب من دفع الضرائب سيترتب عليه حتما عدم القياس الدقيق للناتج القومي.

إن هذين التعريفين يتفقان في تعريفهما للإقتصاد غير الرسمي على أنه يشمل جميع الدخول الناتجة عن مجموعة من الأنشطة المشروعة، والمرخصة التي تشترك في محاولة التهرب الضريبي، أو الحاجة إلى تجنب القيود الروتينية المفروضة على ممارسة النشاط الاقتصادي. غير أن هذين التعريفين إستثنيا نشاطين مهمين كمصادر من مصادر الدخول:

- الأنشطة العائلية الخاصة، أو الإنتاج النهائي الموجه للإستخدام الشخصي (بغرض الاستهلاك النهائي، أو لتكوين رأس المال)، فبالرغم من شرعية هذه الأنشطة إلا أنها لا تستجيب للمتطلبات الرسمية، ولا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من أهمية تلك الأنشطة في الإقتصاد القومي، حيث تصل نسبة مشاركتها في بعض الدول إلى ما بين 30% إلى 50% من الناتج المحلي الإجمالي[2].
- الأنشطة غير المشروعة، والتي تمثل جزءا لا يستهان به من الأنشطة التي تتم في هذا الإقتصاد. ذلك أن مخرجاتها ومداخيلها يتم إخفاءها أيضا عن أعين السلطات أو القانون، ولا تدخل في حسابات الناتج المحلي، بيد أن الإختلاف بينها وبين الأنشطة المشروعة يكمن في كون الأفراد في حالة النشاط غير المشروع لا يهدفون للتهرب من الضرائب، ولكن هدفهم الأساسي هو إخفاء مصدر هذه الأموال ذات المصدر غير النظيف أصلا. إذن ففي هذه الحالة نقول أن المجرمون يرتكبون نوعين من الجرائم، الأولى بإكتسابهم أموالا قذرة، والثانية بتجنبهم الضرائب المفروضة على تلك الأموال، والتي لا يمكن الإعلان والإفصاح عنها

[1] عاطف وليم أندراوس، "**الاقتصاد الظلي: المفاهيم-المكونات-الأسباب- الأثر على الموازنة العامة**"، مؤسسة دار الجامعة، القاهرة، 2005، ص 14.

[2] منال حسين عبد الرازق المرسى، مرجع سبق ذكره.

بوضوح، فاللص المتخصص في سرقة المنازل لا يمكنه أن يدرج ضمن عائداته أنه كسب مبلغا معينا من جراء سطوه على منازل الغير.[1]

وهذا يثير تساؤل مهم هل يمكن أن نطلق على هذا الإقتصاد عبارة الاقتصاد غير القانونى؟

إن مدى دقة هذا اللفظ سوف تعتمد على مفهومنا حول ما يمكن أن نطلق عليه غير قانونى. فهل الأنشطة المولدة للدخل في الإقتصاد غير الرسمي، والتي لا يعلن عنها للسلطات الضريبية تعد غير قانونية ، أم أن عملية التهرب الضريبي ذاتها هي التي تعد غير قانونية. إن المشكلة الأساسية التي نواجهها هنا لها جانبان ، جانب حسابي وجانب قانوني. فالجانب الحسابي يتمثل في أن هناك جزءا من النشاط الاقتصادي يتم في إطار قانوني كامل ويتمتع بالصفة القانونية ولكنه لم يسجل ضمن حسابات الدخل القومي لتعمد إخفاؤه بهدف التهرب من الضريبة. أما الجانب الآخر، وهو التهرب الضريبي ، فهو الجانب غير القانوني في القضية. ولذلك يصعب أن نطلق على كافة المعاملات التي تتم في الاقتصاد غير الرسمي بأنها معاملات غير قانونية.[2]

كما نجد أن بعض الإقتصاديين مثل ملوفيسكي Melovesky يشير إلى أن عبارة الإقتصاد غير الرسمي لا تعني أن كافة المعاملات تتم أصلا في الإقتصاد الرسمي، فقد تنتج بعض السلع في الإقتصاد الرسمي، ومن ثم تسجل بالتبعية ضمن حساباته، ومع ذلك يتم إستخدامها في الاقتصاد غير الرسمي، ولا تسجل القيمة المضافة التي تتم عليها ضمن حسابات الناتج المحلي.[3]

وبحسب هذا التعريف فإن الإقتصاد غير الرسمي أقرب لمسمى الإقتصاد الموازي أو الثاني، على إعتبار أنه ينشأ على هامش إقتصاد رسمي قائم فعلا، حيث يتهرب من جميع الإستحقاقات المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، ويستفيد من جميع المزايا التي يتمتع بها المنتسبون إلى الإقتصاد الرسمي.

كما يذهب البعض الآخر إلى مقاربة الإقتصاد غير الرسمي بالقياس إلى عدم إحترام الوحدات للقواعد والقوانين التي تفرضها الدولة على ممارسة النشاط الاقتصادي، كتعمد بعض المؤسسات عدم أخذ تصريح من الهيئات المختصة، بغية تحقيق أهداف ومصالح لا يحققها إحترام القانون،

[1] عبد الحميد مصطفى الشرقاوي، "**العولمة المالية وتبيض الأموال**"، دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية، مصر، 2007، ص 57.

[2] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[3] مرجع سابق، ص 29.

فيعرفه المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي بأنه " مفهوم وطرح سوسيولوجي يستعمل للدلالة على جزء من الإقتصاد، وكذلك نموذج ومنوال إنشاء الشركات، بحيث يعتبر شاذا مقارنة بالمؤسسات النظامية، وكل ما يتطلبه إنشاءها من توفر عناصر تبدوا أحيانا بديهية مثل التسجيل الجبائي، التسجيل في السجل التجاري، التوظيف الشرعي للعمال، الإشتراك في صندوق الضمان الاجتماعي، التمويل من القنوات المصرفية الرسمية، التسيير الرسمي والقانوني".[1]

ويبدو أن هذا التعريف يعد أشمل التعاريف لكونه يركز على الأخذ بالمعايير الأساسية التي تفصل القطاع الرسمي عن القطاع غير الرسمي ألا وهي: التسجيل، الترخيص، التأمينات الإجتماعية و الضرائب، بالإضافة إلى عناصر أخرى تستخدم في تحديد درجة الرسمية.

وهناك بعض الإقتصاديين يذهبون إلى ربط الإقتصاد غير الرسمي بالحماية القانونية. إذ يعرفه غي بفيفرمان Guy Pfefferman بأنه ذلك القطاع الذي يتألف أساسا من باعة الشوارع المتجولين، وغيرهم من العاملين لحسابهم الخاص في مهن منخفضة الإنتاجية، وهذا القطاع نما نتيجة تزايد ندرة فرص العمل النظامية.[2]

إن هذا التعريف يركز الإهتمام على الدور الاستيعابي لهذا القطاع مع إشارة طفيفة إلى إنتاجيته المنخفضة، وهذه الناحية لها أهميتها، إذ تعطي لهذا القطاع صبغة الخزان الذي يستوعب ما زاد على نطاق القطاع الرسمي من فائض في اليد العاملة. وتبقى النقطة التي شخصها هذا التعريف بشكل أعمق هي صفة الحماية القانونية التي يفتقدها الأفراد العاملين في هذا القطاع نتيجة إستبعادهم من القطاع الرسمي، والتي تجد الترجمة الفعلية لها على أرض الواقع في أغلب الأحيان على شكل الباعة الجائلين، الذين يعتمدون على إعادة بيع المنتوجات و السلع متخذين من الشوارع وأرصفة الطرقات كأسواق لهم، ومن الطاولات الخشبية كمحلات لهم لضمان إستقرارهم وإستمرارية وجودهم. ما يقودنا إلى تشخيص الظروف الواقعية التي يعيشها أفرد القطاع غير الرسمي كعامل هام ومؤثر في تزايد أعداد المنخرطين في هذا القطاع.

---

[1] Conseil National Economique et Social, Op Cit, P 27.

[2] سليمة بوخيط، مرجع سبق ذكره، ص 13.

و من خلال ما سبق من التعاريف يمكن التمييز في تعريف القطاع غير الرسمي بين نوعين من التعريفات تعريف نوعي و أخر رسمي:[1]

- التعريف النوعي هو ذلك الذي يركز على الخصائص والسمات المميزة لهذا القطاع و أهمها: صغر حجم العمالة في المنشأة، الاعتماد على عمالة عائلية، عدم إتباع القواعد الإدارية والقوانين الخاصة بالدولة، عدم التعامل مع المؤسسات المالية والرسمية، انخفاض المستوى التعليمي للعاملين و ممارسة النشاط في مقر عمل مؤقت أو شبه دائم أو متنقل، و لا يشترط هذا التعريف توافر كل هذه الخصائص وإنما قد تكفي إحداها لوصف و تحديد النشاطات الاقتصادية غير الرسمية؛
- أما التعريف الرسمي فهو الذي يميل إلى الإعتماد على المعايير الرسمية في تحديد نوعية النشاط مثل افتقاد السجل التجاري، عدم الالتزام بسداد الضرائب على الأرباح والإفتقار إلى وجود لوائح دقيقة منظمة للعمل فضلا عن عدم وجود دفاتر منتظمة في المنشآت.

3-2- سمات الإقتصاد غير الرسمي

يتسم الاقتصاد غير الرسمي بمجموعة من الخصائص المميزة له، هذه الأخيرة التي منحت هذا الإقتصاد أحقيّة التحول من مجرد قطاع موازي للقطاعات المكونة للإقتصاد الرسمي والتي بذلت الحكومات جهودا واسعة للقضاء عليه - بالنظر إلى مخلفاته السلبية على الهيكل التنظيمي الرسمي- إلى ظاهرة إقتصادية تمس مجمل إقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لاسيما بعدما إستّكملت مكونات المنظومة الإقتصادية غير الرسمية، وفيما يلي نعرض أهم السمات الخاصة بهذا الإقتصاد:

- السرية

إن هذه الخاصية تعطي إنطباعا بأن الظاهرة محل الدراسة تعتبر غير مشروعة، كما تشير إلى الطبيعة السرية لها، لكن لا يمكن الجزم بأن كافة مفردات الظاهرة بمثابة أعمال غير مشروعة، ويرجع ذلك إلى وجود بعض الأنشطة المشروعة، بيد أنها غير معلنة وغير مصرح بها، أي أنها

[1] طلال زغبة ، نادية سحابة ،" **حواجز مشاركة القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي وسبل دمجه**"، الملتقى الوطني حول تنامي الإقتصاد غير الرسمي مساهمته ونتائجه على الاقتصاد الرسمي،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 03/02 نوفمبر 2010.

تمارس بعيدا عن أعين الدولة، والتي تشترك في محاولة التهرب الضريبي، وتجنب القيود الروتينية التي تفرضها الدولة على ممارسة النشاط الإقتصادي، فضلا عن عدم قابليتها للقياس. فالسرية هنا تنصرف إلى الآليات التي تتم بها الظاهرة وليس إلى كينونة الظاهرة، فإذا كان التسجيل، والإنتساب، والتصريح لدى الجهات الرسمية هو العين التي ترى بها الدولة، فإن الإقتصاد غير الرسمي يعبر عن تلك الأنشطة التي لا تراها الدولة أو لا تريد أن تراها. ومن أهم المصطلحات التي تعبر عن مفهوم السرية نجد: الإقتصاد السري، الإقتصاد الخفي، إقتصاد تحت الأرضي، إقتصاد الأبواب الخلفية، الإقتصاد غير المرصود،الإقتصاد غير المصرح به، الإقتصاد غير الظاهر،...

- اللانظامية

يتسم الإقتصاد غير الرسمي في غالبيته بالتحرر من القيود، اللوائح والقوانين المعمول بها في الإقتصاد الرسمي، فبالإضافة إلى عدم التسجيل لدى الجهات الرسمية (ضرائب، ضمان إجتماعي،...)، عدم اللجوء إلى القروض النظامية، أسواق غير منظمة وشديدة المنافسة، نجد أن علاقات العمل،إن وجدت تقوم بشكل خاص على التشغيل المؤقت وعلى الروابط الأبوية، الشخصية والإجتماعية، وعلى حرية التعاقد بشأن الأجور و المكافآت[1]، وليس على علاقات تعاقدية أو ضمانات رسمية، مما يجعل حقوق العاملين بها غير محددة وغير واضحة، وخالية من أي نوع من أنواع الحماية الاجتماعية. ومن أبرز المصطلحات التي تعبر عن الظاهرة طبقا لهذا المفهوم نجد: الإقتصاد غير المنظم، الإقتصاد غير الرسمي، الإقتصاد اللانظامي، الإقتصاد غير المحمي،...

- علاقته بالإقتصاد الرسمي

وهو ما يعبر عن الإقتصاد غير الرسمي بإعتباره عملية ديناميكية تؤثر وتتأثر بالإقتصاد الرسمي، بإعتبار أن معظم عناصر الظاهرة هي نتيجة رد فعل للسياسيات المعلنة في الإقتصاد الرسمي، ومن أبرز المصطلحات التي إستخدمت لتحديد هذا المعنى: الإقتصاد الموازي، الإقتصاد الثاني، الإقتصاد الثانوي.

- الشمولية

[1] Conseil National Economique et Social , Op Cit, P 25.

يحمل الإقتصاد غير الرسمي جميع أشكال العلاقات الاقتصادية من بيع وشراء، دائنية ومديونية، ربح وخسارة، تعاملات نقدية ومقايضة، بيع بالآجل وفوري، ويتضمن أكثر أشكال التبادل قدماً (المقايضة) وأكثرها حداثة (التجارة الإلكترونية)، ومن أبسط السلع (قوة العمل) إلى أكثرها تعقيداً، فهو مجال خصب للغنى الفاحش والفقر المدقع، يضم شرائح متعددة سواء من حيث (العمر، الوضع الاجتماعي، الحالة التعليمية)، ويتواجد في كل الأنظمة (إشتراكية) أو (رأسمالية) أو ما بينهما، يعمل بمبدأ أكبر ربح ممكن أو أقل خسارة ممكنة.[1]

ومن أبرز المصطلحات المستخدمة للدلالة على هذا المعنى نجد: الإقتصاد البديل، الإقتصاد الذاتي،...

- المرونة

إن عدم خضوع الإقتصاد غير الرسمي للقوانين واللوائح الرسمية أكسبه نوعا من المرونة، خاصة فيما يتعلق بعلاقات وشروط وظروف العمل. إذ يعتمد العمل في القطاع غير الرسمي على عمالة قوامها أفراد الأسرة أو الأقارب أو الجيران أو الأصدقاء، وبالتالي فهي تسمح بتكوين وإنشاء علاقات عمل مباشرة ومرنة. وهذا ما أشير إليه في المسح الذي أجرته منظمة العمل الدولية إلى أن 75 % من قوة العمل في القطاع غير الرسمي تعتمد على أعضاء الأسرة، بينما يعتمد 25% منها فقط على العمالة من خارج الأسرة.[2]

ويتضح عنصر المرونة أيضا عند تناول عنصر ساعات العمل اليومي والإجازات، فكلاهما قد يطول أو يقصر عن العدد السائد في القطاع الرسمي وفقا لحاجة وظروف العمل المختلفة، وتتسم نظم التسويق في القطاع غير الرسمي أيضا بالمرونة، فهي غالبا ما تعتمد على العلاقات الشخصية والعائلية، والتعاقدات غير الرسمية في الإنتاج والتبادل لصعوبة إيجاد قنوات للإتصال والتسويق على نطاق أوسع.[3]

---

[1] سلمان حيان ، مرجع سبق ذكره.

[2] أحمد حمدي ، "**واقع القطاع غير المنظم وأنشطة منظمة العمل العربية بشأن هذا القطاع**"، الندوة النقابية حول المرأة في القطاع غير المنظم، صنعاء، 20–24 سبتمبر/ أيلول، 2004، ص8.

[3] المرجع السابق، ص9.

- حجم الوحدات وقلة عدد العمال

غالبا ما يكون العمل في الإقتصاد غير الرسمي ضمن وحدات صغيرة الحجم، أو منتهية الصغر أو غير موجودة أصلا مثل الباعة الجائلين، وماسحي الأحذية.[1] وفيما يتعلق بعدد العمال بمنشآته فقد حددته بعض الدراسات بكونه أقل من (5) عمال، بينما حدده البعض الآخر أقل من (10) عمال، وقد أكدت دراسة منظمة العمل الدولية إلى أن 62% من وحدات الاقتصاد غير الرسمي يعمل فيها أقل من (5) أشخاص، و33% منها يعمل فيها (5-10) أشخاص، بينما 5% فقط يعمل فيها أكثر من (10) أشخاص.[2]

4-التفرقة بين القطاع غير الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي

تميز إستخدام مفهوم الاقتصاد غير الرسمي بقدر كبير من عدم الدقة في البداية، ومازال حتى الآن يثير إشكاليات عديدة بين مختلف الأكاديميين، خاصة فيما يتعلق بالتمييز بين استخدام مصطلحي "إقتصاد"و "قطاع".

إذ يبدو بديهيا لدى الكثيرين أننا عندما نقول قطاع أو إقتصاد غير الرسمي، فإنه ما لا يتشكل ضمنا مما هو رسمي، لذلك فإنه يتم إستخدام المصطلحين بشكل متبادل للدلالة على مفهوم اللارسمية. وهذا الطرح منتشر كثيرا بين الكتاب والباحثين في هذا الموضوع، وقلة منهم من أعادته إلى بساط البحث والتحليل. غير أن عبارة "قطاع" توحي بوجود قطاعين منفصلين: القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي، و هذا المفهوم الأخير يطرح العديد من التساؤلات نذكر منها:

-هل يمكن التفكير بأن المجتمعات في طريق النمو تتشكل من الثنائية: حديث وتقليدي، رسمي وغير رسمي؟

-هل يمكن الفصل بين الأنشطة الرسمية و غير الرسمية، وكذا بين العمال الرسميين وغير الرسميين؟

[1] محمد مطيع مؤيد، "**الاقتصاد غير المنظم من خلال أدبيات ومعايير العمل العربية**"، ورشة عمل حول دور النقابات في حماية حقوق العمال في إطار الاقتصاد غير المنظم، دمشق/8-2006/07/13، ص10.

[2] حمدي أحمد، مرجع سبق ذكره ص10.

-إذا صحت الإشكاليتين السابقتين هل يمكن القول أن القطاع الرسمي منفصل تماما عن القطاع غير الرسمي؟، أو بعبارة أخرى هل يمكن أن لا نجد نقاط عبور بين القطاعين؟.

إن مفهوم الإزدواجية في تحليل النشاط الاقتصادي كان سائدا في نظريات التنمية قبل إستخدام مفهوم القطاع الرسمي بوقت طويل. فالنموذج الذي إنتشر بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة ذلك الذي قدمه آرثر لويس Arthur Lewis، كان يقوم على التمييز بين قطاعين للنشاط الاقتصادي: قطاع حديث moderne، قطاع تقليدي traditionnel. فالقطاع الحديث يشمل الأنشطة ذات الإرتباط المباشر بالعالم الخارجي والإستثمارات الأجنبية، والتي تستخدم فنا إنتاجيا متقدما، والنشاط الأساسي في هذا القطاع هو النشاط الصناعي. أما القطاع التقليدي فيشتمل على الأنشطة التي كانت سائدة قبل تغلغل الإنتاج الرأسمالي في إقتصاديات العالم الثالث، والتي إستمرت في التواجد -أيضا- بعد دخول النمط الحديث. والنشاط الأساسي في هذا القطاع هو الزراعة.[1]

بينما الإزدواجية من المنهج القائم على تقسيم النشاط الإقتصادي إلى قطاع رسمي وقطاع غير رسمي، فتعتمد في تقسيمها على معيار اللانظامية التي تتسم بها هذه الأنشطة. فالقطاع الرسمي يتسم بقدر كبير من الكفاءة والقدرة على إستغلال الموارد المتاحة، بينما القطاع غير الرسمي لا يعدوا عن كونه مجموعة من الأنشطة الهامشية التي لا تشملها الإحصاءات الرسمية. إذن فإن وجه الاختلاف بين الثنائية (الرسمي وغير الرسمي) والثنائية (الحديث والتقليدي)، يتجلى في أن الأولى تقوم على تنظيم الأنشطة. بينما الثانية تهتم بالنسق التكنولوجي ونوع السلعة.[2]

ويثير هذا المفهوم للقطاع غير الرسمي نوعا من التضليل بإعتباره نتاج نظرة عقيمة تنظر إلى ما هو غير رسمي على أنه مجموعة من الأنشطة الهامشية والطفيلية، وليس لديه القدرة على تكوين رؤوس الأموال، أو توفير الحاجات الأساسية للسكان، ولذلك سيندثر في النهاية. بدلا من معالجته بإعتباره يضم نطاقا واسعا من الأنشطة غير المتجانسة كالبيع في الشوارع، والعمل في المنازل، والمشاريع الصغيرة في قطاعات إقتصادية مختلفة كالتصنيع والإنشاء والخدمات، والتي تنمو بشكل سياق بنائي يأخذ في إعتباره مجمل الممارسات الإقتصادية التي تحدث في الإقتصاد.

[1] صابر أحمد عبد الباقي، "**القطاع غير الرسمي**"، http://kenanaonline.com/users/drsaber/posts/109056، بتاريخ 2010/04/25.

[2] Ibid, P38.

كما أن كلمة قطاع مشتقة من الفعل اللاتيني (secare= couper) ، بمعنى فصل. والذي يفترض أن هذين القطاعين منفصلين تماما، إذن سيقتصر الأمر على مراقبة وحدات الإنتاج.[1]

ويبدو من هذا الفصل أنه هناك قطاع رسمي يشمل مؤسسات كبيرة حديثة، مشهرة رسميا ومقيدة قانونيا في سجلات الدولة، وقطاع غير رسمي لأولئك الكادحين وراء لقمة العيش في الشوارع الذين يقدمون خدماتهم و منتجاتهم على العربات والأرصفة، أو محلات صغيرة أو أكشاك، أو منازلهم مباشرة. ولكن هذا التقسيم لا يمنع أحيانا من وجود شركات كبيرة تعمل في جزء من نشاطها ضمن النشاط غير الرسمي، وذلك من خلال تهربها من الضرائب، أو من خلال تهربها من تسجيل بعض عمالها في التأمينات الاجتماعية

ونفس الكلام يسري على اليد العاملة، إذ يصعب الفصل بين العمال في الأنشطة الرسمية، والأنشطة غير الرسمية، ولنضرب مثلا على ذلك إذا كان شخص ما يعمل في وظيفة رسمية، وفي وقت فراغه يعمل عملا إضافيا (سباك مثلا)، ولكنه لا يعلن عن الدخل الذي يحصل عليه من عمله الإضافي، عندها يتهم بالتهرب الضريبي، ومن ناحية أخرى يعرف بأنه نشاط غير رسمي. [2]مع أنه مصنف أساسا بأنه عامل في القطاع الرسمي، وبالتالي لا يمكن إفتراض وجود إنفصال تام بين العاملين في القطاع غير الرسمي والقطاع غير الرسمي.

إذن فعوضا عن البحث عن ترسيم الحدود بين ما هو رسمي وما هو غير رسمي (وهذا أمر صعب، حيث أن التحديد الدقيق لهاته الحدود لازال يثير جدلا كبيرا بين الباحثين)، حري بنا التسليم بوجود تقاطع مهم بين الأنشطة الرسمية والأنشطة غير الرسمية (مؤسسة قادرة على أن تكون رسميا جزئيا فيما يتعلق بمدفوعات الضمان الاجتماعي، تاجر متجول قادر أن يكون مسجل دون أن يدفع ضرائب). وهناك تقاطع أيضا بين العمال الرسميين والعمال غير الرسميين(سواء ضمن نشاط واحد، أو من خلال نشاط مزدوج)[3]، ونستطيع تصوير هذه الحالة من خلال الشكل 1:

[1] lautier Brono, Op Cit, P 42.

[2] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **"التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود"**، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، مصر، 2006، ص 17.

[3] lbid, p 40.

الشكل 1: التقاطع بين الأنشطة الرسمية وغير الرسمية والعمالة الرسمية وغير الرسمية

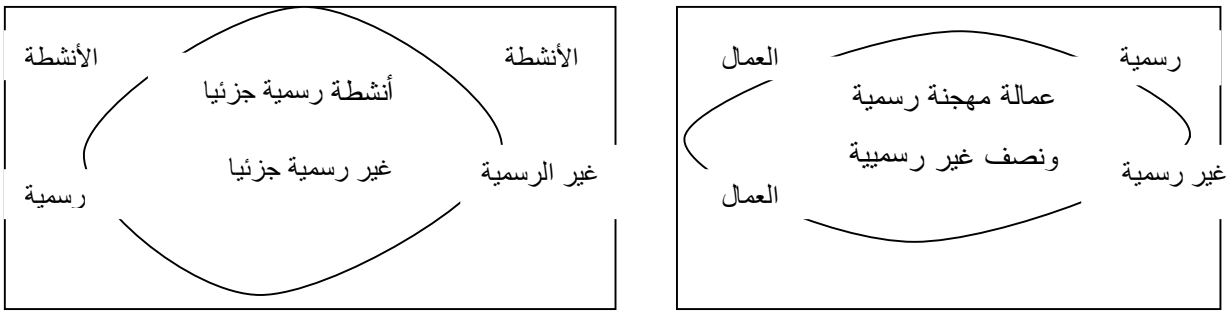

Source: Lautier Brono, Op Cit**,** P 40.

وتكملة لما سبق لا يمكن التسليم بأن القطاع الرسمي مستقل تماما عن القطاع غير الرسمي، حيث أنه بات هنالك إدراكا تاما بوجود إتصال حيوي بين كل منهما في سلسلة من العلاقات الإقتصادية. وعند الأخذ بعين الإعتبار القطاع غير الرسمي على وجه الخصوص، فإننا نجد أنه لا يستطيع أن يقوم كقطاع لوحده وبذاته وهذا لإعتبارات عدة نذكر منها:[1]

- يعتمد الإقتصاد غير الرسمي في عملية التموين و الحصول على اليد العاملة ذات المهارة وهذا بمحفزات مالية نتيجة انعدام تكاليف العمالة.
- يقوم الإقتصاد غير الرسمي بتوزيع منتجاته في السوق الرسمية بجانب المنتجات الرسمية.
- يعتبر الإقتصاد الرسمي مرجعا للإقتصاد غير الرسمي في عملية تسعير منتجاته، حيث تكون منخفضة مقارنة بالإقتصاد الرسمي، كما أنه يعتمد على علامات مقلدة ذات سمعة جيدة في السوق الرسمية.

وعلى أساس المقاييس الأربعة الأساسية المتعلقة بالأهداف، هياكل السوق، السوق، التكنولوجيا، إستخلصت دراسة قام بها البنك العالمي وجود ثنائية حقيقية بين هذين القطاعين، والجدول 2 يبين هذه الثنائية:

[1] بحث حول موضوع: "**أثر السوق الموازية في الاقتصاد**"، etudiantdz.net/vb/t2249.html، 2010/05/06.

الجدول 2 : العلاقة بين القطاع الرسمي و القطاع غير الرسمي

	القطاع الرسمي	القطاع غير الرسمي
الأهداف الأساسية	تعظيم الربح	خلق مداخيل
السوق	-دخول مقنن، وجود نقابات -تطبيق تشريع العمل -الحصول على الائتمان المحلي والأجنبي -تسديد الرسوم والضرائب -أجور وعقود العمل	-عدم سهولة الدخول، إحترام الضوابط -إنعدام تشريع العمل -تمويل ذاتي -عدم تسديد الرسوم والضرائب -توظيف ذاتي، الأجر بالقطعة
هيكل السوق	-حواجز عند الدخول -علامات مسجلة، منتوجات منمطة -أسواق محمية (حصص، براءات، رسوم...)	-إنعدام حواجز الدخول -منتوجات حرفية -أسواق غير محمية
التكنولوجيا	-عصرية ومستوردة -إستعمال مكثف لرأس المال -تحصيل تعليمي رسمي -إنتاج الحجم الكبير	-تقليدية، مكيفة، مبتكرة -إستعمال مكثف للعمل -تدريب وتمرن غير رسمي -وحدات صغيرة لإنتاج متنوع

Source: Conseil National Economique et Social ,Op Cit ,P 26.

نتيجة لكل ما تقدم، فإن المفهوم التقليدي لما يسمى (القطاع غير الرسمي) لم يعد ملائما.فلم يعد الأمر يتعلق الأمر بقطاع متجانس يشمل صناعات محددة أو نشاط إقتصادي بعينه، بل توسع ليشمل مجموعة متنوعة من العمال والمؤسسات في مختلف المناطق الريفية والحضرية، وأصبحت هذه المجموعات بتركيبتها المعقدة تكون ما يسمى (الإقتصاد غير الرسمي) الذي يوازي في وجوده الإقتصاد الرسمي في الدولة.

وقد بدأت منظمة العمل الدولية بإستعمال مصطلح الإقتصاد غير الرسمي بدلا من القطاع غير الرسمي بصورة متزايدة منذ عام 2002، وذلك في الدورة التسعين لمؤتمر العمل الدولي.

ووفقا لهذه المنظمة، هذا المفهوم يقابل ظاهرة ديناميكية، غي متجانسة ومعقدة و التي لا تشكل "قطاع" ضمن معنى المجموعة الصناعية أو النشاطات الإقتصادية المحددة.[1]

ويقترح أن الإقتصاد غير الرسمي يشتمل على قسمين مختلفين هما:[2]

- قطاع المشروعات الصغيرة: وهو الجانب المنتج من الإقتصاد غير الرسمي، وهو أيضا القطاع الذي يستجيب للسياسات الإقتصادية، ويمثل نحو 25% من الإقتصاد غير الرسمي، وتشير التجارب الدولية إلى أن القطاع المنتج من الإقتصاد غير الرسمي يتمتع بقدرة كبيرة على إمتصاص أعداد كبيرة من قوة العمل. كما يلبي إحتياجات فئات الدخل المنخفضة.
- قطاع العمل العشوائي: ويمثل إستراتيجيات البقاء للفقراء، ويمثل حوالي 75% من الإقتصاد غير الرسمي، ويجب العناية به في إطار إستراتيجيات محاربة الفقر.

[1]Geneviève Marchand, « **L'économie Informelle au Sénégal** », Mémoire Présenté a la Faculté des Etude Supérieure de L'université Laval, Québec, 2005, P 17.

[2] صابر أحمد عبد الباقي، "**القطاع غير الرسمي**"، http://kenanaonline.com/users/drsaber/posts/109056، بتاريخ 2010/05/18.

المبحث الثاني: تصنيفات الإقتصاد غير الرسمي وأشكاله

إن الإقتصاد غير الرسمي لا يعتبر ظاهرة خاصة بنظام إقتصادي معين، بل إن مظاهره هي التي تختلف من نظام إقتصادي إلى آخر، رغم أن طرح الموضوع في بداية الأمر كان خاصا بدول العالم الثالث وبإفريقيا بصفة أخص. مما يثير إشكالية حول إمكانية إعداد قائمة شاملة لكل الأنشطة الإقتصادية الغير رسمية مهما كان النظام الاقتصادي.

1- تصنيفات الإقتصاد غير الرسمي

يتبين من خلال إستعراض الأدبيات المتعلقة بظاهرة الإقتصاد غير الرسمي أن تصنيفات عدة قد وضعت له، وذلك نتيجة لإختلاف وجهات نظر الباحثين وإختصاصاتهم، والمجالات التي تناولوها في دراسة هذا الإقتصاد. ومن التصنيفات التي إعتمدت للإقتصاد غير الرسمي نذكر:

1-1- معيار الإنتاج السلعي

وهو يقوم على إفتراض أن الإقتصاد غير الرسمي مرتبط بوجود سوق ثانية في مقابل سوق رسمية، ومنظمة إداريا، هذه السوق يمكن أن تظهر بمظهرين:[1]

- تكون فيها الأسعار أقل من أسعار السوق الرسمي، وهنا نسميه الإقتصاد الموازي للإنتاج
- تكون فيها الأسعار أعلى من أسعار السوق الرسمي، وهنا نطلق عليه الإقتصاد الموازي للتوزيع.

1-1-1- الإقتصاد الموازي للإنتاج

ويظهر أكثر في الدول ذات الإقتصاد الليبرالي، ويتحدد فيه سعر السلعة عند مستوى أقل من الأسعار المعروضة في السوق الرسمي، والذي يسمح لهم بتسعير منتجاتهم بأسعار منخفضة هو عدم الإمتثال للتنظيمات (توظيف غير مصرح به، بيع بدون فاتورة...). وهو ما يعتبر نقطة جذب للأفراد والمؤسسات للعمل غير الرسمي[2].

إن هذا النوع من الإقتصاد له طابع ايجابي كونه يضيف أو يساهم في خلق قيمة مضافة.

[1] Ahmed Henni, Op Cit, P15.
[2] Ibid, P18 .

1-1-2- الإقتصاد الموازي للتوزيع

يظهر الإقتصاد الموازي على مستوى التوزيع في الدول ذات الإقتصاد الموجه (إعادة بيع، تهريب...)، حيث تباع السلعة بسعر أعلى من سعرها الحقيقي في السوق الرسمي. وينشأ هذا النوع من الإقتصاد كرد فعل للتدخل الحكومي في تحديد أسعار إدارية للسلع والخدمات، وهنا يكمن الإشكال كونه لا يضيف أية قيمة للناتج، إذ أنه يتغذى على الإصدار النقدي بدون وجود علاقة سببية مع الإنتاج.[1]

ويعد سوق السلع و الخدمات الموازي المكان المفضل لجميع طبقات المجتمع أثرياء كانوا أو محدودي الدخل، وهذا بفضل الوفرة الكبيرة في السلع و الخدمات التي تتميز بعامل الندرة في الأسواق الرسمية من جهة. وإنخفاض الأسعار من جهة أخرى.

1-2- معيار حجم النشاط المصرح به

هنا يتم تصنيف الإقتصاد غير الرسمي بالنظر إلى درجة إلتزام الوحدات بكافة الإلتزامات التي تصبغ عليها الصفة الرسمية

1-2-1- إقتصاد غير رسمي بحت

يشمل مجمل النشاطات أو الوحدات غير المسجلة نهائيا لدى الإدارات العامة (البلديات، المركز الوطني للسجل التجاري، المصالح الإحصائية والجباية،...). وهذا من خلال عدم التصريح بالوجود لدى مصالح الضرائب، أو من خلال عدم التصريح لدى مصالح الضمان الإجتماعي بالأجراء، أو أرباب العمل الذين يفترض أنهم منخرطون في الضمان الإجتماعي.[2]

1-2-2- إقتصاد غير رسمي جزئي

ويشمل النشاطات المسجلة إداريا، وغير المصرح بها لدى مصالح الضرائب، أو الضمان الإجتماعي.[3] وهو القسم المنتشر على نطاق واسع، كأن تخفي بعض الشركات الأرقام الحقيقية لقيم

[1] لخضر عزي، "**السوق الموازية وتدهور قيمة الدينار**" مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1995، ص 153.

[2] Conseil National Economique et Social, Op Cit, P 27.

[3] Ibid, P 28.

أصولها، أو أرقام أعمالها الفعلية لمصلحة الضرائب، ولا تصرح بنسبة من اليد العاملة لديها لدى صندوق الضمان الاجتماعي (أي التصريح الجزئي برقم الأعمال، والوظائف).

1-3-معيار مشروعية النشاط

هو معيار قانوني مؤداه أنه إذا كانت السلعة المتعامل محرمة الإستخدام والتعامل، فإننا ندعوه الإقتصاد الأسود، أو إقتصاد الجريمة. أما إذا كان إستخدام السلعة مسموحا والتعامل بها ممنوعا، فإننا ندعوه بالإقتصاد غير الرسمي، أو الإقتصاد غير المنظم.

1-3-1- الإقتصاد الإجرامي

يتضمن كافة الأنشطة (نقدية أو غير نقدية) التي تنتج سلع وخدمات محرمة الإستخدام والتعامل (أسلحة، مخدرات، سرقة آثار، المتاجرة بالبشر، زراعة المخدرات،...)[1]، وهي أنشطة يجرمها القانون في كافة دول العالم.

1-3-2- الإقتصاد غير الرسمي

يشمل كافة الأنشطة التي تتم نقدا أو عن طريق المقايضة، والتي تنتج سلعا أو خدمات مشروعة، يتولد عنها دخول غير واضحة للسلطات الرسمية لتجنب دفع الإستحقاقات المترتبة عليها إتجاه الدولة (رسوم، ضرائب، تقديم بيانات...)، مثل بعض أنشطة قطاع الصناعات الصغيرة، القطاع الحرفي، تربية الحيوانات... أو لكون هذه الأنشطة مخالفة للوائح التي تضعها الدولة لتنظيم المعاملات بين المؤسسات والأفراد، أو لتحقيق أهداف إقتصادية.[2] مثل السوق السوداء لبعض السلع، إنتاج سلع في معامل غير مرخصة، أعمال الأجرة، دكاكين وورش غير مسجلة، دروس خصوصية، أعمال الأجرة، عقود من الباطن غير موثقة...[3] فمناط اللامشروعية هنا هو التعامل، أي النشاط لا السلعة.

مما سبق يتضح لنا أن أنشطة الإقتصاد الإجرامي تختلف تماما عن أنشطة الإقتصاد غير الرسمي. إلا أنهما يشتركان في السرية، وعدم مسك الدفاتر المحاسبية.

[1] سلمان حيان ، مرجع سبق ذكره، ص2.
[2] عاطف وليم أندراوس، مرجع سبق ذكره، ص 17.
[3] سلمان حيان ، مرجع سبق ذكره، ص2.

وهذا ما يوضحه الجدول 3:

الجدول 3: تصور لهيكل الأنشطة الإقتصادية الخفية و غير المسجلة في الحسابات القومية حسب نوع النشاط

طبيعة النشاط الخفي القطاع	النشاط القانوني "غير المعلن"	النشاط غير القانوني و غير المعلن (غير المشروع)
1-الزراعة	التقديرات بأقل من القيمة الحقيقية للناتج الزراعي، والأجور غير المسجلة والمدفوعة.	زراعة المخدرات.
2-الصناعة	الناتج المسجل بأقل من قيمته-الأجور غير المسجلة لعمال غير مسجلين.	تشغيل المخدرات-تقطير الكحول-سرقة الخامات.
3-التشييد والبناء	العاملون لحسابهم الخاص غير مسجلين (السمكرية، النقاشين، وغيرهم) الأجور غير المسجلة المدفوعة لعمال غير مسجلين.	الرشاوى و الأموال المهربة إلى الخارج من أعمال غير مشروعة.
4-تجارة الجملة و التجزئة	نشاط الحوانيت المسجل بأقل من قيمته الحقيقية.	توزيع الحشيش وتوزيع السلع المهربة والسرقات المنتشرة.
5-المطاعم والفنادق	الدخول المقدرة بأقل من قيمتها للمطاعم، الفنادق الصغيرة، والنوادي الليلية.	الأطعمة والسلع المسروقة.
6-النقل والمواصلات	دخول أصحاب التاكسيات و عربات النقل المسجل بأقل من قيمته الحقيقية.	إستخدام عربات العامة ووسائل الاتصال في الأغراض الخاصة.
7-خدمات التمويل و التأمين والأعمال	الدخول المقدمة بأقل من قيمتها الحقيقية للسماسرة والوكلاء والمحامين و المهن الحرة الأخرى في هذا المجال.	العمولات و الرشاوي، الإتجار في السوق السوداء للعملات الاجنبية، تلقي الأموال
8-الخدمات العامة و الاجتماعية	مشروعات الإصلاح و الصيانة المقدرة بأقل من قيمتها و الدخول المقدرة بأقل من قيمتها للأطباء وغيرهم و الأجور غير المسجلة لخدمة المنازل.	دخول المراهنات و المقامرات و الدعارة و الخدمات المتعلقة بها، الدروس الخصوصية.

المصدر: عبد الحميد عبد المطلب ،"**العولمة وإقتصاديات البنوك**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 343 .

1-4- معيار تعمد عدم الإمتثال للمعايير والضوابط القانونية

الذي يعتمد في تصنيفه للإقتصاد غير الرسمي على تحليل الدوافع التي تؤدي إلى ظهور الأنشطة اللارسمية

1-4-1- الإقتصاد النفقي

يتعلق الأمر هنا بوحدات إنتاجية (أو مشروعات) تقوم بأنشطة مشروعة، لكن جزء من النشاط أو كله يتم إخفاءه عمدا لأسباب نذكر منها:[1]

- التهرب من الضريبة على الدخل، الرسم على القيمة المضافة، أو رسوم أخرى، عن طريق التصريح الجزئي بالإنتاج والدخل.
- التهرب من دفع اشتراكات الضمان الإجتماعي.
- عدم إحترام معايير العمل المنصوص عليها قانونا (الحد الأدنى للأجور، الحد الأقصى لساعات العمل، معايير الصحة والسلامة،...).
- عدم إحترام بعض الإجراءات الإدارية، كالإجابة عن الإستبيانات الإحصائية وعدم التسجيل.

وتأسيسا على ما سبق يظهر بأن القائم بالأنشطة النفقية دافعه الرئيسي هو التهرب من العمل في إطار الرسمية، وما يرتبط بها من إستحقاقات لكونها لا تتفق مع إستراتيجيته لتعظيم الربح (بعبارة أخرى لديه النية المتعمدة للتهرب).

1-4-2- الإقتصاد غير الرسمي

يعرف الإقتصاد غير الرسمي بالرجوع إلى وحدات الإنتاج المؤسساتية، بأنها تلك التي تتصف بأنها غير قابلة للقياس، ولا تخضع للضرائب، وغير مسجلة, وعدم التسجيل هنا ليس بسبب تعمد أصحابها التهرب من الضرائب أو قوانين العاملين بل لأسباب اقتصادية، تنظيمية، إدارية بحتة.[2]

---

[1] Organisation de Coopération et de Développement Economiques, **«Manuel sur La Mesure de L'économie Non Observé »**, Paris, France, 2003, P 29.

[2] د. منال حسين عبد الرازق المرسى، مرجع سبق ذكره.

2- أشكال ومظاهر الإقتصاد غير الرسمي

يغطي الاقتصاد غير الرسمي كل ميادين الأنشطة الإنتاجية والخدمية القابلة للتسويق، ويتسع ليشمل تشكيلة متنوعة من المؤسسات ومناصب الشغل، والأنشطة كما يلي:

2-1- النشاط غير الرسمي

حسب مكتب العمل الدولي هو نشاط غير زراعي يتميز بعدة معايير:[1]

- نشاط غير مسجل لدى الإدارة العامة وأجهزة الإحصاء.
- نشاط رئيسي أو ثانوي غير مصرح به.
- نشاط يمارس بدون سجل تجاري.
- نشاط غير مشروع.
- نشاط محظور.
- نشاط متنقل غير مرخص.
- نشاط كفاف ليس له تأثير على الوعاء الضريبي، ولا على إشتراكات الضمان الإجتماعي.
- نشاط يسير بطريقة تقليدية (عدم وجود محاسبة).

2-2- العامل غير الرسمي

لا تزال مشاركة اليد العاملة في الإقتصاد غير الرسمي في تزايد مستمر، وتشمل سوق العمل في الإقتصاد غير الرسمي جميع الحالات التي يتواجد فيها عمال دائمون أو مؤقتون في وضعيات غير قانونية من حيث شروط العمل، إذ لا يتمتع بأية حماية. وهو يشمل الأصناف التالية:[2]

- العاملون لحسابهم الخاص الذين يملكون مؤسسات خاصة في القطاع غير الرسمي.
- أرباب العمل الذين يملكون مؤسسات خاصة في القطاع الرسمي.

[1] Conseil National Economique et Social, Op Cit, P 27.
[2] José luis Daza, « **Economie Informelle, Travail Non Déclaré et Administration du Travail** », Bureau International du Travail, Genève, 2005, PP6,7.

- عمال الأسر غير المأجورة، سواء كانوا يعملون في مؤسسات القطاع الرسمي أو غير الرسمي.
- الموظفون الذين يعملون في أعمال غير الرسمية سواء كانوا يعملون في مؤسسات القطاع الرسمي، أو من خلال مشاريع القطاع غير الرسمي، أو من قبل الأسر والعاملين في الخدمة المنزلية غير مدفوعة الأجر.
- الأفراد الذين يعملون بشكل مستقل لإنتاج السلع الموجهة للاستخدام النهائي الخاصة بعائلاتهم.

2-3- الإنتاج غير الرسمي

يختص بإنتاج السلع والخدمات التي لا تتوافر فيها معايير الإنتاج والأمن، وتكون ذات جودة رديئة وسعر تنافسي، والتي تكون موجهة للإستهلاك الذاتي وإلى السوق.[1]

2-4- المؤسسة غير الرسمية

وتشمل كل مؤسسة لإنتاج وبيع السلع والخدمات. تتميز بصغر حجمها، وعدم إحترامها للقوانين والتنظيمات ذات الصلة بإنشائها وتشغيلها وإستغلالها، يتعلق الأمر بالمؤسسات التالية:[2]

- عائلية: تمويل ذاتي واستعمال مساعدات عائلية.
- متنقلة.
- محدودة الإنتاج والأجر.
- لا تستجيب لمعايير العمل في مجال النظافة، ولها نمط تسييري تقليدي وقديم.
- تتزود بالمواد الأولية والقروض من السوق الموازي.

3- أنشطة وقطاعات الأنشطة وقطاعات الإقتصاد غير الرسمي

تنتشر ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي في جميع دول العالم ولكن بدرجات ونسب مختلفة، بالرغم من أن طرح الموضوع جاء في بداية الأمر خاصا بالدول النامية وبإفريقيا بصفة خاصة، نظرا للظروف التي مرت بها خاصة الإنتقال من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، فتلك

[1] Conseil National Economique et Social, Op Cit, P 28.
[2] lbid, P 28.

المرحلة كانت مواتية لنمو وإزدهار الإقتصاد غير الرسمي. أما الدول المتقدمة فيتواجد بها بنسب منخفضة، كما يختلف في طبيعة الأنشطة الممارسة.

3-1- النشاطات غير الرسمية في الدول المتقدمة

إن النظرة الأولى للإقتصاد غير الرسمي في البلدان المتقدمة يظهر لنا كوسيلة من وسائل التهرب الضريبي، لكننا لا نستطيع الجزم بأنه المفسر الوحيد لإنتشار هذا الإقتصاد وإلا لكانت الدولة ذات الضغط الضريبي الأكبر أكثر إيواءا للإقتصاد غير الرسمي والعكس. وفي هذا السياق نجد أنه تتشابك العديد من العوامل لتشكل لنا الإقتصاد غير الرسمي، حيث نجد أن هذا الأخير في أمريكا الشمالية ينحصر في مداخيل التبادل والريوع غير المصرح بها للهيئات الضريبية لأسباب غير شرعية أو غير قانونية، وفي أوروبا الغربية عند قيام شخص بعمل إضافي لتحسين عيشته دون التصريح بها للدولة فإن عمله ينسب للإقتصاد غير الرسمي.[1] أما في فرنسا فإن للإقتصاد غير الرسمي ثلاث أوجه:[2]

- الإقتصاد السخي: وهو موجه نحو المعوزين وخدمات التبادل وجماعات المساعدة والإنتاج المحلي.
- الإقتصاد الحيادي: المتمثل في تبادل المنتجات مقابل عملات خارج مراقبة الدولة وهذا عن طريق الصفقات الإلكترونية.
- الإقتصاد الجنحي: المتمثل في تجارة غير مشروعة متنوعة تمتد من المخدرات إلى أعضاء جسم الإنسان.

كما أنه أكثر تطورا في بلدان أوربية أخرى كإيطاليا وإسبانيا مستفيدا من تسامح إجتماعي وبعض التسهيلات وغض النظر من طرف السلطات العمومية، حيث نجده في شكل وحدات إنتاجية

[1] عمر الشريف، "**الإقتصاد غير الرسمي وتكنولوجيا المعلومات في تطوير الإقتصاد**"، الملتقى الوطني حول تنامي الاقتصاد غير الرسمي مساهمته ونتائجه على الاقتصاد الرسمي،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 03/02 نوفمبر 2010.

[2] عبد المجيد تيماري، بوحفص رواني،**"العوامل المؤدية إلى تنامي الإقتصاد غير الرسمي وسبل الحد منها"**، الملتقى الوطني حول تنامي الاقتصاد غير الرسمي مساهمته ونتائجه على الاقتصاد الرسمي،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 03/02 نوفمبر 2010.

مصغرة جزء من يدها العاملة مصرح بها وجزء آخر غير مصرح بها تشتغل في بعض الحالات في المنازل في صورة " المقاولة من الباطن".[1]

كما نجده في المتاجرة بالممنوعات كالمخدرات، وفي شكل العمل المزدوج، وكما نجده في الدول الأكثر تحضرا في صورة التضامن الإجتماعي والتكافل تحت شكل العمل التطوعي للجمعيات، ومنظمات خيرية تقدم خدمات متنوعة للطبقات المحتاجة في المجتمع ودون مقابل.[2]

وبناءا على مفهوم هذه الدول فإن النظام الإقتصادي يعتمد على أربعة أسس.[3]

- النشاطات الإنتاجية في الإقتصاد الرسمي هي التي تكون الحسابات الوطنية.
- النشاطات الإنتاجية في الإقتصاد غير الرسمي هي غائبة على الحسابات الوطنية نتيجة الإتفاقيات أو غياب تسجيلها بطريقة قانونية.
- النشاطات المقدرة في الإقتصاد غير الرسمي هي محسوبة بطريقة غير دقيقة ومتهربة من الضرائب وغير خاضعة للإحصائيات.
- هذه النشاطات معروفة وغير مقدرة كالإقتصاد غير الرسمي الاجتماعي والقطاع المستقل.

3-2- النشاطات غير الرسمية في الدول النامية

يزداد دور الإقتصاد غير الرسمي في بعض النشاطات الإقتصادية إلى التطور الإقتصادي والإجتماعي والعرض الضعيف لمناصب الشغل بالنظر إلى تزايد الطلب، والضغوط والنزاعات الإجتماعية السياسية الحقيقية أو المحتملة، وفي غياب قطاع إنتاجي منظم في بعض الدول، أو عدم فعاليته، يظهر الإقتصاد غير الرسمي كموّلد لنشاطات هامة، وأُجور معتبرة، وبالتالي قد يُصبح أساس تطور الإقتصاديات الحضرية، وبالفعل يلعب الإقتصاد غير الرسمي دورا هاما في النشاطات الإنتاجية في المدن ذات النمو السريع في البلدان النامية.

---

[1] محمد براغ،"**الإقتصاد غير الرسمي، مظاهره وأسبابه**"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص43.

[2] محمد براغ،مرجع سبق ذكره، ص44.

[3] Marie,Anmick Barth , « **L'économie Cachée** » , Editions Syros, Paris, 1988, P 12.

وبالتالي فإن النشاط غير الرسمي يعبر عنه عن طريق النشاطات غير إقتصادية والتي تبقى هامشية وثانوية وتساؤلات إمتصاص البطالة ، محاربة الفقر وتوفير الإحتياجات القاعدية تطرح كل المشاكل المقصية للنظام المهيمن على الإقتصاد وفي إطار غياب هذا النظام ظهر دور الإقتصاد غير الرسمي في تغطية عجز إستغلال اليد العاملة التي عجز في إمتصاصها القطاع الرسمي في سنوات 1980 فإن مفهوم الاقتصاد غير الرسمي يدور حول كل الأشياء التي لا تخضع لإقتصاد الرسمي ولا تستجيب لمتطلبات العيش الخاصة بالأفراد، فقد تكرس الإقتصاد غير الرسمي كنمط حياة لقارة تعاني الفقر عبر كارثة ثلاثية النمو الديموغرافي، المشاكل الإقتصادية والصحية.

كما يبرز الإقتصاد غير الرسمي في بعض البلدان الإفريقية كسوق لتصدير الممنوعات (المخدرات، الحيوانات، النباتات، التحف، الأدوية،...)، الذي يقابله سوق إستيراد البضائع بطرق ملتوية ومغشوشة مثل: السيارات، وقطع الغيار، الأجهزة المعلوماتية، والأدوات الكهرومنزلية،...[1]

[1] عبد المجيد تيماري، بوحفص رواني، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث: عوامل ظهور وإنتشار الإقتصاد غير الرسمي

يمثل النمو المتزايد للإقتصاد غير الرسمي سواءا من حيث الحجم أو النطاق ظاهرة مؤثرة على الأوضاع الاقتصادية في كافة دول العالم مهما كان مستوى تطورها، وتتجسد هذه الوضعية من خلال التطور المحسوس لمساهمة هذا الإقتصاد في الناتج المحلي للدول كما يوضحه الجدول 4:

الجدول 4: الإقتصاد غير الرسمي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الرسمي

مجموع البلدان	% من اجمالي الناتج المحلي
البلدان النامية	44-35
بلدان التحول الاقتصادي	30-21
بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي	16-14

المصدر: فريدريك شنايدر ودومنيك إنستي، "**الاختباء وراء الضلال: نمو الاقتصاد غير الرسمي**"، صندوق النقد الدولي،سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 30 واشنطن، ص 3

وقد إرتبط ظهور وإنتشار الإقتصاد غير الرسمي بعدة عوامل، وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى بإختلاف الظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية، ولذلك كانت هذه الظروف هي المولدة والمساعدة إلى حد كبير في إنتشار هذا الإقتصاد، ويمكن التطرق إلى أهم هذه العوامل:

1- العوامل الاقتصادية

1-1- العوامل المتعلقة بالضرائب

تلعب الضرائب بصفة عامة دورا أساسيا في تكوين ونمو الإقتصاد غير الرسمي وهذا لعدة إعتبارات نذكر منها:

- ثقل العبء الضريبي

الذي يشكل مبررا أساسيا لتهرب الأفراد والمؤسسات الإقتصادية من دفع الضريبة. إذ يؤدي نمو العبء الضريبي سواء أكان ذلك بالنسبة للضرائب المباشرة أو غير المباشرة إلى رفع نسبة الضرائب إلى الناتج القومي، وهو ما يدفع إلى محاولة تجنب أو التهرب من دفع الضرائب، وبالتالي تحويل بعض الأنشطة إلى الإقتصاد غير الرسمي.

ويتوقع أن تؤدي كل أشكال الضرائب إلى تحول المشروعات إلى الإقتصاد غير الرسمي. إلا أن أهمية ودرجة تأثير نوع معين من الضرائب تختلف من دولة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال فإن نمو الإقتصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة الأمريكية يعزى إلى الضرائب على الدخل، بينما يعزى نمو هذا الإقتصاد في أوربا إلى ارتفاع إشتراكات الضمان الاجتماعي و الضرائب على القيمة المضافة، أما في الدول النامية فإن الضرائب المرتفعة على التجارة الخارجية يمكن إدخالها في قائمة العوامل المسئولة،[1] وفي دولة كالسويد مثلا تصل المعدلات الحدية للضرائب على الدخل إلى 75%. الأمر الذي خلق حوافز قوية لتخصيص الموارد نحو الأنشطة التي لا ترصدها السلطات، مما أدى إلى إتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي على حساب تقلص حجم الإقتصاد الرسمي، ما حدا بالحكومة السويدية إلى تخفيض الضرائب في محاولة منها إلى لتضييق الفجوة بين صافي العوائد المحققة من الأنشطة الرسمية مع مثيلاتها المحققة في الإقتصاد غير الرسمي.[2]

بناءا على ما سبق هل يمكن إعتبار الاقتصاد غير الرسمي كمرادف للتهرب الضريبي؟ أو بعبارة أدق هل يمكن التعبير عن الاقتصاد غير الرسمي بلغة التهرب الضريبي؟

إن صح ذلك فإن دراسة العوامل التي تسهم في نمو الإقتصاد غير الرسمي، هي ذاتها دراسة للعوامل التي تشكل سلوك الأفراد للتهرب من الضريبة. ويرتبط بهذا العنصر مدى شعور الأفراد بالرضا عن السياسات الحكومية، وقناعتهم بالأهداف التي تسعى السلطات إلى تحقيقها. إذ يعد ذلك من العوامل الفعالة في رفع درجة الإلتزام الأدبي من جانب الأفراد نحو دفع الضريبة، فإذا أحس الأفراد بعدم جدوى البرامج الحكومية، أو أن هناك إسرافا مبالغا فيه في إنفاق حصيلة الضرائب، أو أحس الأفراد بأن ليس هناك عائد ملموس يعود عليهم، فإنهم يميلون إلى محاولة التهرب أو تجنب دفع الضرائب.[3]

وتمثل العلاقة التبادلية بين التضخم وإرتفاع مستويات الضريبة على الدخل عاملا إضافيا إلى إزدهار أنشطة الإقتصاد غير الرسمي. فعندما تزداد الدخول الإسمية مع إرتفاع معدلات

---

[1] خالد، قاشي عرابة الحاج، "**الاقتصاد الخفي: الظاهرة، الأسباب، الآثار، وطرق العلاج (نظرة شمولية)**"، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار وسبل الترويض (المداخل القياسية)، سعيدة، 21/20 نوفمبر، 2007، ص3.

[2] عاطف وليم إندراوس، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[3] د.عاطف وليم إندراوس "، مرجع سبق ذكره، ص

التضخم، ينتقل دافعي الضرائب إلى شرائح أعلى من الدخل، وهو ما يؤدي إرتفاع معدلات الضرائب. بالرغم من أن الدخل القابل للتصرف بعد فرض الضريبة قد ينخفض من الناحية الحقيقية بفعل وجود التضخم، لذلك يعمد بعض الأفراد إلى التهرب الضريبي من إخفاء جانب من دخولهم عند كتابة إقراراتهم الضريبية، أو قد يميلون إلى تفضيل إجراء المعاملات من خلال المقايضة، حتى يتجنبوا إنخفاض مستويات المعيشة الناجمة عن التضخم، وإرتفاع معدلات الضريبة في نفس الوقت.[1]

وهذا يثير إشكالية أخرى، هل أن تخفيض الضرائب يؤدي بالضرورة إلى القضاء على الإقتصاد غير الرسمي؟

إن تخفيض معدلات الضريبة قد لا يعني بالضرورة القضاء على الإقتصاد غير الرسمي. ذلك أن المتعاملين في الإقتصاد غير الرسمي يتمتعون بمعدل ضريبة فعلي يساوي صفر، وبالتالي فإن تخفيض معدل الضريبة بعدة نقاط ليس من المحتمل أن يؤثر على رغبة هؤلاء الأفراد في إظهار دخولهم الحقيقية، ودفع الضريبة المطلوبة على أساس أنه على أحسن الفروض يمكن تخيل أن تخفيض الضريبة سوف يقلل من الحافز نحو دخول مزيد من الأفراد في الإقتصاد غير الرسمي، أما هؤلاء الذين يتعاملون فعلا في الإقتصاد غير الرسمي فيصعب تصور أن تتأثر أعدادهم بتخفيض معدلات الضريبة.[2]

إذن فإن تأثير الضريبة على نشوء ونمو الأنشطة غير الرسمية ليس أساسيا. إذ أن الباعث وراء تلك الأنشطة هو سريتها.

- تعقد النظام الضريبي

إن الضريبة التي تتطلب إجراءات عديدة ومعقدة سواءا أثناء ربطها أو تحصيلها، تدفع المكلفين إلى التهرب (فالتهرب هو نتيجة سريعة لضريبة سيئة).[3]

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص42.
[2] المرجع السابق، ص42.
[3] ناصر مراد ، "**فعاليات النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**"، جامعة البليدة، الجزائر، 2003، ص 158.

- ضعف العقاب المفروض على المتهرب

إن حجم العقاب الذي تفرضه الدولة على المتهرب من الضريبة يؤثر على حجم الإقتصاد غير الرسمي. إذ يعتمد قرار المشاركة في الإقتصاد غير الرسمي للتهرب من الضرائب على أساس الموازنة بين العقوبات التي يتعرض لها الفرد في حالة إكتشاف التهرب وكافة المخاطر الأخرى، وبين الدخول الإضافية التي ستعود عليه من التهرب من دفع الضرائب، آخذا في الإعتبار مدى إستعداده لتحمل المخاطر, وبناءا على هذه الموازنة يتخذ الفرد قراره بالتهرب أو عدم التهرب.[1]

بالإضافة إلى أسباب أخرى كعدم الإستقرار الضريبي، ضعف الرقابة الضريبية...وغيرها من العوامل الضريبية التي تأثير في تكوين ونمو الإقتصاد غير الرسمي.

1-2- أنظمة التأمينات والحماية الاجتماعية

إن لأنظمة التأمينات والحماية الاجتماعية أهميتها في تحديد حجم الإقتصاد غير الرسمي، إذ نجد أن إرتفاع مساهمة الأفراد في الضمان والتأمينات الاجتماعية ومعاشات التقاعد، قد يمثل حافزا قويا لمعظمهم للبحث عن وظائف أخرى خفية، الأمر الذي يسهم في خلق فرص عمل غير رسمية تضم فئة كبيرة من العمال يفتقرون إلى أدنى مستويات التغطية الإجتماعية.

فقد تمت ملاحظة أن بعض العاملين في الأنشطة الإقتصادية غير الرسمية يفضلون هذه الأنشطة الإقتصادية ويرتاحون إليها، و يرفضون فرص العمل الأخرى الرسمية.[2] فقد يكون مكسبهم الآتي من هذه الوظائف المستترة يفوق مكسبهم من الوظائف الرسمية.

على إعتبار أن الأجر الذي يحصلون عليه لن يخضع للضريبة، ولن يخصم منه إشتراكات العامل في الضمان الإجتماعي. ومما يدعم ذلك هو غياب الوعي بأهمية الحماية الاجتماعية للحماية من الفقر، وتحقيق المساواة والعدالة الإجتماعية، وتوفير الحد الأدنى من السلامة والصحة والحماية من مخاطر العمل هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إنعدام الثقة بالطريقة التي تدار بها مخططات التأمينات الإجتماعية.

---

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2] إبراهيم بورنان، عبد القادر شارف، "**الانعكاسات المحتملة للاقتصاد الغير رسمي على أداء الاقتصاد الرسمي**"، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار وسبل الترويض (المداخل القياسية)، سعيدة، 21/20 نوفمبر، 2007، ص3.

وهو يشمل مجموعة واسعة من العمال بدءا من العمال لحسابهم ، الباعة الجائلين ، العاملين في منازلهم (وهم عمال ليس لديهم عقد يحدد مرتباتهم، ولا يتلقون أجورهم في أوقات محددة، وليس لديهم مكان عمل محدد)، وإنتهاءا بالمستخدمين (المستأجرين) بصورة غير منظمة في المؤسسات الرسمية، ويستفيد أيضا صاحب العمل نتيجة إنخفاض قائمة الأجور التي يدفعها، وعدم دفع نصيبه من إشتراكات الضمان الإجتماعي.

1-3- الفساد الإداري والمالي

يعتبر الفساد الإداري والمالي من أكبر المشكلات العالمية التي تعاني منها بعض البلدان، وأهم الإختلالات الداعمة لتعاظم الإقتصاد غير الرسمي. والذي عادة ما يكون جوهره على شكل إساءة إستعمال السلطة للحصول على مكاسب أو منافع خاصة بالمخالفة لما تنص عليه القواعد أو القوانين أو التشريعات.[1]

كما ويمكن النظر إلى مشكلة الفساد بإعتبارها إحدى إفرازات لسوء الإدارة التي تعاني منها المؤسسات الحكومية في الدول خاصة النامية منها. إذ نجد بأن حجم الإقتصاد غير الرسمي يميل إلى الإنخفاض إلى الصغر في البلدان التي تتسم المؤسسات الحكومية فيها بالقوة والكفاءة، وقد أظهرت بعض الدراسات بالفعل أن إرتفاع معدل الضريبة في حد ذاته ليس هو السبب وراء زيادة الإقتصاد غير الرسمي، بل السبب هو إنعدام الكفاءة وعجز السلطات الرسمية على إتخاذ القرارات الردعية، مما يؤدي تنامي نفوذ السلطات غير الرسمية وتوجيه الأمور التي يخدم مصالحها حتى ولو تعارضت مع المصالح العليا للدولة ولعل من أبرز صور الفساد نذكر :

- الإحتيال الضريبي
- إصدار تراخيص لمزاولة أنشطة معينة
- الرشوة والبيروقراطية
- العمولات، التهريب...

[1] حمدي عبد العظيم، "**عولمة الفساد وفساد العولمة**" الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص17.

وأيا كانت الصورة التي يتم بها هذا التحايل فإن الهدف منه الحصول على إمتيازات أو مداخيل إضافية خفية، بطريقة غير مشروعة. وهذه الدخول لا يتم الإبلاغ عنها للسلطات الضريبية، ومن غير المحتمل أن يأخذها واضعوا الإحصاءات القومية في حساباتهم.[1]

إذن يمكن القول بوجود علاقة إرتباط مباشر بين مستوى الفساد وحجم الإقتصاد غير الرسمي. فمعظم الدخول في الإقتصاد غير الرسمي تمثل بديلا للتهرب الضريبي، الرشوة، العمولات، الاختلاسات... وقد كشفت عدة دراسات أن الدول التي يرتفع فيها معدل الفساد والرشوة يوجد بها مستويات عليا من الإقتصاد غير الرسمي.[2]

كما يمكن القول بأن تعقد القوانين وعدم نجاعتها من جهة، والتباطؤ الذي تعرفه الأعمال الإدارية في تمكين المتعاملين الاقتصاديين من تأسيس شركات الأعمال أو إستثمارات معينة، يدفع بهم إلى محاولة التهرب من رقابة الدولة، ومن الخضوع للتسجيل الرسمي مرورا بالسجل التجاري إلى التصريح لدى هيئات الضمان الإجتماعي، وكذا مصالح الضرائب.[3]

1-4- المشروعات الصغيرة

تعتبر المشروعات الصغيرة مسؤولة بدرجة كبيرة عن نمو وإزدهار الاقتصاد غير الرسمي. ويمكن إرجاع ذلك إلى مجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:

- المشروعات الصغيرة تميل إلى إجراء معاملاتها بإستخدام النقود السائلة[4]
- الإعتماد على التمويل غير الرسمي في ظل قلة وصعوبة الحصول على التمويل الرسمي[5]

---

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص47.

[2] المرجع السابق، ص46.

[3] عبد الباسط بوزيان، علي عزوز، "**الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر**"، ملتقى وطني حول الاقتصاد الموازي جامعة سعيدة، 21/20 نوفمبر، 2007.

[4] قاشي خالد، عرابة الحاج، مرجع سبق ذكره، ص5.

[5] لطيفة بن يوب وآخرون، "**أثر المشروعات الصغيرة على الاقتصاد غير الرسمي**"، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار وسبل الترويض (المداخل القياسية)، سعيدة، 21/20 نوفمبر،2007، ص7.

- في العديد من البلدان النامية نجد أن سياسات الحكومة متحيزة لصالح المنشآت الكبيرة، فنجد أن الأنظمة والقوانين و اللوائح المطبقة تميز المنشآت الكبيرة ومع وجود بيروقراطية غير كفؤة نجد أن تكلفة المعاملات تزداد بشكل كبير، مما يعني أن المنشآت الكبيرة فقط هي القادرة على التعامل مع مثل هذه التكاليف.[1]
- إنخفاض مستويات جودة منتجاتها، وبالتالي إنخفاض قدرتها التنافسية، وهو ما يؤدي بها إلى البحث عن منافذ لتسويق منتجاتها بعيد عن القنوات والأسواق الرسمية.

إن هذه المشاكل دفعت المشروعات الصغيرة للتخصص في أنشطة إقتصادية تمكنها من التغلب على هذه المشاكل، والتمتع بمرونة أكبر و القدرة على الإستفادة من مزايا حجمها الصغير.

1-5- ندرة السلعة

بالرغم من إنتشار ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي في العديد من دول العالم المتقدم منه والنامي، إلا أن العوامل المسؤولة عن ظهور ونمو هذه الظاهرة تختلف في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة. فإذا كانت الضرائب تلعب دورا أساسيا في نشوء هذا الإقتصاد في الدول المتقدمة، وعلى أساسها تركز جانب كبير من التحليل. فإن الأمر يختلف بعض الشيء في الدول النامية .إذ نجد أن ندرة السلع الإستهلاكية والرأسمالية، وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الدولة، والتي يفترض أن يتم توزيعها من خلال قنوات التوزيع المتعارف عليها، [2] يشكل السبب الرئيسي في نمو وإزدهار هذا الاقتصاد، إما من خلال محاولة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية، أو من خلال إنتاج هذه السلع في الإقتصاد غير الرسمي للوفاء بإحتياجات الطلب عليها.[3]

2- العوامل السياسية

لم تعد العوامل الإقتصادية هي المحدد الوحيد لظهور وإنتشار الإقتصاد غير الرسمي، بل هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عنها ألا وهي العوامل السياسية والتي نوجزها فيما يلي:

---

[1] أحمد غنيم، "**المشروعات الصغيرة والمتوسطة كممتلكين وكمستخدمين لحقوق المؤلف**"، مجلة مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 14، 2007، ص16.

[2] أسامة الجيلاني علي، مرجع سبق ذكره.

[3] د. نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص47.

2-1- الضوابط والقيود الحكومية

تفرض الدولة النظم والقيود الحكومية إما بهدف تنظيم ممارسة أعمال معينة، أو رفع مستوى الرفاهية الإقتصادية للأفراد وضمان مستويات مناسبة من المعيشة أو الرفاهية أو الأمان، أو قد تفرض بسبب كون الأنشطة ذاتها أنشطة إجرامية أو غير قانونية من المنظور الإقتصادي و الإجتماعي.[1]

وفي كثير من الأحيان تفرض الدولة قيود على ممارسة بعض الأنشطة أو الحرف (إلا بإذن رسمي أو ترخيص)، وفي هذا الصدد قام الباحث هرناندو سوتو Hernando de Soto والفريق المعاون له في إطار الإعداد لبحث حول " سر رأس المال" بفتح ورشة صغيرة للثياب في ضواحي ليما–بيرو، وكان الهدف إقامة مشروع جديد وقانوني على نحو كامل، وعندئذ بدأ الفريق في استيفاء الإستمارات اللازمة، والوقوف في الطوابير، وقاموا برحلات بالحافلات إلى وسط ليما للحصول على كافة الشهادات المطلوبة لتشغيل مشروع صغير. وأخيرا سجلوا المشروع بعد 279 يوم، ورغم أنه كان من المستهدف تشغيل ورشة الثياب بعامل واحد، فقد بلغت تكلفة التسجيل القانوني 1231 دولار.[2]

وفي مصر، يتعين على الشخص الذي يرغب في الحصول على قطعة أرض من الصحراء المملوكة للدولة، ويسجلها قانونيا أن يشق طريقه خلال 77 إجراءا بيروقراطيا على الأقل في إحدى وثلاثين هيئة عامة وخاصة، وقد يستغرق هذا الأمر في أي مكان ما بين 5سنوات و14 سنة من المشاحنات البيروقراطية.[3]

كما أن التدخل الحكومي يولد حافزا قويا لدى المتعاملين في تلك الأسواق للتهرب من القيود الكمية أو السعرية التي تفرضها الدولة.[4] فالانخراط في الإقتصاد غير الرسمي، والعمل بأجر أقل أو الإنتاج بسعر أقل يقلل من تكاليف إستخراج مثل هذه التراخيص.

---

[1] المرجع السابق، ص44.

[2] هرناندو سوتو،"**سر رأس المال- لماذا تنتصر الرأسمالية في الغرب وتفشل في كل مكان آخر**" ، ترجمة كمال السيد،، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، 2009، ص18.

[3] المرجع السابق، ص20.

[4] عاطف وليم إندراوس، مرجع سبق ذكره، ص46.

ولعل أكثر صور الإقتصاد غير الرسمي شيوعا هي السوق السوداء، والتي تظهر نتيجة الأسعار الجبرية التي تفرضها الدولة على السلعة، أو بعبارة أدق كردة فعل تدخل الحكومات في آليات السوق.[1]

2-2- برامج الإصلاح الإقتصادي

عند التطرق لموضوع الإصلاحات الاقتصادية وبرامج إعادة الهيكلة لن نجد سوى حديث عن عملية ذات طبيعة حميدة ومبدعة. وفي المقابل لن نجد سوى القليل من الحديث عن الصعوبات التي واجهتها الدول الأقل تصنيعا في عملية التكيف مع هذه الإصلاحات. إذ أن تجارب العديد من الدول التي كانت محل تطبيق هذه البرامج أوضحت أن لهذه الأخيرة آثارا سلبية عميقة على الصعيد الإجتماعي خاصة، وأدت بمجتمعات بأكملها إلى وضعيات خطيرة لأنها مست بأدنى شروط حياتهم ومعيشتهم.

ولعل من أهم إفرازاتها الفقر الاجتماعي، التفكك والفوضى الذي أصاب قوة العمل، وفقدان الكثير من العمال لمواقعهم القديمة نتيجة تقليص الإستخدام بسبب الإجراءات التي رافقت عمليات خصخصة منشآت القطاع العام، وفتح الأبواب للإستثمارات الأجنبية، وتخلي الكثير من الحكومات عن سياسات التوظيف الاجتماعي القائمة على خلق فرص عمل وهمية لاستيعاب العاطلين عن العمل فيها. وقد إضطرت الشريحة الأكبر من هؤلاء العمال إلى البحث عن فرص عمل بديلة في القطاع غير الرسمي، بعد أن تعذر ذلك عليها في القطاع الرسمي.[2]

3- العوامل الإجتماعية

تتعدد العوامل ذات الطابع الاجتماعي التي أدت إلى ظهور وإنتشار الإقتصاد غير الرسمي في كافة بلدان العالم بإختلاف مستويات تقدمها. وتركز الدوافع والعوامل الإجتماعية على البطالة، التوسع الحضري، الفقر، النمو الديموغرافي،... وغيرها من العوامل.

[1] السوق السوداء، مرجع سبق ذكره.

[2] محمد مطيع مؤيد، مرجع سبق ذكره، ص7.

3-1- البطالة وهيكل سوق العمل

كثيرا ما يتم التطرق لظاهرة الإقتصاد غير الرسمي كتفسير لمعدلات البطالة المرتفعة. هذه الأخيرة التي تعتبر مظهر من مظاهر الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه سوق العمل بين عرض الأيدي العاملة والطلب عليها،[1] وهذا كنتيجة لضعف الإقتصاد الرسمي على إستيعاب الزيادات الكبيرة في اليد العاملة. إذن فسوق العمل غير الرسمي، يمثل سوق ثاني للعمل تتزايد فيه حركية العمل، بحيث لا يضبطه أي تشريع أو تنظيم قانوني، ويحدد مستوى البطالة السائدة في سوق العمل الرسمي.[2] وبالرغم من طابعه اللانظامي، وإفتقاره للحماية الإجتماعية، وإنخفاض مستويات الأجور فيه أحيانا، فإن هذا القطاع يلعب دور ممتص للعمال الذين يستبعدون من أنشطة القطاع الرسمي. وهو بالتالي يمثل مصدر للعمالة والدخل بالنسبة لملايين الأفراد الذين لا يكون بمقدورهم تأمين وسيلة للعيش بدونه، ولا يقتصر دور السوق غير الرسمي في توفير عمل للبطالين في فترات الإنكماش فحسب، بل يوفر إحتياطي عمل هائل يمكن للإقتصاد الرسمي أن يلجأ إليه في حالات التوسع،[3] هذا فيما يتعلق بالبطالة الصريحة أو السافرة من جهة.

ومن جهة ثانية فإن تفشي البطالة المقنعة أدى كذلك إلى ظهور وإنتشار هذا النوع من الإقتصاد. حيث أن وجود البطالة المقنعة في كثير من الإدارات العمومية و المؤسسات الإقتصادية العمومية، يخلق لدى العاملين شعور بضعف طاقاتهم، وإنتاجيتهم فيدفعهم ذلك إلى البحث عن فرص أخرى للعمل الإضافي، يجدون فيه ذواتهم ويستفيدون منها ماديا ومعنويا.[4]

3-2- الفقر

تترافق البطالة بإنعدام الدخل، وبالتالي الفقر بشكل عام. وقد إرتبط الفقر في الدول النامية خاصة في العمل خارج الأطر الرسمية، وهذا ما حدا بمنظمة العمل الدولية في تقريرها في كينيا سنة 1972 إلى إطلاق تعبير "الفقراء العاملون" كإشارة إلى تلك الفئة من الفقراء، ولكنهم ليسوا

---

[1] سعيد عبد الخالق، " **ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي: أسبابها وآثارها**"، http://www.tohoti.com/bookDes.asp?ArtID=10، 2010/06/16.

[2] مدني بن شهرة، " **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)** "، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص201.

[3] د.إبراهيم علي وآخرون،"**القطاع غير المنظم في سوريا: الواقع و متطلبات الاندماج في الاقتصاد غير المنظم**"، http://www.mafhoum.com/syr/articles_01/ali/ali.htm، 2010/06/18.

[4] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص49.

عاطلين عن العمل، فهم يعملون في وظائف بأجور منخفضة وإنتاجية متدنية، وبدون حماية إجتماعية أو قانونية.

وفي واقع الأمر، ومنذ ظهور مفهوم القطاع غير الرسمي كأحد أهم مصادر الدخل و التوظيف للفقراء في الدول النامية، فقد أصبح القطاع بمثابة إستراتيجية للبقاء في بعض البلدان في ظل محدودية فرص العمل الرسمية، وقلة مستويات الأجور، علاوة على إفتقار تلك الدول لفعاليات الضمان و التأمينات الإجتماعية، وعدم قدرة الحكومات على الإلتزامات بواجباتها مثل توفير إعانات البطالة.[1]

إن توزيع الفقر حسب الفئات الإجتماعية والمهنية يمس بوجه عام البطالين، العمال الموسميين، المستخدمون الزراعيون الدائمون، وأولئك الذين لهم عقود تشغيل محدودة المدة.[2]

3-3- الهجرة الريفية (التمدن)

لقد ظلت ولسنوات طويلة أدبيات التنمية الاقتصادية تنظر إلى الهجرة من الريف إلى المدينة نظرة تأييد، فقد كان الإعتقاد السائد أن الهجرة الداخلية هي عملية طبيعية يتم من خلالها سحب فائض اليد العاملة تدريجيا من القطاع الريفي إلى القطاع الحضري،لإمداد هذا الأخير بما يحتاجه من الموارد البشرية اللازمة لتحقيق التنمية.[3]

ولكن مع مرور الزمن فإن الهجرة الداخلية التي لا تزال دون إنقطاع تجاوزت بكثير معدلات خلق الوظائف، وإكتسحت القدرة الإستيعابية لكل من قطاع الصناعة، وقطاع الخدمات، وتسببت في ظاهرة الإكتظاظ في المناطق الحضرية في الكثير من دول العالم خاصة الدول النامية منها، والتي يظل فيها معدل التحضر مرتفع جدا مقارنة بالدول المتقدمة وهذا ما يوضحه الجدول 5.

[1] د. منال حسين عبد الرازق المرسى، مرجع سبق ذكره.

[2] مايكل ب.تودارو، **"التوسع الحضري، والبطالة، و الهجرة في إفريقيا: النظريات و السياسات"**، http ://www.popcouncil.org/pdfs/arabic/Urbanization.pdf ، 25/06/**2010**، ص21.

[3] Conseil National et Social, Op Cit, P 56.

الجدول 5: معدل التحضر في الدول النامية في الفترة الممتدة (1950-1995)

(الوحدة:النسبة المؤوية)

السنة	1950	1970	1995
إفريقيا	%14.7	%23	%34.3
آسيا	%16.8	%24.8	%36.9
أمريكا اللاتينية (جزر الكاريبي)	%41.6	%57.4	%74.2

Source : Carlos Maldonado et Autre**, «Méthodes et Instruments D'Appui au Secteur Informel en Afrique Francophone»,** Bureau International du Travail, Genève, 2004.

وقد كان من نتائج ذلك إفراز إختلالات هيكلية على المستوى الإقتصادي والإجتماعي نذكر منها: البطالة، ضعف مستوى التوظيف، عدم الموائمة بين الأجور وتكاليف المعيشة.

كل هذا أدى إلى أن يكون الإقتصاد غير الرسمي صمام الأمان للكثير من العمال غير المهرة للهروب من الفقر والبطالة، ذلك أنه يكون أمام المهاجرين من القطاع الريفي معدل بطالة أقل وفترة انتظار أقصر للحصول على وظيفة في القطاع غيرا لرسمي مقارنة بالقطاع الرسمي.

إذن وفي ظل معدلات النمو غير المسبوق لسكان الحظر بالبلدان النامية، والتي يتوقع أن تستمر، وكذلك استمرار فشل القطاع الرسمي على تأمين فرص كافية للعمل تتناسب مع عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، فإن القطاع غير الرسمي يساهم في تقديم معالجة ظرفية لمشكلة البطالة.

3-4- التعليم والتدريب

غالبا ما يتسم العاملين في الإقتصاد غير الرسمي بتدني مستوياتهم المهارية، كما أن مستوى تعليمهم منخفض وأحيانا يفتقرون تماما إلى الحصول على أي قسط من التعليم، حيث أن المستوى التعليمي ليس شرطا من شروط الحصول على فرص العمل في هذا الإقتصاد ، كما أنهم غالبا ما

يفتقرون الخبرة والمهارة أو يتمتعون بها بمستوى منخفض، حيث يحصلون عليها خلال التدريب في داخل منشآت القطاع غير الرسمي ذاتها.[1]

لكن الملاحظ في السنوات الأخيرة تزايد أعداد المنخرطين في الإقتصاد غير الرسمي من ذوي المستويات الثانوية والجامعية. ذلك أن تزايد أعداد المتعلمين وخريجي الجامعات لم ينعكس في شكل زيادات في فرص العمل. وهذا نتيجة عدم تطابق سياسة التكوين مع سياسة التشغيل، من عدم الأخذ بعين الإعتبار محددات التشغيل ومحددات المنظومة التعليمية، حيث أن التطابق هو ترتيب التكوين بصفة متواصلة حسب إحتياجات التشغيل المحددة وفقا للطلب الإجتماعي والثقافي للسكان،[2]هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن تمسك الحكومات ببعض القشور مثل: شهادة ومهارات الكمبيوتر، واللغة الإنجليزية، الخبرة المهنية... أدى إلى ظهور طبقات جديدة من البطالين معظمهم من خريجي الجامعات والثانويات، مما يضطر الكثيرين منهم للبحث عن فرص في الإقتصاد غير الرسمي.

فالقطاع غير الرسمي نظريا ومنهجيا أصبح يشكل بديلا نظريا لفهم التعقيدات و مظاهر الواقع الحضري، ورغم أن الأنشطة غير الرسمية إرتبطت بالعمالة المستترة، بالعمالة الناقصة و الفقر الحضري، فإنها باتت في العديد من الدول وسيلة لمواجهة النمو السكاني، و الهجرة من الريف إلى المدينة، والأزمات الإقتصادية المترتبة عن البطالة.

وبالتالي فالسؤال الذي يظل قائما عما إذا كانت هذه الأنشطة غير الرسمية مجرد مجال مؤقت لأولئك الأشخاص الذين يتطلعون إلى الدخول إلى القطاع الرسمي، وبذلك فإن القطاع غير الرسمي لا يعدو أن يكون مجرد مرحلة إنتقالية يجب أن تكون مريحة قدر الإمكان حتى يتم إستيعاب هؤلاء الأشخاص في القطاع الرسمي. أو أنها تمثل مظاهر جديدة ودائمة نسبيا لإقتصاد آخذ في الظهور، وبالتالي يجب تنميته كمصدر للدخل و التوظيف؟

[1] إبراهيم علي وآخرون، مرجع سبق ذكره.
[2] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 177.

خلاصة الفصل الأول

إن التعريفات و المفاهيم التي صيغت حول الإقتصاد غير الرسمي، وإستقرت بشكل عام من خلال النقاشات النظرية التي إنطلقت منذ اكتشافه لأول مرة سنة 1972 وإلى غاية يومنا هذا، فتحت الطريق أمام تغيرات في النظرة الإقتصادية و الإجتماعية لهذا الإقتصاد. فقديما كان ينظر للإقتصاد غير الرسمي على أنه مجرد مجموعة من الأنشطة الطفيلية والهامشية التي تشترك في محاولة التهرب من الأعباء الضريبية و الاجتماعية، والتحلل من القيود الرسمية و التي تبدو واضحة في مجالات عديدة.

والآن أصبح ينظر للنشاط غير الرسمي على أنه وسيلة لتشغيل الإقتصاد ، حيث يمكنه أن يتولى الدور الريادي في عملية التنمية الاقتصادية نظرا لما يقوم به من دور إنتاجي- إستيعابي- خدمي، وأن بقاءه خارج الأطر الرسمية يمثل عبء على الوحدات التي تعمل فيه يحرمها من الآثار الايجابية التي تحققها المشروعات في الإقتصاد الرسمي.

وفي هذا الصدد يطرح الكثير من الباحثين مسألة جوهرية في الدراسات مفادها أن العولمة المعتمدة على تركيز الإنتاج و التكنولوجيا المتطورة، هي التي قادة بالضرورة إلى تطوير الإقتصاد غير الرسمي، وتحويله من قطاع غير منتج إلى آخر منتج، مندمج وفعال في البنية الإقتصادية القائمة.

ومع ذلك فإن هذه المحاولات لتحديد إطار نظري للإقتصاد غير الرسمي، تظهر حقيقة جلية هو أننا مازلنا من دون تعريف موحد وعملي، وأن كل ما بأيدينا مجرد مؤشرات إجرائية بعضها قابل للقياس، وبعضها الآخر كيفي أو نوعي يصعب التعبير عنه كميا، فضلا عن أن تلك المؤشرات قد تطرح المفهوم بشكل ضيق، أو على نحو واسع يصعب الإحاطة بعناصره الفرعية. مما يطرح مشكلة الإلمام بكافة الأنشطة التي تنتمي إلى هذا الإقتصاد، وهو ما يصعب من مهمة قياسه، فنحن نبحث عن قياس ما هو خفي، غير منظم، سري، أسود... بكل أشكاله ومظاهره، التي سبق وأن رأينا إختلافها وتعددها.

الفصـــل الثانـي

إشكالية تقييم الإقتصاد غير الرسمي

تمهيد

الإقتصاد غير الرسمي ظاهرة العصر الحديث نتيجة تفاقمها، ونتيجة دورها ووزنها في إقتصاديات الدول، فقد حظي مفهوم الإقتصاد غير الرسمي بإهتمام بالغ خلال العقود الأخيرة سواء على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي، وقد زاد الإهتمام بهذا المفهوم وبطريقة قياسه في السنوات الأخيرة، وبخاصة مع تبني الكثير من الحكومات والمؤسسات الدولية لهذا المفهوم، وإختبار علاقته ببعض متغيرات التنمية الإقتصادية والإجتماعية المهمة كالدخل والتعليم، والفقر والبطالة... وغيرها.

فالإقتصاد غير الرسمي حقيقة واقعة في العالم ولا يكاد يخلوا الإقتصاد القومي في أية دولة من وجود صورة للأنشطة غير الرسمية، وهناك مؤشرات قوية على أن هذه الحقيقية في تزايد مستمر وإن كانت أغلب المجتمعات تحاول السيطرة والتحكم في هذه الأنشطة . مما يترك المجال مفتوحا أمام الإشكاليات التالية:

- كيف نحقق التغطية الشاملة لمختلف الأجزاء المكونة للإقتصاد غير الرسمي؟
- كيف يتم تقدير العمل داخل الإقتصاد غير الرسمي؟
- كيف يتم تقدير الإنتاج والدخل المتأتيان من هذا الإقتصاد؟
- هل يمكن أن نجد مؤشر يعكس الأبعاد والأنواع المختلفة للإقتصاد غير الرسمي؟

الإجابة على هذه الأسئلة تترجم المقاربات المختلفة المفسرة لإشكالية قياس الإقتصاد غير الرسمي، والتي شكلت المباحث الثلاثة الكبرى لهذا الفصل.

المبحث الأول: الاقتصاد غير الرسمي: إشكالية القياس.

المبحث الثاني: مناهج قياس الإقتصاد غير الرسمي.

المبحث الثالث: آثار الاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الأول: الاقتصاد غير الرسمي: إشكالية القياس

الإقتصاد غير الرسمي ظاهرة ذات جوانب متعددة ومتغيرة، ولا يوجد هناك وضع واضح وصريح عند قياسها، فالأفراد الذين يمارسون أعمالا إضافية إضافة إلى عملهم الأصلي، قد لا يتم تصنيفهم ضمن الإقتصاد غير الرسمي، بينما هم في واقع الأمر كذلك، ولا يبدوا أن هناك حلا سهلا لهذه المشكلة، لأن نقطة الفصل بينه وبين الإقتصاد الرسمي لم يتم تحديدها بصورة دقيقة، ما يجعل الإحصاءات الخاصة بهذا الإقتصاد موضوع شك، ولهذا نستند للدراسات المتعلقة بالمنظمات الدولية في هذا المجال.

1- الإطار الإشكالي للقياس

إن البحث في الظواهر الإقتصادية ستقود في مقتضى الدراسة إلى صياغة هذه الظواهر في متغيرات وعلاقات رياضية في إطار نموذج رياضي ينقلها من عالمها الحقيقي إلى العالم المجرد واضح الدلالة و المعالم بالشكل الذي يمكننا من فهم التأثير بين المتغيرات الاقتصادية.

ومن هنا يمكن النظر إلى هذا العمل الذهني على أنه إمتداد للنظرية الإحصائية و القوانين الرياضية بما يجعلها أكثر ملائمة لأغراض البحث في الإقتصاد، ويساعد على التحقق من إمكانية وجود علاقات بين الظواهر الإقتصادية، ومن ثم قياسها إنطلاقا من المشاهدة الحقيقية.[1]

ويطلق على هذه العملية عدة مصطلحات نذكر منها: تقدير، قياس، تقييم،... هذه الأخيرة عادة ما يتم الخلط بينها، وإستعمالها على أنها مترادفات وهذا الإعتقاد غير صحيح، وفيما يلي سنوضح كلا منها على حدا:

- التقدير

ترتبط كلمة تقدير بكلمتي "القدر" أو "المقدار" اللتين تعنيان مبلغا نسبيا، مثلا يقال أن المسافة بين جهتين تقدر بيوم سفر على الأقدام، كما يقال أن لوحات بعض الفنانين تقدر بملايين الدولارات.[2]

---

[1] الإقتصاد القياسي، http://www.esc-alger.com/contribution%20ensgnt/boussafi/chapitre2.pdf، بتاريخ 01/10 2011.

[2] ياسمينة هلايلي ، "**إعتماد درجات الذكاء لإقتراح برنامج تدريبي لتأهيل المتخلفين عقليا إجتماعيا ومهنيا**"، أطروحة دوكتوراه غير منشورة، معهد علم النفس وعلوم التربية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006، ص 251.

تبين الأمثلة السابقة أن التقدير يرتبط بالخصائص و الأحكام الذاتية للأفراد، فقد نختلف في تقدير ثمن منزل حسب ميولنا وعاداتنا، ونمط العيش الذي نصبوا إليه، وبالتالي يبقى التقدير تقريبيا ولا يمكن الإعتماد عليه في تحديد الظواهر بشكل دقيق، وبناءا عليه يتم إستبعاده لإعطاء صورة عملية عن الإقتصاد غير الرسمي.

- القياس

فقد عرف أوسكار لانك O.Lange القياس الإقتصادي كالآتي:

" القياس الاقتصادي هو العلم الذي يستعين بالطرق الإحصائية لتحديد فعل القوانين الاقتصادية الموضوعية تحديدا كميا في الحياة الاقتصادية".[1]

وبناءا عليه يمثل القياس الإقتصادي عملا مضبوطا لا دخل له للاجتهادات فيه، فهو ثابت النتائج ولا يقبل التخمينات و لا المقاربات.

- التقييم

يعرف ألكن Alkin التقييم بأنه يرمي إلى الكشف عن مجالات معينة قصد أخذ القرار بشأنها، ويتم عن طريق تجميع وتصنيف وتحليل المعلومات، ثم تقدم المعلومات ذات الدلالة الكبيرة إلى أصحاب القرار لإختيار الحلول المناسبة".[2]

وبالتالي نجد أن التقييم يحتل منزلة وسطى بين ذاتية التقدير ودقة القياس.

وعليه فالإشكالية التي تثار هنا هل نحن بصدد قياس أو تقييم للإقتصاد غير الرسمي؟

بداية نبرز نقاط الإختلاف بين هذين المفهومين:[3]

- القياس يهتم بوصف السلوك. أما التقييم فيحكم على قيمته وعليه فالقياس يتضمن إهتماما بالوسائل بغض النظر عن قيمة الوصف. أما التقييم فيتضمن إهتماما بالمعايير ومدى صلاحيتها ووسائل تطبيقها وتقدير أثرها.
- القياس يقتصر على التقدير (الوصف) الكمي للسلوك مما يجعله يعتمد على الأرقام في إعطاء النتيجة النهائية للشيء المراد قياسه، أما التقييم فيشمل التقدير الكمي والتقدير النوعي

[1] هادي كاظم أموري ، "**طرق القياس الإقتصادي**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص25.

[2] ياسمينة هلايلي ، مرجع سبق ذكره، ص 251.

[3] http://tabukedu.gov.sa/vb/showthread.php?1265، بتاريخ 01/10/ 2011.

(الكيفي) للسلوك، كما يشمل حكما يتعلق بقيمة هذا السلوك، وعليه فالتقييم أكثر شمولا من القياس.

- القياس يكون محدودا ببعض المعلومات عن الموضوع المقاس. أما التقييم فيعد عملية تشخيصية علاجية في آن واحد.
- القياس أكثر موضوعية من التقييم ولكنه أقل قيمة من الناحية العملية نظرا لأن معرفة النتائج بدقة وموضوعية من غير تقدير لقيمتها لا يعني شيئا.أما إذا فسرت تلك النتائج وقدرت قيمتها في ضوء معايير محددة، وإتخذت نتائج هذا التقييم كأسس لمعالجة الظاهرة فإنها تصبح ذات فائدة كبيرة، وهذا ما تضطلع به عملية التقييم.

إن هذين المصطلحين رغم أنهما يختلفان في نقاط عدة إلا أنهما مترابطان متلازمان لا يمكن الفصل بينهما عند دراسة ظاهرة ما. فالقياس جزء من التقييم وهو سابق له فهو يقدم بيانات موضوعية تبنى عليها أحكام التقييم ثم يأتي دور هذا الأخير في إصدار الحكم.

إذن و في إطار دراستنا للإقتصاد غير الرسمي نجد أن القياس يهتم بتحديد التغيرات التي تطرأ على حجم هذا الإقتصاد. أما التقييم فمن شأنه أن يهتم بتحديد قيمة هذه التغيرات أو النتائج التي تحققت.

وكما هو معلوم في أي دراسة قياسية يجب أن يسبقها تعريفا كاملا للمشكلة محل الدراسة، ومن ثم إختيار المتغيرات اللازمة لذلك، وجمع البيانات عن هذه المتغيرات ومعالجتها، ثم صياغة العلاقات الإقتصادية بينها(حيث أن الحالة العامة لمعظم العلاقات الإقتصادية تنطوي على الإعتماد المتبادل بين المتغيرات الداخلة في النموذج)[1]، وأخيرا استخدام المؤشرات القياسية للمساعدة في عملية التشخيص و العلاج.

وهنا تكمن صعوبة قياس الإقتصاد غير الرسمي، حيث أن الأنشطة الممارسة ضمن هذا الإقتصاد "غير مرصودة" بمعنى أنها غير مسجلة، غير مصرح بها، خفية، سرية،... أيا كانت التسمية فهي تعتبر غائبة عن مصادر البيانات الإحصائية المعتادة ، وهذا لا يعني أنه لا يتم إدراجها ضمن الناتج المحلي الإجمالي ولكن لطبيعتها الخفية تفلت من المحاسبة الوطنية التي تعتمد على التصريحات و التحقيقات بالرغم من أنه يشكل قيمة مؤثرة نظرا لحجمه الكبير.

[1] هادي كاظم أموري ، مرجع سبق ذكره، ص26.

إن البيانات المتوفرة تشير – وبشكل واضح– إلى أن الإقتصاد غير الرسمي يمثل مكون هاما في الناتج المحلي الإجمالي. فحسب بعض الدراسات الاقتصادية تأكد أن هذا الإقتصاد يمثل ما نسبته (10% – 20%) من الناتج المحلي الإجمالي للإقتصاديات المتقدمة، أما الدول النامية فيتراوح ما بين (60%– 70%) من الناتج المحلي الإجمالي لها.[1]

وحتى نتمكن من تحديد الاختلاف القائم في أحجام هذا النوع من الإقتصاد بمختلف الدول كنسبة مئوية من الناتج المحلي ندرج فيما يلي تقديرات الإقتصاد غير الرسمي بمجموعات الدول التالية:

- **الدول المتقدمة[2]**

طبقا لمسح أجري خلال الفترة (1999– 2000) سجلت بلدان التعاون و التنمية في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا على التوالي متوسط 13.5% و 18% من حجم الإقتصاد غير الرسمي ضمن الناتج المحلي الإجمالي. ففي بلدان التعاون و التنمية لغرب أوروبا إنفردت كل من إيطاليا بأكبر إقتصاد غير رسمي بنسبة 28.6% و 27% عل التوالي، أما أدنى نسبة فكانت من نصيب كل من النمسا ب 10.2% وسويسرا بنسبة 8.8%. بينما في بلدان منظمة التعاون والتنمية في أمريكا الشمالية فقد سجلت كندا أكبر إقتصاد غير رسمي بنسبة 16.3%، تليها أستراليا ب 15.3% ونيوزيلندا ب 12.7%، وأخيرا الولايات المتحدة بنسبة 8.8%.

- **الدول السائرة في طريق النمو[3]**

أشارت الدراسة التي تمت خلال نفس الفترة (1999– 2000) أن متوسط حجم الإقتصاد غير الرسمي في البلدان السائرة في طريق النمو كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي هي 38%، وتعتبر جورجيا صاحبة أكبر إقتصاد غير رسمي بنسبة 67.3%، تليها أذربيجان ب 60.6% أوكرانيا بنسبة 52.2%، وفي منتصف المجال نجد كل من بلغاريا ورومانيا بنسبة 36.9%، و34.4% على التوالي، أما في الطرف الأدنى نجد كل من المجر بنسبة 25.1%، والجمهورية السلوفاكية ب 19.1% و 18.9% على التوالي.

---

[1] آسيا سعدان، "**الإقتصاد غير الرسمي بين رغبة الدمج وصعوبة القياس**"، ملتقى وطني حول تأثير الإقتصاد غير الرسمي عل الإقتصاد الرسمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،03/02 نوفمبر 2010، ص 10.

[2] Friedrich Shneider, **Size and Mesurement of The Informal Economy in The 110 Eountries**, http://www.amnet.co.il/attachments/informal_economy110.pdf, p10,12-02-2011.

[3] Ibid, P10.

- **الدول النامية**[1]

طبقا لمسح أجري في إفريقيا خلال الفترة (1999– 2000) فقد كان متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي في هذه الدول 42%، وقد سجلت أنشطة الإقتصاد غير الرسمي أعلى مستوياتها في كل من زمبابوي وتنزانيا ونيجيريا بنسب قدرت على التوالي 59.4%، 58.3%، 57.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وسجلت أدنى نسبة في كل من بوتسوانا ب 33.4%. في حين قدر حجم الإقتصاد غير الرسمي في آسيا خلال نفس الفترة ب 26%، وسجلت أعلى النسب في كل من تايلاندا ب 52.6% وتايلاندا ب 44.6% والفيليبين 43.4%، وسجلت النسب 13% في كل من هونغ كونغ وسنغافورة، و 11% في اليابان كأقل النسب. أما بوسط وجنوب أمريكا فقد بلغ الإقتصاد غير الرسمي ما نسبته 41%، وسجلت أعلى النسب لهذا الإقتصاد في كل من أوليفيا وبنما بنسب 67% و 64% على التوالي، في حين سجلت أدنى النسب لهذا الإقتصاد في كل من كوستاريكا، الأرجنتين، الشيلي بنسب قدرت على التوالي 26.2%، 25.4%، 19.4%.

والجدول التالي يلخص هذه النسب كالتالي:

الجدول 6: حجم الإقتصاد غير الرسمي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1999– 2000).

المنطقة	الحد الأعلى	الحد الأدنى	المتوسط
منطقة التعاون و التنمية في أمريكا الشمالية	16.4	8.8	13.5
منطقة التعاون و التنمية في غرب أوروبا	27.0	8.8	18.0
آسيا	52.6	11.3	26.0
أمريكا اللاتينية	67.1	41.0	19.8
إفريقيا	58.3	42.0	28.4

Source: Friedrich Schneider, Op Cit.

إن المتمعن في الدراسات السابقة، وإستنادا إلى البيانات التي توفرها من حيث حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال الفترة (1999– 2000) يمكننا تقسيم المناطق أو الدول محل الدراسة إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تضم البلدان ذات الوزن المرتفع للإقتصاد غير الرسمي وهي على التوالي البلدان الإفريقية بمعدل 42%، وأمريكا اللاتينية ب 41%، والدول الآسيوية ب 26%. والمجموعة الثانية تضم بلدان منظمة التعاون و التنمية في كل من أمريكا الشمالية وغرب أوروبا

[1] Friedrich Shneider,Op Cit, P10.

بمعدل 13.5% و18% على التوالي، هذه الأخيرة تتميز بإنخفاض وزن هذا الاقتصاد بالمقارنة مع المجموعة الأولى.

كما أن هذه الدراسات وبرغم أنها تتفاوت في تقديرها لحجم الإقتصاد غير الرسمي بين 30% و 70% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن ذلك يعني أن ثلث تلك الإقتصاديات على الأقل حبيسة أنشطة تتصف بضعف الإنتاجية ومحدودية القدرة على التوسع[1]

إلا أن تقدير الإقتصاد غير الرسمي بناءا على نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي يعتبر غير كافي لعدم وجود تغطية شاملة للأنشطة غير الرسمية، إذ أنه يركز على معايير تسجيل وحدات الإنتاج، وبالتالي سيتم إغفال بعض أشكال هذا الاقتصاد التي لا تخضع تماما للتسجيل نظرا لصعوبة تحديدها وإثباتها رسميا، وبالتالي وجب دعمه بمؤشرات أخرى كمستوى التوظيف، وفي هذا الصدد نجد أن دراسات توصلت لتقدير الإقتصاد غير الرسمي بالإعتماد على هذا المؤشر، إذ يصل إلى أكثر من 48% في دول شمال إفريقيا، ويشمل ذلك العمالة غير العاملة في الزراعة، بالإضافة إلى 51% من دول أمريكا اللاتينية، و65% من آسيا، علاوة على 72% من دول إفريقيا جنوب الصحراء. بينما إذا تمت إضافة العمالة الزراعية سوف تصل النسبة في بعض الدول مثل الهند وغيرها إلى أكثر من 90%، كما تصل التقديرات ذاتها في الدول المتقدمة إلى ما يقرب 15%.[2]

وقد تم التوصل لهذه التقديرات بالإعتماد على بعض المؤشرات المستندة في أغلب الأحيان إلى دراسات ميدانية، وعليه فإن الشغل الشاغل للإقتصاديين هو قياس حجم الإقتصاد غير الرسمي بالإعتماد على مؤشرات متعددة ومتشابكة ومقارنته مع مثيله في مختلف دول العالم عبر الزمن، وهي من الأمور الصعبة والتي تقترب من المستحيل أحيانا.

2- مقاربة عملية لقياس الإقتصاد غير الرسمي

إنه لمن الصعوبة بما كان فهم ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي بعيدا عن فهم الإطار الإقتصادي، الإجتماعي، والسياسي الذي تتم فيه، ولكن الأنشطة و الممارسات التي تشير إلى هذا الإقتصاد في حقل ومجال معين لن يكون لها معنى في سياق آخر، فهي تختلف من بلد لآخر ومن مدينة لأخرى، وحتى بين حي وآخر داخل المدينة الواحدة، وعليه يقدم كل أخصائي، وخبير

[1] أحمد جلال، **"الرابحون والخاسرون من دمج الإقتصاد غير الرسمي في مصر"**، مجلة مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 14،مصر، 2007.

[2] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، http://en.wikipedia.org/wiki/informal ، 18-02-2011.

إقتصادي، وخبير جبائي أو مالي، وعالم إجتماع، ورجل قانون،... تعريفه الخاص للإقتصاد غير الرسمي مفضلا زاوية خاصة به، مرتبا معايير حسب ميدان اختصاصه.

وإنطلاقا من هذه الإعتبارات، فإن التعقد الشديد للمسألة في تعريفاتها ومقارباتها سيخلق تعقيدات فيما يخص أساليب القياس، وهنا تنشأ الحاجة إلى صياغة تعريف أو وصف إحصائي يمكننا من جمع بيانات حول هذا الإقتصاد، ومن ثم قياسه.

وفي هذا الصدد يرى بعض الباحثين صعوبة قياس الإقتصاد غير الرسمي بعيدا عن التعاريف والمعايير التي وضعتها وحددتها منظمة العمل الدولية، على إعتبار أنها المنظمة الدولية الوحيدة التي تمتلك قاعدة بيانات إحصائية ومعلومات منهجية ذات صلة بهذا الإقتصاد وإجرائها في البلدان و الأقاليم خاصة الإفريقية منها، وبالتالي فمن الممكن إستخدام الخبرة المستمدة من هذه المنظمة لوضع تعريف مقبول يشمل جميع أشكال الإنتاج التي يتخذها هذا الاقتصاد، ويكون مقبول لطائفة واسعة من البلدان، وهذا كمدخل من أجل إعداد نماذج وأساليب للقياس.

وفي هذا السياق عملت منظمة العمل الدولية منذ ظهور هذا المفهوم لأول مرة سنة 1972 على وضع معايير تساعد على تحديد موقعه ضمن إجمالي الإنتاج وبالتركيز على خصائص وحدات الإنتاج.

ويعد التعريف الذي تبنته هذه المنظمة سنة 1993 من أكثر التعاريف إستعمالا من طرف البلدان والباحثين في إصدار بيانات عن هذا الإقتصاد، والذي تم اعتماده في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية (SNC)، حيث تم تعريف الإقتصاد غير الرسمي بالإعتماد على خصائص المشروعات أو الوحدات الإنتاجية العاملة في هذا الإقتصاد.[1]

وإنطلاقا من هذا الوصف، يتكون الإقتصاد غير الرسمي من الأسر المولدة للدخل والمشاريع غير الموحدة، والتي تتضمن المشاريع الفردية وغيرها من المشاريع غير المسجلة والتي تعمل ضمن وحدة يقل حجمها عن عدد معين من الموظفين، وبالتالي فالتحليل يتم وفقا لبعدين:[2]

- القطاعات المؤسساتية : وتحدد فيها نوع الوحدة الإنتاجية بمعايير التنظيم القانوني، حجم العمالة، والخصائص الأخرى المتعلقة بالمشاريع.

[1] رالف هوسمانز، **"قياس الإقتصاد غير المنظم: من العمل في القطاع غير المنظم إلى العمل غير المنظم"**، ورقة عمل رقم 53، مكتب العمل الدولي، جينيف، ديسمبر 2004، ص 23.

[2] Michel Séruzier, **La Mesure de L'économie Informelle etSa Contrubution Aux Comptes des Ménages**, STATECO N°98,2004.

- أنواع الأنشطة: وتحدد فيها مدى مشروعية الأنشطة.

وهو نهج ضروري لعملية القياس، إذ لا يمكن أن يعزى جزء من المعلومات إلى شكل معين من الأنشطة، أو قطاع مؤسساتي محدد، والمخطط التالي يمكننا من إعطاء فكرة أوضح عن هذا التحليل.

مخطط 1: القطاع غير الرسمي وغير المسجل إحصائيا بالنظر إلى قطاع المؤسسات ونوع الأنشطة

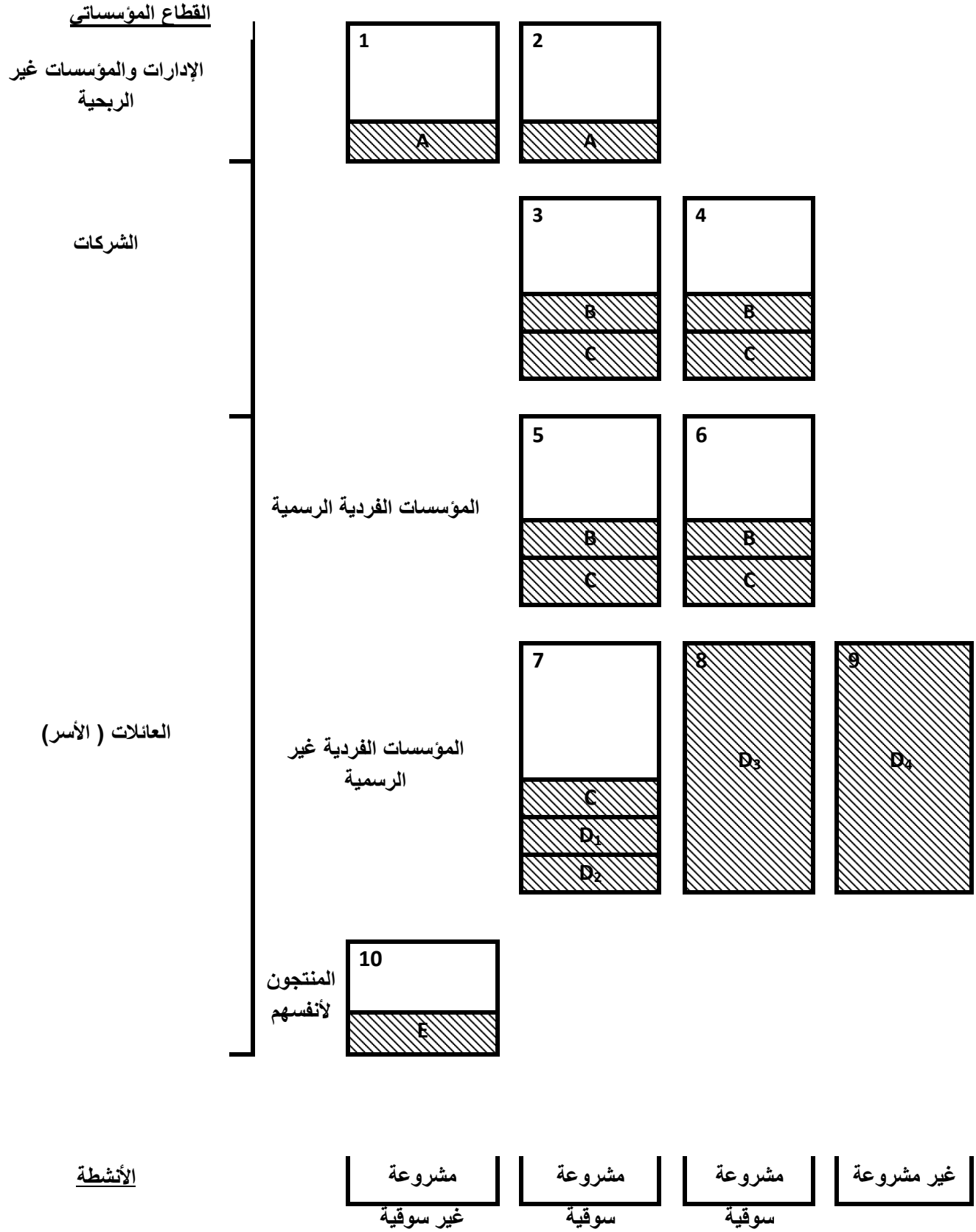

Source: Michel Séruzier, Op Cit

ملاحظات

1- إن المساحات المقترحة من خلال هذا المخطط لا علاقة لها بوزن المنتجات التي تمثلها، حيث أن كل منها يمثل جزء معين من الإنتاج بغض النظر عن طبيعة العمل الممارس (وسيط أو نهائي).

2- المستطيلات: تعبر عن وجود إنتاج عند تقاطع القطاع المؤسساتي مع نوع النشاط، حيث تمثل الأجزاء البيضاء منه الإنتاج المعروف بفضل المعلومات التي تم جمعها في إطار التسجيل الإحصائي المباشر. بينما تمثل الأجزاء المضللة منه مجالات الإنتاج التي لم يتم تسجيلها إحصائيا.

3- الأحرف:إن الأحرف داخل المستطيلات تشير إلى أشكال مختلفة من عدم التسجيل الإحصائي

A= العمليات غير المصرح بها في بيانات المحاسبة الوطنية (المساعدات الدولية، الحسابات الخاصة، بيانات متعلقة بأسرار الدولة،...).

B = الوحدات الرسمية الغائبة عن الإحصاءات أو المحاسبة للنشاط المقدر.

C= الجزء غير المصرح به من النشاط من طرف الوحدات في ردها على التصريحات الإحصائية.

D1= غياب التصريح، لكن دون تعمد التخفي من جانب وحدات الإنتاج الواقعة خارج التنظيم العام.

D2= أولئك الذين لا يستجيبون على الرغم من وجود رقابة عليهم.

D3= أولئك الذين يسعون للخفاء، وذلك لأن السلطات العامة تسعى للسيطرة عليهم.

D4= أولئك الذين يمارسون نشاط غير شرعي.

E= الجزء الذي تم تجاهله من قبل الإحصاءات من الإنتاج غير السوقي لإنتاج الأسر لأنفسهم.

يتبين من هذا المخطط أن الإطار المفاهيمي الذي تم إعتماده من طرف منظمة العمل الدولية إستخدم مصطلح "مؤسسة" (مشروع) بمعناه الواسع، ليشير إلى أية وحدة إنتاج تنخرط في إنتاج سلع، أو تقديم خدمات لغرض البيع أو المقايضة، ولا يشمل فقط وحدات الإنتاج التي توظف مأجورين، ولكن أيضا التي يملكها ويشغلها أفراد يعملون لحسابهم الخاص، إما بمفردهم أو بمساعدة أفراد الأسرة بدون أجر. وقد تجري هذه الأنشطة العمل داخل بيت المالك أو خارجه، أو في مواقع

محددة أو غير محددة، أو دون موقع ثابت، وتبعا لذلك فإن البائعين المتجولين، وسائقي الأجرة، وعمال المنازل،... يعتبرون جميعا بمثابة مؤسسة،[1]هذا من جهة. ومن جهة ثانية، وبالتأمل في هيكل الأنشطة تبعا لنوع النشاط، نجد أنه تم ربط القطاع غير الرسمي بثلاث مفاهيم أخرى غالبا ما يتم الخلط بينها: الإنتاج الذي يجري في الخفاء، والإنتاج غير المشروع، وإنتاج الأسر المعيشية لإستعمالها الخاص النهائي.

وقد تم التطرق لتعريف هذه الأنشطة في نظام الحسابات القومية لسنة 1993 كما يلي:[2]

- الأسر المعيشية التي تنتج سلعا لإستعمالها الخاص: حيث تعرف هذه الأسر بأنها وحدات إنتاج تنخرط في إنتاج سلع أو خدمات، ولا تشكل كيانات قانونية منفصلة مستقلة عن الأسرة التي تملكها.
- الإنتاج غير المشروع: ويعرف على أنه أنشطة يحظرها القانون، أو التي تصبح غير مشروعة عندما يقوم بها منتجون غير مخولين.
- الإنتاج الذي يجري في الخفاء: يعرف على أنه أنشطة إنتاج تعتبر مشروعة عندما تمتثل باللوائح التنظيمية من ناحية أدائها، ولكن يجري إخفاءها بصورة متعمدة عن السلطات العامة.

الإنتقادات

يتبين من المخطط أعلاه إلى أن عدم التسجيل، وبالتالي عدم التقدير ليس مرتبط دائما بسعي الشخص الطبيعي والمعنوي للتهرب من الضرائب، والتحلل من مختلف القيود الروتينية المفروضة على ممارسة النشاط الاقتصادي، ولكن أيضا لوجود ثغرات في نظام جمع المعلومات الإحصائية، وهذا ما تشير إليه بوضوح المربعات A,B,C,E

بالرغم من الأهمية التي ينطوي عليها هذا النهج لإلتقاط شامل لجميع الأنشطة غير الرسمية، إلا أنه غير كاف لإعطاء قياس مرضي لهذا القطاع لعدة اعتبارات نذكر منها:

- لا يأخذ بعين الاعتبار مجال الإنتاج غير السلعي، الزراعة على نطاق صغير، وأنشطة الجمعيات الخيرية والتعاونيات التطوعية في قياس حجم أنشطة هذا القطاع.[3]

[1] Organisation de Coopération et de Développement Economiques, **"Manuel sur La Mesure de L'économie Non Observé "**,OCDE, Paris, France, 2003. P179.

[2] رالف هوسمانز، مرجع سبق ذكره، ص7.

[3] Organisation de Coopération et de Développement Economiques, Op Cit, P180.

- لا يقدم معيارا فاصلا لتصنيف الوحدات الإنتاجية في القطاع غير الرسمي عن تلك المشمولة في القطاع الرسمي، كما أنه قد لا يكون من السهل من الناحية العملية وضع حد فاصل بين الإنتاج الذي يجري في الخفاء و الإنتاج غير المشروع.
- أن القطاع غير الرسمي قد يتأثر بالأخطاء التي ترتكب في تصنيف مجموعات معينة من الأشخاص المستخدمين تبعا لوضعهم الوظيفي، مثل العمال الخارجيين أو المتعاقدين الفرعيين، أو الذين يعملون لحسابهم الخاص أو غيرهم من العمال الذين يقعون على الخط الفاصل بين العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص،[1]ويمكن توضيح التقاطعات بين العمل غير الرسمي و القطاع غير الرسمي في الجدول التالي:

الجدول 7: تركيبة القطاع غير الرسمي و العمل غير الرسمي

		طبيعة العمل	
		رسمي	غير رسمي
طبيعة المؤسسة	رسمية	قطاع رسمي	(2)
	غير رسمية	(3)	قطاع غير رسمي

Source : Jacques Charmes,**" Secteur Informel, Emploi Informel, Economie Non Observée: Méthodes de Mesure et D'estimation AppliquéesA Economies en Transition. L'exemple de la Moldavie"**, Université de Versailles Saint Quentin en Yvelines.

(2) تشير إلى وظائف غير رسمية في القطاع الرسمي، كالمؤسسات العائلية الرسمية والتي توظف البعض من العمال بصفة غير رسمية.

(3) تشير إلى وظائف رسمية في القطاع غير الرسمي، مثل بعض العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص والمؤمنين إجتماعيا ويدفعون الضرائب، ولكن يعملون لصالح القطاع غير الرسمي، كبعض الحرفيين مثل السباكين الذين يقومون ببعض الأعمال المنزلية للعائلات.

- التعريف الذي يستند على المشروع لا يستطيع إلتقاط كافة وجهات التوجه نحو "العمل غير الرسمي"الآخذ في التزايد والذي أدى إلى بروز أشكال مختلفة من العمل غير الرسمي (غير الاعتيادي، غير النمطي، البديل، غير المنتظم، غير المضمون)[2]

نظر للنقائص المذكورة أعلاه، ومن أجل إستكمال تعريف القطاع غير الرسمي وقياسه توصل فريق الخبراء المعني بإحصاءات القطاع غير الرسمي سنة 2002 إلى ضرورة ربطه بتعريف

[1] رالف هوسمانز، مرجع سبق ذكره، ص9.
[2] المرجع السابق، ص1.

وقياس العمل غير الرسمي، وكنتيجة لذلك تم اعتماد مصطلح "إقتصاد غير رسمي" بدلا من قطاع غير رسمي"و الذي يتكون من مكونين هامين هما:[1]

- القطاع غير الرسمي
- العمل غير الرسمي

إذ يشير القطاع غير الرسمي إلى وحدات الإنتاج كوحدات مراقبة. بينما يشير مفهوم العمل غير الرسمي إلى الوظائف كوحدات مراقبة، حيث أن الأنشطة التي تضطلع بها وحدات الإنتاج يقوم بها مستخدمون في وظائف رسمية أو غير رسمية، والنتيجة تبني تحليل ثلاثي الأبعاد:

- وحدات الإنتاج
- الأنشطة
- الوظائف

ويقرن كل من المكعبات الصغرى نوع وحدة الإنتاج بنوع النشاط وبنوع الوظيفة. ويجري العمل في منظمة العمل الدولية في الوقت الراهن على تعريف المكعبات الصغرى، وعلى إعطاء أمثلة لحالات العمل التي يمثلها كل من هذه المكعبات.

والجدول 2 يوضح الربط المفاهيمي الذي اعتمده المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل لسنة 2002.

[1] Michel Séruzier,**" l'économie Informel dans le Cadre de la Comptabilité Nationale"**, STATECO N°104, 2009,P46.

الجدول 8: مصفوفة الإطار المفاهيمي للاقتصاد غير الرسمي

وحدات الإنتاج حسب النوع	الوظائف حسب الوضع الوظيفي									
	عمال لحسابهم الخاص		أرباب العمل		عمال الأسر المستخدمون		المستخدمون		أعضاء تعاونيات المنتجين	
	غير رسمي	رسمي	غير رسمي	رسمي	غير رسمي	رسمي	غير رسمي	رسمي	غير رسمي	رسمي
مشاريع القطاع الرسمي					1	2				
مشاريع القطاع غير الرسمي (أ)	3		4		5	6	7	8		
الأسر المعيشية	9					10				

المصدر: مبادئ توجيهية بشأن تعريف إحصائي للعمل غير المنظم،

http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/download/guidelines/arabic/defempl.pdf،

.2011/02/20

(أ) كما تعرفها المنظمة الدولية للعمل 1993 (بإستثناء الأسر المعيشية التي توظف عمال منزليين بأجر مدفوع).

(ب) أسر معيشية تنتج سلعا لاستعمالها النهائي بصورة حصرية، وأسر معيشية توظف عمالا منزليين بأجر مدفوع.

ملاحظات

تشير الخلايا المظللة برمادي غامق إلى الوظائف التي لا توجد بالضرورة في نوع وحدة إنتاج معينة، وتسير الخلايا المظللة برمادي فاتح إلى الوظائف الرسمية، وتمثل الخلايا غير المظللة الأنواع المختلفة من الوظائف غير الرسمية.

- العمالة غير الرسمي: الخلايا من 1 إلى 6 ومن 8 إلى 10
- القطاع غير الرسمي: الخلايا من 3 إلى 8
- العمالة غير الرسمية خارج القطاع غير الرسمي: الخلايا من 1 و 2 و 9 و 10

وقد تم الأخذ بهذا الإطار المفاهيمي لأنه الأقرب لفهم مختلف أبعاد الإقتصاد غير الرسمي، إذ أنه يمكننا من إعطاء صورة واضحة عن هذا الإقتصاد، حيث أنها لا تقتصر فقط على وحدات الإنتاج، بل يتسع ليشمل الوظائف في هذه الوحدات، كما يتميز بأنه مقبول لدى العديد من الباحثين.

3- مصادر جمع البيانات

تحدد مصادر جمع بيانات الإقتصاد غير الرسمي بالإعتماد على تعريف هذا الاقتصاد أو لا(يستند إلى خصائص متنوعة)، وتوافر معلومات عن أنشطة هذا الإقتصاد من قواعد البيانات الرسمية (كالسجلات مثلا) عن العاملين والمؤسسات في هذا الإقتصاد.

وهنا تصادفنا الإشكالية التالية: ماهي أفضل المصادر لجمع بيانات حول هذا الإقتصاد التي توفر لنا التغطية الكاملة للأنشطة الممارسة في هذا الإقتصاد بالدقة والموثوقية المتوخاة؟

وعموما تقسم هذه المصادر إلى 4 مجموعات:

3-1 - المسح لدى الأسر المعيشية

ويسمى أيضا المسح حول قوة العمل، وتعتبر هذه المسوحات الأكثر إنتشارا منذ ثمانينات القرن الماضي، حيث تتم عمليات الإستطلاع وجمع البيانات لدى الأفراد والأسر للتعرف على حجم وطبيعة العمل غير الرسمي بصفة مباشرة ومحددة. وتنطوي هذه المسوحات على:[1]

- الإحصاء السكاني: إستقصاء موسع
- إستقصاءات اليد العاملة (الشغل): وهو إستقصاء يتم بواسطة سبر الآراء
- إستبيانات الاستهلاك: إستقصاء بواسطة سبر الآراء حول الموازنة العائلية، المداخيل، نفقات الإستهلاك والشغل

تهدف هذه المسوحات إلى رصد عدد وخصائص الأشخاص الذين يعملون في الإقتصاد غير الرسمي أو في عمل غير رسمي، وطرق توظيفهم وعملهم سواء في مؤسسات في حد ذاتها غير رسمية، أو لدى مؤسسات رسمية ولكنها لا تصرح بتوظيفهم.

لذلك يجب أن تتضمن إستمارة الإستبيان مجموعة الأسئلة التي تحدد هذه الخصائص، فعلى سبيل المثال أهم الأسئلة التي توجه للأجراء:[2]

- هل لديك عقد عمل أو أنك تعمل باتفاق شفوي؟

[1] Conseil National Economique et Social, "Op Cit, P30.
[2] Jacques Charmes, Op Cit.

- هل تستفيد من عطلة سنوية؟
- هل تستفيد من العطل المرضية؟
- هل يعطيك رب العمل فرصة عطلة الأمومة؟
- في رأيك هل يستطيع رب العمل تسريحك أو طردك دون إخطار مسبق؟
- في حال الفصل عن العمل هل تتلقى التعويضات المحددة في تشريعات العمل؟
- هل تعتقد أن رب العمل يدفع الاقتطاعات الاجتماعية التي تخصك؟

إن المسوحات المتعلقة بالقوة العاملة ذات قيمة لأنها توفر تغطية لإنتاج المؤسسات الصغيرة جدا التي تملكها الأسر المعيشية لإدراجها في قائمة المؤسسات سهلة الإستخدام، كما أن هذه الدراسات الاستقصائية تمكننا من تجميع البيانات المتعلقة بالعمالة وإنفاق الأسر، كما يمكننا إضافة أسئلة حول أنشطة الإنتاج بتكلفة إضافية قليلة نسبيا لهذا السبب عادة ما يكون المسح الأسري أقل تكلفة من مسح المؤسسات.[1]

وقد تمت مسوحات قوة العمل في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مرة واحدة. بينما في بلدان أخرى (في شمال إفريقيا مثلا) وصلت إلى درجة معينة من الإنتظام (تجري أحيانا سنويا، وأحيانا أخرى نصف سنوية).[2]

الإنتقادات

لابد من الإشارة إلى أن التطبيق العملي لمفهوم الإقتصاد غير الرسمي هو أمر مستحيل عمليا، ليس فقط لصعوبة توصيف الوحدة الاقتصادية. بل أيضا يطرح إشكالية توصيف العمال الذين يعملون بها، ولهذا فقد واجه هذا النهج مجموعة من الانتقادات نذكر منها:

- قد يكون مصدر جمع البيانات (تعداد سكان، أو مسح القوى العاملة) يميز بين الموظفين المؤقتين والدائمين، ولكن في المقابل فإن مصدر التسجيل نادرا ما يميزها، أو بالأحرى لا يتم حساب الموظفين المؤقتين حيث أن العمل الحديث يقتصر في معظمه على العمل المأجور الدائم، لذلك من المرجح أن يعزى الاقتصاد غير الرسمي فقط للعمال المؤقتين المستبعدين من القطاع الحديث.[3]وبالتالي سيتم إغفال العمال الرسميين الذين يعملون في

[1] Organisation de Coopération et de Développement Economiques, Op Cit, P121.
[2] Jacques Charmes,"**La Nouvelle Définition Internationale du Secteur Informel est ses Conséquences sur les Systémes et Méthodes des Mésures"**, Actes du Séminaire sur le Secteur Informel et la Politique Economique en Afrique Subsaharienne,Bamako,10/14 Mars 1997,P72.
[3] Jacques Charmes, Op Cit, P70.

وظائف إضافية غير رسمية. وحتى في إطار فئة العمال المؤقتين أو العرضيين فإن هذه المسوحات لا تشمل إلا فئة صغيرة منهم، حيث أنها تكون صعبة التحديد كعامل بالقطعة بناء على سبيل المثال، مقاول من الباطن في مؤسسات البناء، الباعة الجائلين.

- بالنسبة لإستبيانات الإستهلاك فإنها تعتمد على عينات صغيرة، وبالتالي فهي أضعف من أن تعطي درجة كافية من التفصيل عن القوى العاملة. أما بالنسبة لتعدادات السكان فإن إتساع نطاق العمليات يجعل من الصعب تعميق الإستبيانات.[1]
- إذا كان من الممكن لأرباب العمل الإجابة دون مشكلة على أسئلة الإستبيان (فيما عدا في محاولة لإخفاء حقيقة وضعهم من خلال الإعلان بأنهم مسجلين وهم ليسوا كذلك، أو بإعلان عدد الموظفين أقل من الواقع) فإن الأمر لا يسري على أوضاع أخرى كالموظفين، المتدربين، ومساعدين عائليين، الذين يجهلون وضع الشركة التي يعملون بها إذا كانت مسجلة أو لا.
- كما أن عيبها الرئيسي هو أن التعريف المعتمد للعمل يختلف من دراسة لأخرى، مما يصعب من مهمة مقارنة النتائج.[2]

2-3- المسح لدى المؤسسات

يتم هذا النوع من المسوح مباشرة لدى وحدات الإنتاج غير الرسمية للحصول على معلومات حول الإنتاج، والمبيعات، والتشغيل، والأجور...

ويعتبر مسح المؤسسات أبسط بكثير من مسح القوى العاملة، لأن معايير تعريف الإقتصاد غير الرسمي تنطبق أكثر على وحدات الإنتاج كوحدات مراقبة.

ففي مسح لعينة من المؤسسات يتم إختيار العينة من قائمة المؤسسات القائمة فعلا، هذه القائمة يتم الحصول عليها من السجل التجاري التي يحتفظ بها المكتب الإحصائي لتلبية إحتياجات متنوعة من التحقيقات، وفي بعض الأحيان تستند هذه القائمة إلى سجلات إدارية أخرى كالضرائب مثلا،[3] وذلك بحسب النشاط الاقتصادي أو التوزيع الجغرافي.

[1] Ibid, p72.
[2] Conseil National Economique et Social, Op Cit, P 30.
[3] Organisation de Coopération et de Développement Economique, Op Cit, P120.

في الواقع فإن مسوحات الشركات هي التي أعطت التقديرات الأكثر موثوقية لدخل أصحاب الشركات. وهو عنصر حاسم لفهم عمل وأداء الاقتصاد غير الرسمي وكيفية التمييز بينه وبين الوظائف الفرعية.[1]

كما أن هذا الأسلوب يوفر معلومات حول النقاط التالية:[2]

- التسجيل، مسك محاسبة نظامية.
- الإنتاج، القيمة المضافة، الإستهلاك الوسيط، رقم الأعمال، الأجور، الرسوم والضرائب المدفوعة للسلطات العامة.
- المقر، رأس مال المؤسسة، الطاقة الإنتاجية المستخدمة.
- التكوين العام لقوة العمل وفقا للنظام الأساسي للأفراد الناشطين سواء كانوا موظفين أو شركاء، أو مساعدين عائليين، متدربين،...
- طريقة تمويل الأنشطة، هل عن طريق القروض البنكية، أو عن طريق تبادل الادخار والإئتمان

الإنتقادات

- إختيار عينة تمثيلية لوحدات الإنتاج غير الرسمية مباشرة من خلال مقر العمل غير مناسبة، خاصة بالنسبة لوحدات الإنتاج المتنقلة (الجوالة).[3]
- عند ما يتم جمع المعلومات بشكل منفصل لكل شركة أو مؤسسة، قد يكون من الصعب تحديد العلاقة بين أنشطة الإقتصاد غير الرسمي التي أجراها نفس الأفراد أو الأسر المعيشية، ودمج البيانات على المستوى الأسري أو الشركات، حيث أنها يمكن أن تؤدي إلى مضاعفة العد.[4]

[1] Jacques Charmes, Op Cit, P73.
[2] Economic Commission For Africa, **"Etude Sur la Mesure du Secteur Informel et de L'emplois Informel en Afrique "**, United Nation, Decembre, 2007, P25.
[3] François Rouboud, **La Mesure du Secteur Informel en Afrique, les Strtégies de Collecte des Donnée**, Actes du Séminaire sur le Secteur Informel et la Politique Economique en Afrique Subsaharienne,bamako, 10/14 Mars 1997,P87.
[4] Organisation de Coopération et de Développement Economique, Op Cit, P190.

3-3- المسوحات المختلطة أو ذات المرحلتين

تعد طريقة المسوحات في مرحلتين إستراتيجية بديلة مناسبة لمشاكل إختيار العينات التي تطرحها إستراتيجيات جمع البيانات من جهة. ومن جهة أخرى فإنه يتم الجمع بين فوائد مسوحات قوة العمل (شمولية الحقل، نظامية البيانات،...)، ومسوحات المؤسسات (سهولة تطبيق معايير تحديد الوحدات الاقتصادية، تكييف البيانات،...)، والتعبير عنها بهذه المسوحات المشتركة وتتم على مرحلتين:[1]

المرحلة 1: تنصب على تعريف مؤسسات الإقتصاد غير الرسمي والملاك عبر التعداد السكاني (مسوحات الأسر).

المرحلة 2: تنصب على إختيار عينة من أصحاب المؤسسات وتزويدهم بمساءلات (إستبيانات) للحصول على بيانات تتعلق بخصائص مؤسساتهم (مسوحات المؤسسات).

وبالتالي فإن هذا الأسلوب يقوم على إختيار عينة من الوحدات الإنتاج التي يطبق عليها إستبيان محدد (مرحلة 2) بإستخدام معلومات عن مسح الأسر المعيشية وعلى نشاط الأفراد (المرحلة 1).

فقد يوفر تعداد السكان قاعدة بيانات لإطار الوحدات الإنتاجية العاملة في هذا الإقتصاد بحيث يتم لاحقا تصنيفها وتبويبها بحسب توزيعها الجغرافي، ووفقا للنشاط الاقتصادي ليتسنى للمختصين فيما بعد إختيار عينات ممثلة عن هذه الأنشطة، وجمع البيانات التفصيلية عن نشاطها،[2] والمخطط 2 يوضح ذلك:

[1] Conseil National Economique et Social, Op Cit, P 30.

[2] François Rouboud**, L'economie Informel au Mexique, la Sphère Domestique**, Karthala, Orstom, Paris,1994, P 94.

الشكل 3:إستراتيجيتي المعاينة لقياس نشاط الإقتصاد غير الرسمي

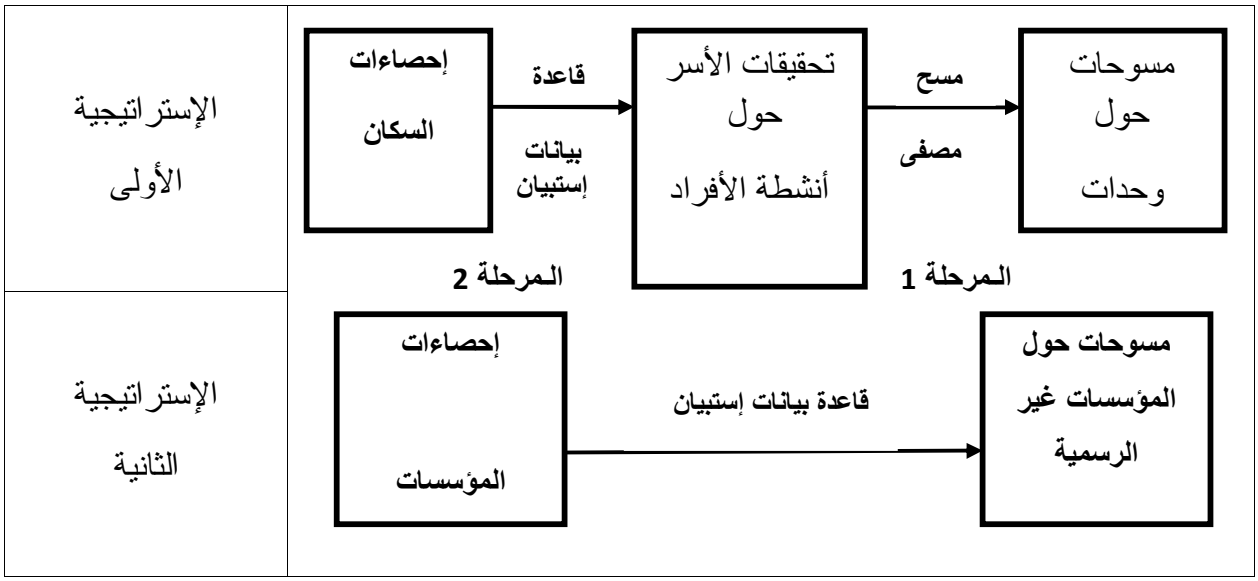

Source: François Rouboud, Op Cit,P94.

إن أسلوب التحقيقات المختلطة يعد الأسلوب الأمثل للحصول على قاعدة بيانات شاملة عن مجموعة الوحدات غير الرسمية، التي تمارس في مؤسسات محددة أو متنقلة، ذلك أن قاعدة الإستبيان التي تنتج من إحصاءات السكان التي تتميز بشمولية أفضل بكثير من قاعدة الإستبيان المستندة على مسوحات المؤسسات، وخاصة في حالة الأنشطة غير قابلة للحجز.

وقد أجري هذا النوع من المسوحات في الكامرون سنة 1993، مدغشقر في 1995، في النيجر سنة 1995، تانزانيا 1995.[1]

الإنتقادات

- إن بعض الأنشطة غير الرسمية، لديها خصائص متفردة، مما يطرح إشكالية سوء الفهم عند إجراء المسوحات المختلطة، وبالتالي سوء تمثيل لهذه الأنشطة. وهذا هو الحال في فروع الأنشطة أين تكون وحدات الإنتاج كثيرة نوعا ما، ولكنها تتركز في موقع جغرافي واحد، حيث تقود بعض التقاليد الحرفية في بعض البلدان لتجميع الهيئات الحرفية في أماكن محددة (مجوهراتي، خياطين،...).[2]
- إن توسيع المجال بين مرحلتي الاستقصاء، التعقيد والتكلفة المرتفعة تجعل هذه الاستقصاءات متعذر القيام بها بشكل منتظم ومتكرر.[3]

[1] François Rouboud, Op Cit,P89.
[2] Ibid, P94.
[3] Conseil National Economique et Social, Op Cit, P30.

3-4- المسوحات المختلطة أو ذات الثلاث مراحل

من الناحية التاريخية، تم وضع أسلوب التحقيقات 3،2،1 في أوائل التسعينات، حيث تم إختبارها ميدانيا وصقلها تدريجيا بالتعاون مع فرق من الخبراء الإقتصاديين والإحصائيين من الكامرون ومدغشقر.[1]

ويعرف هذا النهج بأنه عبارة عن منهجية تقوم على نظام إستقصائي يعتمد على التوليف بين الأسر والمنتجين غير الرسميين، وبالتالي فهو يعتبر إمتداد للمسح ذو مرحلتين، وهو يسعى إلى معالجة إنشغالين:[2]

- إستيفاء المعايير القياسية للصفة التمثيلية الإحصائية.
- وصف مستفيض لكيفية إدراج الإقتصاد غير الرسمي في النسيج الإقتصادي سواء من أعلى (العرض)، أو من أسفل (الطلب)، وهذا النظام يتألف من ثلاث مسوحات متداخلة ممثلة في ثلاث مراحل:

المرحلة 1

وهو إستقصاء حول الأسر يحدد قدرة إدماج الأفراد في سوق العمل، كما يسمح بتحديد أصحاب وحدات الإنتاج غير الرسمية (مسح العمل).[3]

إن الإستبيان المستخدم لجمع البيانات في المرحلة 1 يتكون من بطاقتين: بطاقة للأسر المعيشية وبطاقة للأفراد.تتضمن بطاقة الأسر المعيشية أسئلة حول خصائص ومعدات الأسر المعيشية. بينما تتضمن بطاقة الأفراد النقاط التالية:[4]

- الوظيفة الحالية
- النشاط الرئيسي
- النشاط الثانوي
- البحث عن الوظيفة
- البطالة

---

[1] Internationale Projet Parstat, "**Méthodologie de Réalisation d'une Enquéte 1-2-3 dans les. Principales Agglomérations des Pays de L'UEMOA"**, Juin 2001,P7.

[2] Ibid,P7.

[3] Conseil National Economique et Social, Op Cit, P31.

[4] Faly Hery," **L'enquête 1 - 2 - 3 sur l'emploi et le Secteur Informel d'Antananarivo (1995"),** Actes du Séminaire sur le Secteur Informel et la Politique Economique en Afrique Subsaharienne,Bamako,10/14 Mars 1997,P107.

- المشاكل والآفاق

المرحلة 2

يحدد مكونات النشاط الإقتصادي لوحدات الإنتاج غير الرسمية، وهذا عن طريق إستقصاء أعوان الإقتصاد غير الرسمي (مسح المؤسسات) فيما يخص المواضيع الستة التالية:[1]

- الشروط المتعلقة بالأنشطة غير الرسمية (هيكل الفروع، المواقع، التطور التاريخي،...).
- العمل والعمالة غير الرسمية (حجم القوى العاملة، المؤهلات، الأجور، الخصائص الإجتماعية والديموغرافية،...).
- الإنتاج ونظام الإنتاج، المنافسة (هيكل العرض، القيمة المضافة، تشكيل الأسعار، الإنتاجية،...).
- الإقتصاد غير الرسمي والدولة.
- إستراتيجيات التكييف بمقابل.
- مشاكل وآفاق.

المرحلة 3

تنصب هذه المرحلة على تحليل إستهلاك العائلات، إذ يمكن بالخصوص من تحديد مصدر الطلب الموجه نحو الإقتصاد غير الرسمي، وهو مصمم لتقدير مستوى معيشة، وتقييم الوزن النسبي لما هو رسمي وما هو غير رسمي.[2]

وقد صمم الإستبيان في هذه المرحلة من خمسة عناصر:[3]

- وحدة للتعريف بالأسر المعيشية
- وحدة النفقات النقدية وغير النقدية
- وحدة حول دخل الأسر المعيشية وأثر هذا التفاوت على إستهلاك الأسر المعيشية
- وحدة حول رأي أفراد الأسرة الذين يتجوز سنهم 18 سنة حول الوضع الإقتصادي في البلد
- وحدة حول وسائل المعلومات، الترفيه، وسائل السفر،...

تعتبر المسوحات المختلطة ذات الثلاث مراحل الأكثر قبولا من طرف السلطات العامة وصناع القرار، فمن جهة مسوحات المؤسسات أكثر ملائمة لوضع سياسات لتعزيز إدماج

[1] Ibid,P7.
[2] Internationale Projet Parstat,Op Cit, P8.
[3] Faly Hery, Op Cit, P107.

المؤسسات الصغيرة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي. ومن جهة أخرى فإن مسوحات العمل تساعد على معرفة مكونات العمل لمختلف شرائح الإقتصاد غير الرسمي، إذ أن التنوع في المسوحات يتيح فرصة لدراسة معمقة للسوق غير الرسمي من جوانب عدة، كما يسمح باستكشاف مناطق الظل وتجربة أساليب مبتكرة لمعالجتها.

الإنتقادات

هذه الإستراتيجية لها نقاط ضعف نذكر منها:

- إن إختيار الأساليب يعتمد على إحتياجات المستخدمين، وبالتالي فهي تصبح بطيئة عندما تستخدم لتلبية كل إحتياجات المستخدمين،[1].
- مسح المؤسسات لا يمكن أن يتشكل من قاعدة إستبيان شاملة لكل وحدات الإنتاج في القطاع غير الرسمي، وهذا نظرا للصعوبة البالغة في تأطير الوحدات غير الرسمية المتنقلة (الجوالة)، بالإضافة الأنشطة التي تمارس في المنزل، حيث تفلت من الإحصاءات،علما أنه يمكن إدراج أسئلة للسكان حول الأنشطة سواء الجوالة أو تلك الممارسة في المنزل. إلا أنه عادة ما يتم إستبعاد هذه الإستراتيجية بسبب تكلفتها المرتفعة. وهنا يجب أن نشير إلى أن إشكالية الرؤية لا تنشأ في الاقتصاد غير الرسمي فقط، فالبعض من مؤسسات الفردية الرسمية لا تملك موقعا ماديا (لا سيما في فروع خدمات النقل، فروع البناء والأشغال العمومية).[2]
- يواجه الإحصائي للوحدة الإحصائية الأساسية إزدواجية في العد، حيث يمكن للإقتصاد غير الرسمي أن يكون مستقل في تخزين معداته والقيام ببعض الأنشطة في المنزل. بينما يتم إعداد الجزء الأكبر من الأنشطة في محل خاص، ومثل هذه الوحدة سيتم حسابها مرتين.[3]
- إن البرامج الأساسية لمنظمة العمل الدولية التي عملت في مجال وضع سياسات النهوض بالمؤسسات المصغرة حددت فقط أنشطة الصناعة التحويلية.

[1] François Rouboud,op cit,P86
[2] François Rouboud,Op Cit,P86.
[3] Ibid, P 88.

المبحث الثاني: مناهج قياس الإقتصاد غير الرسمي

تتعدد الطرق والأساليب المستخدمة في قياس الإقتصاد غير الرسمي من حيث المدخل المستخدم في القياس، ومن ثم تختلف التقديرات المعطاة لهذا الإقتصاد حتى في الإقتصاد الواحد، ويمكن إيعاز الإختلاف في التقديرات إلى الأسباب التالية:[1]

- أساليب القياس تقيس مكونات مختلفة للإقتصاد غير الرسمي، فبعضها استخدم لقياس الإقتصاد غير الرسمي بلغة الدخل غير المسجل في الحسابات القومية، والبعض الآخر استخدم لقياس الإقتصاد غير الرسمي بدلالة الدخل غير المبلغ أو غير المعلن عنه للسلطات الضريبية.
- أن كل طريقة إستخدمت في قياس الإقتصاد غير الرسمي، تمت في ظل إفتراضات مختلفة عن الطرق الأخرى، الأمر الذي أدى إلى إختلاف التقديرات.
- قد ترجع الإختلافات في التقديرات إلى إختلاف مصادر البيانات، وإختلاف الفترات الزمنية التي تمت خلالها التقديرات.

يوجد هناك في الواقع مجموعتين من المناهج والأساليب لقياس الإقتصاد غير الرسمي، تسمى الأولى بالمناهج المباشرة، والتي تقوم على أساس تقدير الأنشطة التي تتم فيه، أي تجميع هذه الأنشطة لنحصل على تقدير للمعاملات التي تتم هذا الإقتصاد والمناهج غير المباشرة، وتقوم على محاولة إكتشاف الآثار المترتبة على وجود مثل هذا الإقتصاد.

1- المناهج المباشرة

تعتبر من أولى الطرق في قياس وتحليل الإقتصاد غير الرسمي. تستند على جمع البيانات من العارضين (ممثلين عن العرض والطلب) لتلك السلع والخدمات التي تقدم من قبل القطاع غير الرسمي للحصول على تقدير لحجم معاملاته، وهي طريقة جزئية توظف بشكل جيد من خلال تصميم المسوحات و العينات على أساس الردود الطوعية أو مراجعة الضرائب.

[1] عاطف وليم أندراوس، مرجع سبق ذكره، ص87.

1-1- المسح بالعينة

يتم تقدير الإقتصاد غير الرسمي من واقع بيانات المسح، وبعبارة أخرى يتم إستخدام أبحاث شاملة وعينات تقوم على ردود وإجابات تطوعية، وإستغلال المعلومات المتحصل عليها من هذه الإستبيانات لتكوين صورة كاملة لبنية هذا الإقتصاد.

وقد إستخدمت طريقة المسح بالعينات على نطاق واسع في عدد من الدول لتقدير الإقتصاد غير الرسمي، فقد تم استخدامها في النرويج: Isachen,Arne J,Jan Klov Land, Steinar Strom، وفي الدنمارك: Mogensen , Kvist ,Kormendi, Pederson، حيث قدر الإقتصاد غير الرسمي فيها ب 2.7%من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1989، و4.2% من الناتج المحلي سنة 1991، و 3% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993، و3% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1994.[1]

إن الميزة الأساسية لهذا الأسلوب تكمن في المعلومات المفصلة عن هيكل الأنشطة غير الرسمية، حيث يتم استخدام الإستبيانات للحصول على إجابات ممن تجري مقابلتهم عما إذا كانوا قد شاركوا في أنشطة غير رسمية سواءا كبائعين أو كمشترين. وفي حالة النشاط غير الرسمي فإن بيع الخدمة قد يتضمن إنتهاكا لقانون ما، أما شراؤها فلا يمثل هذا الإنتهاك. ومن ثم فإذا كانت الإجابات المتلقاة من المشتركين تقدم نفس الحجم تقريبا الذي تقدمه إجابات البائعين للنشاط الإقتصادي غير الرسمي فإن المرء يستطيع أن يثق فيها إلى حد ما.[2]

الإنتقادات

هناك عدة صعوبات تكتنف هذا الأسلوب نذكر منها:

- النتائج المترتبة عن هذه الإستبيانات حساسة لطريقة صياغة الإستبيان.
- دقة النتائج تتوقف على مدى استعداد ورغبة المتجاوبين مع قوائم الإستبيان للتعاون في إطار الدراسة المزمع القيام بها.[3]
- يتردد أغلب الذين يتم مقابلتهم في الإعتراف بسلوكهم الذي ينم عن الغش والخداع، وبالتالي لا يمكن الوثوق بها تماما، مما يجعل من الصعب تقدير حجم العمل غير المعلن.[1]

---

[1] Friedrich Schneider,Domnik Enst ,"**Shadow Economy Around the Word-Size,Causes,and Cansequances-**، workink paper N° 196,Fonds Monétaire International, Washington ,Septembre,1999, P27.

[2] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره ص56.

[3] دردور أسماء،"**الأسلوب النقدي لقياس الاقتصاد غير الرسمي– دراسة إنتقادية–**"، ملتقى وطني حول تأثير الإقتصاد غير الرسمي على الإقتصاد الرسمي، 03/02 نوفمبر 2010، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

1-2- تدقيق الحسابات الضريبية

يستخدم هذا المدخل في تقدير الإقتصاد غير الرسمي عن طريق قيام السلطات الضريبية بالكشف عن الدخول التي لا يتم التبليغ عنها، وذلك من خلال المراجعة الضريبية والتدقيق المكثف لعينة من الممولين الذين التزموا بتقديم الإقرارات الضريبية، والتي على أساسها يمكن تحديد مقدار الضريبة التي يتحملها المكلفون إذا إلتزموا بدقة بالقوانين الضريبية، وتعميم هذه النتائج على المستوى القومي.

ويفترض في هذه الحالة أن يقوم الممول بصورة تطوعية (بالطبع تحت وطأة التهديد القانوني من أن يقع فريسة قوانين التهرب الضريبي) بالكشف عن كافة مصادر دخله.

وقد أعطى هذا المدخل نتائج تكاد تكون دقيقة لحد ما لمقدار الدخول التي يتم إخفاءها من قبل الممولين. فعلى سبيل المثال يشير قرينفيلد CreenFild إلى أن عمليات المراجعة الدورية لعينة من 5000 شخص من دافعي الضرائب في الولايات المتحدة، والتي تمت من جانب إدارة الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية (IRS) أوضحت أن عمليات إخفاء المستوى الحقيقي للدخل ترتفع بالنسبة لبعض الفئات إلى مستويات خطيرة قد تصل إلى 60%.[2]

كذلك يذكر هانسون Hanson أن هناك نسبة تتراوح بين 8%-15% من الدخول المعلنة لا يتم الكشف عنها في حالة السويد.[3]

الإنتقادات

على أن هذا المدخل يعاني من عدة عيوب

- تقديرات الإقتصاد غير الرسمي التي تستند على المراجعات الضريبية لا تعكس سوى جزء من الدخول الناجمة هذا الإقتصاد.
- إستخدام بيانات الالتزام الضريبي يعادل إستخدام عينة من السكان (قد تكون متحيزة)، على العموم إخضاع دافعي الضرائب لمراجعة الحسابات الضريبية ليست عشوائية، ولكنها ترتكز على أساس الخصائص المقدمة من عوائد الضرائب والتي تشير إلى إحتمال وجود

[1]Friedrich Schneider,"**Shadow Economies and Corruption All Over the World: What Do We Really Know?",** Economics Discussion Paper, March 9, 2007,P37.

[2] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، ص57.

[3] نسرين عبد الحميد نبيه، ص61.

إحتيالات معينة في الضريبة، وبناء على ذلك فإن مثل هذه العينة غير العشوائية جزء من مجموع السكان، وتقدير الإقتصاد غير الرسمي بناء على العينة المنحازة لا تكون دقيقة.[1]

- عينات برنامج المراجعة مأخوذة من الإقرارات الضريبية ولا تشمل من لم يتقدموا بإقرارات لدى المصالح الضريبية سواءا كان دخلهم مستمدا من نشاط مشروع أو غير مشروع،[2] وهذا الإستبعاد قد يتسبب في إنخفاض تقديرات الإقتصاد غير الرسمي (أي قياسه بأقل من قيمته الحقيقية).
- هذا الأسلوب لا يعطي معلومات كافية عن مستوى وإتجاه الإقتصاد غير الرسمي على مدى فترة زمنية أطول.[3]
- تقديرات الإقتصاد غير الرسمي يمكن أن تتأثر بسهولة بالتغيرات التي تحدث في أساليب كشف التهرب الضريبي وهيكل الضريبة، وكذلك التشريعات الضريبية.

وكنتيجة لكل ما سبق، وبالرغم من أن طريقة المسح بالعينة والمراجعات الضريبية يقدمان معلومات عن أنشطة الإقتصاد غير الرسمي وهيكل وتركيب العمالة في هذا الإقتصاد، إلا أنهما يؤديان فقط للوصول إلى تقديرات في فترة الدراسة فقط، كما أنهما لا يغطيان جميع الأنشطة غير الرسمية، ومن ثم يمكن أن يعطيا تقديرا لحجم الإقتصاد غير الرسمي أقل من الواقع.

2- المناهج غير المباشرة

هذه المناهج تقيس الآثار المترتبة على وجود الإقتصاد غير الرسمي. وتسمى هذه الأساليب أيضا " بمناهج التناقضات"، إذ ينطوي الإقتصاد غير الرسمي على العديد من التناقضات، والتي تظهر بشكل واضح على مستوى الأسواق المختلفة كسوق العمالة، الأسواق النقدية،...

كما تسمى أيضا ب"المؤشرات" حيث أنها تعتمد على الإقتصاد الكلي، وتستخدم مختلف المؤشرات الاقتصادية التي تحتوي على معلومات خاصة بنمو وتطور الإقتصاد غير الرسمي.

وعموما يمكن تقسيم هذه الأساليب إلى قسمين مهمين:

- أساليب القياس غير النقدية
- أساليب القياس النقدية

---

[1] Friedrich Schneider,Op Cit, P41.

[2] عيسى بلخوخ، **الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي**، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2003، ص42.

[3] دردور أسماء، ص7.

2-1- المناهج غير النقدية

وتنقسم بدورها إلى ثلاث مناهج:

- منهج الفروق بين الدخل والإنفاق
- منهج سوق العمل
- منهج المدخلات المادية

2-1-1- منهج الفروق بين الدخل والإنفاق

يسمى هذا المدخل بأسلوب الفروق المكشوفة بين إنفاق القطاع العائلي ودخله، ويعتمد في تقدير الإقتصاد غير الرسمي على أساس التفاوت بين إحصاءات الدخل والإنفاق الحسابات الوطنية أو في البيانات الفردية. ففي مجال المحاسبة القومية يجب أن يتعادل مقياس الناتج المحلي مع مقياس إنفاق هذا الدخل، وبالتالي فإن الفجوة بين مقياس الإنفاق ومقياس الدخل يمكن إستخدامها كمؤشر على حجم الإقتصاد غير الرسمي،[1]فالأفراد الذين يقل دخلهم المعلن عن إنفاقهم ربما يخفون جانبا من دخلهم والذي يرجع إلى دخول مولدة أصلا في الإقتصاد غير الرسمي.

ويقوم هذا المدخل على فرض رئيسي مؤداه أن الأفراد يحصلون على دخول من مصادر مختلفة ، وأن هناك جانبا من هذه الدخول لا يتم الإفصاح عنها، أو على الأقل إخفاءها.إلا أن هذه الدخول المخفاة سوف تتحول إلى إنفاق إن آجلا أو عاجلا،[2]وبمعنى آخر فإن تقدير الإقتصاد غير الرسمي على أساس المعاملات التي تتم في هذا الإقتصاد لن تظهر في صورة دخل، ولكنها ستظهر في صورة إنفاق،وبالتالي فإن الفروق بين الدخول المسجلة و الإنفاق تعطينا معلومات حول حجم الإقتصاد غير الرسمي. أضف إلى ذلك أن التغيرات السنوية في حجم هذه الفروق بين الدخل الإنفاق تشير إلى الاتجاه العام للإقتصاد غير الرسمي.[3]

ووفقا لهذا المنهج يمكن تقدير الإقتصاد غير الرسمي لأسلوبين، الأول يقوم على أساس المقارنة بين الدخل و الإنفاق على المستوى الكلي macro. أما الأسلوب الثاني فيتناول القضية على مستوى التحليل الجزئي micro، وذلك من خلال مقارنة الدخل بالإنفاق للمجموعات المختلفة بين الأفراد ثم تعميم النتائج على مستوى الإقتصاد ككل. وعلى مستوى يتم تحديد حجم هذا الإقتصاد من

---

[1] Friedrich Schneider, Dominik Enst, Op Cit, p29.

[2] علي بودلال ، **مشكلة الإقتصاد الخفي في الجزائر: الأسباب والحلول**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 37، 2008.

[3] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص59.

خلال المقارنة بين تقديرات الحسابات الوطنية للدخل مع تقديرات الدخل التي تتم إعتمادا على الإيرادات الضريبية.[1]

ولقد تمت هذه المقارنات في العديد من الدول، فعلى سبيل المثال قام بارك Park في 1979 بدراسة عن الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة لقياس الفروق غير المبررة بين تقدير الدخل الشخصي بواسطة مكتب التحليل الاقتصادي وتلك الخاصة بالتقديرات المعدلة للدخل على أساس عينة من الإيرادات الضريبية. وبإجراء بعض التعديلات لتجنب أثر الفروق في التغطية الإحصائية لبيانات الحسابات القومية وبيانات الضرائب، وكذلك لإختلاف المفاهيم الخاصة بالدخل، بهدف جعل هذه التقديرات أكثر توافقا توصل إلى أنه في عام 1977 كانت التقديرات –المعدلة– لبيانات الدخل الكلي بواسطة مكتب التحليل الإقتصادي تتعدى تلك الخاصة بإدارة الضريبة بأكثر من 82 مليار دولار، أو 4% من الناتج المحسوب.[2]

وقد تمت بعض الدراسات التي توضح هذه الفروق على مستوى التحليل الجزئي. وفي هذا المجال يشير كل من فراي& بومرهن Frey& Pommerehne إلى أن بعض الدراسات أشارت إلى أن المنتمين إلى القطاع العائلي الخاص في المملكة المتحدة، وعلى رأسهم الأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص لم يعلنوا عن 2.1 مليار جنيه إسترليني من دخولهم في إجابتهم عن مسح المستهلك، وهو ما يمثل 2% من الدخل القومي. ونفس النتائج توصل غليها مكتب الإحصاء المركزي CSO من المملكة المتحدة.[3]

الإنتقادات

إذا ما تم قياس كل عناصر الإنفاق دون أخطاء فإن هذا المنهج يعطي تقديرا جيدا للإقتصاد غير الرسمي، لكن ينبغي الإشارة إلى ضرورة أخذ الحذر عند تناول هذا المدخل لإعتبارات عدة نذكر منها:

- من الممكن أن تكون زيادة الإنفاق عن الدخل راجعة إلى الإدخار السلبي أو بسبب ظروف طارئة، أو بسبب العوامل المرتبطة بدورة الحياة. من ناحية أخرى فإن قرينفيلد Greenfield يشير إلى أن هناك إحتمال قوي أن يلجأ الأفراد إلى إعطاء إجابات زائفة، أو

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] قاشي خالد، عرابة الحاج، مرجع سبق ذكره.

[3] المرجع السابق.

أنهم قد لا يعلمون بأن من يقدمون لهم السلع أو الخدمات يعملون أصلا في الإقتصاد غير الرسمي.[1]

- أن حسابات الدخل القومي تستمد من الحسابات الضريبية، وبالتالي فإن عملية القياس هنا هي قياس للتهرب الضريبي وليس للإقتصاد غير الرسمي، إذ أنها تتجاهل الكثير من أشكال الإقتصاد غير الرسمي.
- أن بعض البنود- كالأرباح الرأسمالية – تدرج ضمن الدخل الخاضع للضريبة ولا تدرج ضمن الدخل الشخصي (الفردي)، كما أن إختلاف أساليب معالجة الإستهلاكات تجعل الرقمين غير قابلين للمقارنة.[2]

2-1-2- منهج سوق العمل أو الطريقة الإيطالية

تطبق هذه الطريقة في الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية، وتتضمن مقارنة بين معدلات مشاركة قوة العمل الفعلية وتلك المسجلة بشكل رسمي. على إفتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموما، وبالتالي فإن الفرق يمكننا من تقدير حجم العمالة غير الرسمية.

ويقوم هذا المدخل على أساس استخدام المسوحات التي تتم على مشاركة قوة العمل، والتي تكشف عن أن كثيرا من الناس يشاركون في الأنشطة الاقتصادية أكثر مما ينشر بواسطة الإحصاءات الرسمية. ومن خلال المقارنة بين معدلات المساهمة وفترة المقارنة يمكن إشتقاق الحجم النسبي لقوة العمل غير الرسمية. وبوضع الفروض حول إنتاجية العامل في كل من الاقتصاد الرسمي والإقتصاد غير الرسمي يمكن تقدير الاقتصاد غير الرسمي.[3]

وقد إستخدم هذا الأسلوب لقياس الإقتصاد غير الرسمي في إيطاليا، فقد صادف الإيطاليين إنخفاض مستوى التشغيل الرسمي من 44% غلى 34% خلال الفترة 1959-1977، وإعتبر مستوى التشغيل في ألمانيا (42%)، إنجلترا (46%)، فرنسا(42%)، وأمريكا (44%). مما دفعهم إلى إعادة النظر في التقديرات وإجراء تحقيقات خاصة، أثبتت وجود مليون عامل خفي كانوا محسوبين في تعداد البطالين، وهذا ما عدل مستوى التشغيل من 34% إلى 38%.[4]

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص60.
[2] عاطف وليم أندراوس، مرجع سبق ذكره ، ص83.
[3] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص62.
[4] محمد براغ ، مرجع سبق ذكرها ، ص99.

كما قام كلوف لاند Klovland وآخرون بإستخدام نفس الأسلوب لقياس حجم الإقتصاد غير الرسمي في النرويج وذلك عن طريق إستبيان وزع على 1200 شخص إستجاب 877 شخص، وكان الهدف من هذا العمل محاولة الوصول حجم العمالة المشاركة في الإقتصاد غير الرسمي، وكمية الدخل والإنفاق الناتج عن هذه المشاركة.[1]

الانتقادات

بالرغم من أهمية التركيز على الآثار التي يتركها الإقتصاد غير الرسمي في كشف الدخول غير النقدية أو التي تتم من خلال عمليات المقايضة، إلا أنه يعاني من عدة نقاط الضعف نذكر منها:

- أنه يأخذ في إعتباره مفهوم ضيق للإقتصاد غير الرسمي، إذ أنه لا يدخل ضمن قياسه الأنشطة غير السوقية وأنشطة الجريمة التي لا يدرج ممارسيها ضمن إحصاءات العمالة الناتجة عن المسوح الميدانية.[2]
- إهمال هذا النهج الدخل غير المصرح به الناتج عن رأس المال، إذ يقتصر في قياسه للدخل الناتج عن أنشطة الإقتصاد غير الرسمي على الدخل الناتج فقط على عنصر العمل.
- صحة التقديرات تعتمد إلى حد كبير على مدى صحة إجابات الإستبيان
- شراء خدمات العمل غير الرسمي أقل خطورة وأقل إحتمالا للتعرض للعقاب القانوني، بالمقارنة بعرض خدمات في الإقتصاد الرسمي، ومن ثم فإنه من المحتمل أن نحصل على إجابات متميزة. حيث ترتفع معدلات الإجابة من جانب الطلب على العمل غير الرسمي، وتقل من جانب العرض غير الرسمي في الإقتصاد غير الرسمي.[3]
- إهمال قضية تعدد الوظائف، حيث نجد أن هناك فئات كثيرة تعدهم التحقيقات من ذوي المداخيل الرسمية، إلا أنهم بإمكانهم ممارسة نشاط آخر غير رسمي (غير مصرح به)، كما تم إهمال عمالة الأطفال، فهم غير محسوبين نظرا لعدم بلوغهم السن القانوني.

2-1-3- منهج المدخلات المادية

إن نشاطات الإقتصاد غير الرسمي كغيرها من النشاطات تحتاج إلى مدخلات إنتاجية مختلفة كالمواد الأولية، الطاقة، المعدات،...وبالتالي فإن هذا الأسلوب يعتمد على العلاقة الموجودة

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، ص67.

[2] عاطف وليم أندراوس، مرجع سبق ذكره، ص91.

[3] نسرين عبد الحميد نبيه، ص67.

بين المدخلات الإنتاجية و الناتج الوطني، ووفقا لهذه العلاقة يمكن تقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي بالفرق بين الناتج المحلي الإجمالي (المقدر بإستعمال المدخلات المادية) والناتج المحلي الرسمي. وقد إستخدم هذا الأسلوب في الهند على أساس إفتراض علاقة ثابتة بين الطاقة الكهربائية والناتج المحلي الإجمالي.[1]

ومن أبرز الطرق التي تعتمد على هذا المنهج نجد:

- طريقة كوفمان Kaufman
- طريقة لاكو Laco

2-1-3-1- طريقة كوفمان Kaufman (استهلاك الكهرباء)

هذه الطريقة إقترحت أول مرة من قبل ليزري Lizerri سنة 1979، ثم عدلت من قبل كوفمان Kaufman وكاليبير Kaliberd سنة 1996، حيت تم تقدير الإقتصاد غير الرسمي من واقع إستهلاك الكهرباء إستنادا إلى فرضية مؤداها أن إستهلاك الطاقة الكهربائية يعتبر أفضل مؤشر للنشاط الاقتصادي ككل.[2]

بمعنى آخر، هذه الطريقة تعتمد في تقدير الإقتصاد غير الرسمي وقياس قيمته على إستخدام أسلوب مؤشر إستهلاك الكهرباء للناتج المحلي الإجمالي في إقليم أو منطقة معينة، ومقارنة هذا الاستهلاك بالمعدل المفترض أن يكون مطلوبا لحجم الإنتاج الرسمي في ذلك الإقليم أو تلك المنطقة. فإذا كان الإستهلاك الكلي للكهرباء أكبر من الكمية المطلوبة، فإن ذلك يعد مؤشرا على وجود إنتاج غير رسمي.[3]

وعموما فقد لوحظ بشكل تجريبي كل من إستهلاك الكهرباء والنشاط الإقتصادي الرسمي وغير الرسمي يتحرك ببطء في كافة أنحاء العالم. في ظل إقتراب كل من الكهرباء والناتج المحلي الإجمالي من بعضهم البعض (والتي تكون عادة قريبة من الواحد)، وبقياس الإقتصاد الكلي وطرحه من تقديرات الناتج القومي الرسمي تمكن كوفمان Kaufman وكاليبير Kaliberd من الوصول إلى الناتج المحلي الإجمالي.[4]

---

[1] عاطف وليم أندراوس، مرجع يبق ذكره، ص92.

[2] Friedrich Schneider, "**Shadow Economies and Corruption all over theWorld: New Estimates for 145 Countries"**, www.**economics**-ejournal.org/**economics**/.../2007-9, le 10/03/2011,P 44.

[3] Ibid, P 45.

[4] Friedrich Schneider, Op Cit, P 34.

وعليه فإن إستهلاك الكهرباء غير المفسر بالناتج المحلي الإجمالي يعزى إلى الإقتصاد غير الرسمي، ومنه فإن الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الرسمي وإستهلاك الكهرباء يمكن أن يعطينا معلومات عن حجم الإقتصاد غير الرسمي.

الإنتقادات

رغم أن هذه الطريقة تعد بسيطة وسهلة التطبيق بسبب توفر المعلومات، على أنها تواجه إنتقادات عدة نذكر منها:

- من الصعب تبرير العلاقة الثابتة بين الكهرباء و الناتج المحلي الإجمالي، فليس كل نشاطات الإقتصاد غير الرسمي تتطلب كهرباءا، كما أنه يمكن إستخدام مصادر الطاقة الأخرى مثل الغاز، النفط...[1] أي أن جزء من الإقتصاد غير الرسمي يمكن السيطرة عليه وإخفاءه هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن الناتج المحلي يمكن أن يزيد بطرق عدة دون زيادة مدخلات الطاقة، كما أن الطاقة بالإضافة إلى كونها تستخدم كسلعة وسيطة في الإنتاج. هي أيضا إستهلاك نهائي، وبالتالي فإن تزايد إستخدامها لا يعني بالضرورة زيادة حجم الإقتصاد غير الرسمي.
- تظهر اختلافات كبيرة في مرونة الكهرباء والناتج المحلي الإجمالي للدول المختلفة، أو قد تحدث تغييرات عبر الزمن.[2]

2-1-3-2- طريقة لاكو Laco

حاولت لاكو (Laco 1996,1998,1999) ضبط هذا المنهج إستنادا إلى فرضية أن جزء من الإقتصاد غير الرسمي مرتبط بالإستهلاك المنزلي للكهرباء، ويشمل الإنتاج المنزلي، إنتاج القطاع الأسري، الأنشطة الذاتية، والإنتاج غير المسجل والخدمات، كما تفترض أن الدول التي يتضمن نشاطها الاقتصادي جزءا من الإقتصاد غير الرسمي سيصحبه إستهلاك منزلي مرتفع للكهرباء. ومن ثم فإن بقية الإقتصاد غير الرسمي الجزء الذي لا يمكن قياسه- سوف يرتفع أيضا.[3]

[1] Kevin Greenidge et Autres," **Estimating the Size of the Underground Economy Barbados**", Presented at the 26th Annual Review Seminar, Research Department, Central Bank of Barbados July 26-29, 2005,P146.
[2] Ibid,P146.
[3] Friedrich Schneider,Op Cit,P47.

الإنتقادات

على الرغم من محاولة لاكو Laco تفادي العيوب التي واجهت كوفمان Kaufman. إلا أن منهجها تعرض للإنتقادات التالية:

- أنشطة الإقتصاد غير الرسمي لا تأخذ مكانها فقط في القطاع المنزلي.
- لا يمكن الجزم بأن جميع أنشطة الإقتصاد غير الرسمي تتطلب قدرا كبيرا من الكهرباء، وأن مصادر أخرى للطاقة يمكن إستخدامها.[1]
- صعوبة التمييز بين الإستهلاكات الذاتية والإستهلاكات الموجهة لتموين الإقتصاد غير الرسمي، وهو ما يضخم من تقدير هذا الأخير.[2]

2-2- المناهج النقدية

تعد المناهج النقدية أكثر الطرق شيوعا في قياس الإقتصاد غير الرسمي، كما أنها أكثر عرضة للإنتقاد في ذات الوقت ويرتبط إستخدام هذه الأساليب بدراسة التغيرات الشاذة التي تحتوي على حجم الصفقات النقدية، وإستعمال العملة في التداول. الأمر الذي دعا المهتمين بمجال الإقتصاد غير الرسمي إلى إجراء العديد من الدراسات على الطلب على النقود، في محاولة منهم لقياس حجم الإقتصاد غير الرسمي.

وقد تمثل التساؤل الرئيسي الذي تحاول هذه الدراسات الإجابة عليه في الآتي:"ما هي كمية النقود التي يمكن تداولها في الإقتصاد إذا لم يكن هناك اقتصادا تحتيا؟"

وتبعا لذلك فإن هذا المدخل يقوم على إفتراض أساسي مفاده أن معاملات الإقتصاد غير الرسمي تتم أساسا بإستخدام النقود السائلة، وذلك في محاولة من جانب المتعاملين في هذا الإقتصاد لإخفاء معاملاتهم، والتي يتم إكتشافها إذا تمت بإستخدام وسائل دفع أخرى مثل الشيكات، البطاقات الإئتمانية ...

وإنطلاقا من ذلك هناك علاقة طردية بين الطلب على السيولة، وحجم الإقتصاد غير الرسمي. بمعنى إذا كان عرض النقود يزيد عن مستوى المعاملات الرسمية، فإن ذلك الفرق يستخدم في قياس حجم المعاملات غير الرسمية.[3]

ومن أبرز الأساليب النقدية المستخدمة في قياس الإقتصاد غير الرسمي نجد:

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص84.

[2] محمد براغ ، مرجع سبق ذكره، ص98.

[3] آسيا سعدان، مرجع سبق ذكره، ص9.

- أسلوب معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب
- أسلوب المبادلات
- أسلوب الوحدات النقدية المرتفعة
- أسلوب التهرب الضريبي والطلب على النقود

2-2-1- أسلوب معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب

يعد غوتمان Gutmann أول من إستخدم هذا الأسلوب في تقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة الأمريكية.ويقوم هذا الأسلوب على أساس إفتراض أن معاملات الإقتصاد الرسمي يتم جانب منها بإستخدام النقود السائلة، والجانب الآخر بإستخدام الحسابات الجارية، وأن النسبة بين هذين المكونين للنقود ثابتة.[1]أما معاملات الإقتصاد غير الرسمي فيتم تمويلها أساسا بإستخدام النقود السائلة، وعلى ذلك فإن التغيرات الحاصلة في معدل النشاط الذي يتم في الإقتصاد غير الرسمي إلى الأنشطة التي تتم في الإقتصاد الرسمي، يمكن حسابها من خلال التغيرات التي تطرأ على معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب.[2]

وقد إستند غوتمان Gutmann في دراسته إلى الإفتراضات التالية:[3]

- كل العمليات الخفية (السوداء) تتم نقدا ودون إستعمال الشيك.
- نسبة النقود السائلة / الحسابات الجارية ثابتة
- نسبة النقود السائلة / الودائع لأجل ثابتة
- نسبة النقود السائلة / الودائع تحت الطلب ثابتة
- سرعة تداول النقود في كل من الإقتصاد الرسمي والإقتصاد غير الرسمي واحدة.[4]
- الفترة 1937-1941 لم يكن يوجد خلالها إقتصاد غير رسمي في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فقد إتخذها كفترة أساس (فترة مرجعية).[5]

ولقد قدر معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب في فترة الأساس على أنها تساوي 21.7%. ثم افترض أن هذا المعدل للنقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب هو المعدل العادي أو

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص64.

[2] Hildegart Ahumda et Autres, "**The Monetary Method to Measure the Size of the Shadow Economy. ACritical Examination of its Use**", Revue économique 2009/5, Volume 60, P 172.

[3] Ibid, P173.

[4] Hafsatou Diallo et Autres, "**Estimation de la Fraude Fiscale en Belgique**", Dulbea, Université Libre de Bruxelles, Mai 2010. P23

[5] محمد براغ ، مرجع سبق ذكره، ص93

الطبيعي.[1]وكان مبرره في ذلك أن تلك الفترة سبقت ظهور ضريبة الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن الحافز القوي للمعاملات غير المعلنة لا يتواجد.[2]

وإعتمادا على هذه الفروض إستطاع غوتمان Gutmann تحويل الزيادة في النقود السائلة (الفرق بين معدل النقود السائلة / الودائع تحت الطلب في فترة المقارنة) إلى معاملات من خلال إستخدام سرعة التداول للنقود المقدرة في الإقتصاد الرسمي، وذلك وصولا لتقدير حجم المعاملات التي تتم في الإقتصاد غير الرسمي (هذه الكتلة النقدية الزائدة هي نتيجة نشاطات الإقتصاد غير الرسمي).

ويتم حسابه حجم المعاملات في الإقتصاد غير الرسمي وفقا للمعادلة التالية:[3]

$$A.E.S.T = \frac{(M2 - M1)PNb}{M2}$$

حيث: M_1= يمثل الكتلة النقدية للسنة القاعدية

M_2= يمثل الكتلة النقدية للسنة المدروسة

$$\text{سرعة تداول النقود} = \frac{PNb}{M2}$$

وقد إستطاع غوتمان Gutmann أن يقدر حجم الإقتصاد غير الرسمي بما يوازي 196 مليار دولار سنة 1976، وب 250 مليار دولار سنة 1979، وهو ما يمثل 10% من الناتج الوطني الخام.[4]

الإنتقادات

بالرغم من أن هذا الأسلوب يسمح لنا بتقدير سلسلة زمنية حول حجم الإقتصاد غير الرسمي، إلا أنه تعرض لإنتقادات عدة أهمها:

- ليس هناك سبب واضح يبرر بقاء النسبة النقدية (نسبة النقود السائلة / الودائع لأجل) ثابتة على مدى فترات طويلة.

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، ص65

[2] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص96.

[3] براغ محمد، مرجع سبق ذكره، ص93.

[4] [4] Friedrich Schneider, Dominik Enst,Op Cit, P 36.

- أن الإبتكارات في مجال الودائع النقدية Monetary innovation في البنوك مثال ذلك عمليات التحويل الأوتوماتيكي من الودائع تحت الطلب إلى حسابات الإدخار وحسابات now وحسابات super now، قد أثارت تساؤلات حول مدى دقة بعض المقارنات التي تتم عبر الزمن لبعض الحسابات، مثل نسبة الودائع تحت الطلب إلى الناتج المحلي الإجمالي، لأن النسبة الفجوة بين الودائع تحت الطلب والودائع لأجل تأخذ في التلاشي بإدخال هذه الإبتكارات الجديدة في مجال التعامل النقدي.[1]
- ليس هناك ما يبرر تماثل سرعة تداول النقود في كل من الإقتصاد الرسمي و الإقتصاد غير الرسمي، إذ أن طبيعة الأنشطة فيهما قد تختلف.[2]
- إن إختيار غوتمان Gutmann لفترة الأساس حيث لا يوجد إقتصاد غير رسمي لم يكن موفقا، إذ أن ذلك يخالف ما يمكن أن يتوقعه الفرد عن فترات الحرب، حيث تنتشر عمليات الرقابة على الأسعار وإرتفاع مستويات الضريبة، ومن تم الأسواق السوداء.
- يرى البعض أن الزيادة في النقود السائلة قد ترجع أساسا إلى التغيرات الحاصلة في الدخل والإستهلاك ومعدلات الفائدة، وليس إلى نمو الإقتصاد غير الرسمي،[3]كذلك ربما تتأثر نسبة عرض النقود بسبب التغير في أساليب الدفع، مثل التحول من إستخدام النقود السائلة إلى إستخدام الشيكات.[4]
- يرى تانزي Tanzi أن متوسط نصيب الفرد النقود السائلة قد يكون متزايدا من الناحية الإسمية بصورة سريعة، أما عندما تنظر إلى هذه الزيادة من الناحية الحقيقية –بأخذ التغيرات الحادثة في الأسعار في الإعتبار– فإن الزيادة تصبح متواضعة. ويدلل على ذلك بأن متوسط كمية النقود السائلة للفرد في الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية..... عام 1980 تقل عن تلك النسبة 1945.[5]

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص65.

[2] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص96.

[3] نسرين عبد الحميد نبيه ،سبق ذكره، ص67.

[4] نسرين عبد الحميد نبيه، ص67.

[5] قاشي خالد، عرابة الحاج، مرجع سبق ذكره، ص10

- وأخيرا فإنه رغم منطقية الإفتراض بأن النقود السائلة هي الوسيلة المستخدمة لتمويل الإقتصاد غير الرسمي، إلا أنه لا يوجد ما يمنع من إستخدام الأساليب الأخرى في تسوية المعاملات.

2-2-2- أسلوب المبادلات

طور فييج Feige في دراسة عن الولايات المتحدة الأمريكية نظرة بديلة للقياس النقدي للإقتصاد غير الرسمي مستندة إلى العلاقة بين الدخل والحجم الكلي للمعاملات المنجزة سواء في الإقتصاد الرسمي أو الإقتصاد غير الرسمي، إما نقدا أو عن طريق الشيك[1](ومن ثم فقد تم إستبعاد المعاملات التي تتم في صورة مقايضة).

كذلك فقد إفترض أن العلاقة بين النقود والمبادلات علاقة ثابتة. وبما أنه من الممكن قياس الحجم الكلي للنقود (سواء النقود السائلة أو الودائع تحت الطلب) فإنه من الممكن إشتقاق الناتج المحلي الإجمالي بإستخدام الأساليب النقدية ثم خصم حجم الناتج المحلي الإجمالي للإقتصاد غير الرسمي من هذا الناتج لنحصل على تقدير للإقتصاد غير الرسمي. ويمكن تفسير ذلك بالرجوع إلى معادلة فيشر لكمية النقود والتي تأخذ الشكل التالي:[2]

$$MV = PT$$

حيث: M= الرصيد النقدي المتاح (النقود السائلة والودائع تحت الطلب)

V= سرعة تداول النقود

P = المستوى العام للأسعار

T= إجمالي حجم المعاملات

فإذا علمنا كل من M وV من الممكن أن نقوم بحساب (PT) (القيمة النقدية للمعاملات).ذلك أنه إذا كانت نسبة القيمة النقدية للمعاملات (PT) إلى القيمة الإسمية للناتج المحلي الإجمالي معلومة، وبإفتراض أن هذه النسبة ثابتة، فإنه من الممكن تقدير مستوى الناتج المحلي الإجمالي في أي سنة إذا علمنا القيمة النقدية للمعاملات (PT).

[1] **Underground Economy and the Demand for Currency** , http://www.bankofcanada.ca/wpcontent/uploads/2010/06/r944b.pdf , 08/03/2011.

[2] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص70.

وفي ظل غياب الإقتصاد غير الرسمي فإن القيمة الإسمية للناتج المحلي الإجمالي التي يتم تقديرها لابد وأن تساوي القيمة الإسمية للناتج المحلي الإجمالي التي تم حسابها وفقا لبيانات الحسابات القومية.[1]

ويشير فييج Feige إلى أنه قد إختار سنة 1939 كسنة أساس في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث كان معدل الإقتصاد غير رسمي فيها صفر.[2]كما إفترض أن نسبة قيمة المبادلات (PT) إلى القيمة الاسمية للناتج المحلي الإجمالي تعد طبيعية، وهي ثابتة على مر الزمن إذ لم يكن هناك إقتصاد غير رسمي، (حوالي 10.3% حسب تقديرات فييج Feige).[3]

ثم قام فييج Feige بحساب القيمة النقدية للمعاملات لعامي 1976 و 1778. ومن خلال قسمة هذه النسبة على معدل القيمة النقدية للمعاملات / القيمة الإسمية للناتج المحلي الإجمالي، والمحسوب لعام 1939 توصل فييج Feige لتقدير القيمة الإسمية للناتج القومي الإجمالي والقيمة الفعلية المسجلة للناتج المحلي الإجمالي حسب الإحصاءات القومية للناتج، والتي تمثل تقديرا لمستوى الإقتصاد غير الرسمي.[4]

ووفقا لحسابات فييج Feige فإن حجم الإقتصاد غير الرسمي سجل نسبة ما بين 13.2% إلى 21.7% عام 1976، وما بين 25.5% إلى 33.1% من القيمة المسجلة للناتج المحلي الإجمالي عام 1977. وعندما طبق أسلوب المبادلات على الفترة 1939-1968 توصل فييج Feige إلى نتائج سالبة لحجم الإقتصاد غير الرسمي. وكذلك فقد لاحظ أن حجم الإقتصاد غير الرسمي يتناقص خلال فترة الحرب العالمية الثانية.[5]

ولتأكيد النتائج السابقة قام فييج Feige بتكرار التجربة عام 1980 مع إجراء بعض التغييرات تمثلت في:[6]

- إتخاذ سنة 1964 كسنة أساس.
- تمثل نسبة الإقتصاد غير الرسمي فيها 50% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

[1] قاشي خالد، عرابة الحاج، مرجع سبق ذكره، ص10

[2] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص71.

[3] قاشي خالد، عرابة الحاج، ص10.

[4]Friedrich Schneider, Dominik Enst, Op Cit, P 36.

[5] قاشي خالد، عرابة ، ص11

[6] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص71.

- 3/2 من المعاملات تتم نقدا (بنكنوت)، وأن 3/1 الباقي منها يتم بإستخدام الشيكات أو بطاقات الائتمان.
- الدخل المولد لكل دولار في الإقتصاد غير الرسمي يزيد بنسبة 10% عن الدخل المولد لكل دولار في الإقتصاد الرسمي.

وبعد إجراء هذه التعديلات توصل إلى أن حجم الإقتصاد غير الرسمي في أمريكا وصل إلى 28% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1979، وهي بهذا الأسلوب تماثل السابقة.[1]

الإنتقادات

على أن هذا الأسلوب يحمل العديد من نقاط الضعف المرتبطة أساسا بفرضياته نذكر منها:

- إفتراض عدم وجود إقتصاد غير رسمي في سنة الأساس
- إفتراض أن نسبة المعاملات إلى إجمالي الناتج الرسمي ثابتة على مر الزمن (سرعة تداول النقود في الإقتصاد الرسمي والإقتصاد غير الرسمي واحدة).
- علاوة على ذلك، فإنه للحصول على تقديرات موثوق فيها، يجب توفر أرقام دقيقة حول إجمالي المعاملات، وهي مسألة من الصعب تحقيقها في المعاملات النقدية، بالإضافة إلى أن هذا النهج يفترض أن الإختلاف في النسبة بين إجمالي المعاملات والناتج القومي الإجمالي الرسمي ترجع إلى الإقتصاد غير الرسمي، وهذا يعني حجما كبيرا من البيانات مطلوب لإخراج المعاملات المالية التي لا علاقة لها بالإقتصاد غير الرسمي.

2-2-3- أسلوب الوحدات النقدية ذات القيم المرتفعة

تعتمد هذه الطريقة على دراسة فئات العملة في التداول، وتفترض أن إستخدام المعاملات النقدية يكون أسهل في الإخفاء من المعاملات المصرفية، إذ تتطلب هذه الأخيرة إما إستخدام الشيكات أو البطاقات الإئتمانية (أي تتزايد الحاجة إلى النقود السائلة بتزايد حجم الإقتصاد غير الرسمي).

وتبعا فإن معظم المعاملات في الإقتصاد غير الرسمي تتم بإستخدام أوراق نقدية عادة ما تكون من الفئات الكبيرة.[2] وبناءا عليه يتم قياس الإقتصاد غير الرسمي بناءا على التغيرات التي تطرأ على عدد الأوراق النقدية ذات الفئات الكبيرة المطروحة للتداول.

[1] Friedrich Schneider, Dominik Enst ,Op Cit, P 36.

[2] عاطف وليم أندراوس، مرجع يبق ذكره، ص93.

وقد إستخدم هذا الأسلوب في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بتتبع قيم العملة ذات فئة 100 دولار المطروحة للتداول خلال الفترة 1966-1977. إذ تبين أن قيمتها إرتفعت بمقدار 250% مقارنة بالزيادة الكلية في قيمة النقود المتداولة وقدرها 125%، وتعزى تلك الزيادة لنمو الإقتصاد غير الرسمي.[1]

الإنتقادات

تعرض الأسلوب القائم على إشتقاق الإقتصاد غير الرسمي من خلال نسبة الوحدات ذات القيم النقدية المرتفعة للإنتقادات التالية:

- قد تعود الزيادة في إصدار الوحدات النقدية ذات الفئات الكبيرة إلى عوامل ليس لها علاقة بالإقتصاد غير الرسمي، مثل التضخم أو التدهور المستمر في القوة الشرائية للعملة إلى الدرجة التي تجعل عملية إبرام المعاملات باستخدام الوحدات النقدية الصغيرة مشكلة كبيرة بالنسبة للمتعاملين.[2]
- يمكن أيضا إستخدام فئات العملة ذات القيم الكبيرة في المعاملات العادية في تخزين القيمة، وبالتالي فالزيادة في العملات ذات الفئات الكبيرة قد ترجع إلى زيادة الحيازات وليس إلى نمو الإقتصاد غير الرسمي.[3]

إن الأساليب الثلاثة السابقة التي تم إقتراحها لتقدير الإقتصاد غير الرسمي من خلال المدخل النقدي تعاني من نقص أساسي، وهو أن التغيرات في المعدلات النقدية تعزى فقط للتغير في حجم الإقتصاد غير الرسمي. ومثل هذا المدخل يعد معقولا في حالة واحدة، وهي غياب تأثير أي عوامل أخرى على هذه المعدلات. إلا أنه من المعلوم وفقا للنظرية الاقتصادية أن المعدلات النقدية المستخدمة لحساب حجم الإقتصاد غير الرسمي عرضة لتأثير عدد كبير من العوامل منها:[4]

- آثار الأسعار النسبية الناتجة عن التغيرات في تكلفة الإحتفاظ بالنقود السائلة والنقود بشكل عام، أي التغير في معدلات الفائدة، ومعدلات التضخم، ودرجة المخاطرة المرتبطة بالإحتفاظ بالنقود بشكل سائل.
- آثار الدخل

[1] المرجع السابق، ص93.

[2] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص73.

[3] Friedrich Schneider,Domnik Enst , Op Cit, P38.

[4] قاشي خالد، عرابة ، مرجع سبق ذكره.

- التغيرات في الترتيبات المؤسسية، وبصفة خاصة الإستخدام المتزايد للشيكات والبطاقات الإئتمانية
- التغيرات في الأذواق والمتعلقة بإستخدام النقود السائلة أو باقي أشكال النقود.

لذلك ومن أجل القياس الدقيق، وبالتالي التشخيص السليم لظاهرة الإقتصاد غير الرسمي لابد من الأخذ في الإعتبار مختلف العوامل الأخرى التي لها تأثير على حجم وهيكل العملة النقدية المتداولة .

2-2-4- أسلوب التهرب الضريبي والطلب على النقود

تفترض هذه الطريقة، أن أنشطة الإقتصاد غير الرسمي هي نتيجة مباشرة لإرتفاع الضرائب، وما العملة إلا وسيلة لإجراء المعاملات وتخزين الثروة المتراكمة.

ويعد كاغان Cagan أول من إستخدم هذا المنهج، وربط بين الطلب على النقود ومستوى الضرائب (كواحدة من أسباب الإقتصاد غير الرسمي) في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1919-1955. وفي 1977 إستعمل غوتمان Gutmann نفس النظرة، ولكن دون إجراءات إحصائية. ناظرا فقط إلى النسبة بين النقود السائلة والودائع تحت الطلب خلال الفترة 1937-1976.[1]

ثم طور تانزي Tanzi (1980-1983) نظرة كاغان Cagan حيث قدر دالة الطلب على النقود السائلة في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 1929-1980، وإستمر في تطوير هذا النهج خلال السنوات 1986-1999.[2]

وقد قامت إفتراضات تانزي Tanzi على أن صفقات الإقتصاد غير الرسمي يتم عقدها في شكل مدفوعات نقدية حتى لا تترك أي آثار لها أمام الجهات الضريبية، وأن الزيادة في الإقتصاد غير الرسمي تزيد بالتالي من الطلب على النقود. وبالتالي فإن تغيير معدل الضريبة في النموذج لابد وأن يعطي تقديرا لكمية النقود السائلة المرتبطة بوجود الإقتصاد غير الرسمي.[3]

والفكرة الأساسية لنموذج الطلب على العملة هو تحديد طلب مواز لمعادلة العملة يسمح لنا بقياس أثر التغيرات الضريبية على هذا الطلب، وذلك بوضع تقديرين لحيازة العملة:[4]

---

[1] Friedrich Schneider,Domnik Enst ,Op Cit, P31.
[2] Ibid, P32.
[3] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص73.
[4] بودلال علي، **الإقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية: حالة الجزائر دراسة قياسية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد38، صيف 2008.

- التقدير الأول حينما يكون المتغير الضريبي مساو للصفر
- التقدير الثاني حينما لا يكون المتغير الضريبي مساو للصفر

ويطلق على الفرق الموجود بين التقديرين نتيجة لوجود المتغير الضريبي بالنقود غير المشروعة، ويتم حساب سرعة التداول النقدي بقسمة إجمالي الناتج القومي على نسبة النقود المشروعة. أما حجم الإقتصاد غير الرسمي فيحسب بضرب النقود غير المشروعة في سرعة التداول النقدي، ويحدد مقدار التهرب الضريبي بإفتراض الدخول في الإقتصاد غير الرسمي كانت ستخضع للضريبة بنفس متوسط السعر الذي يخضع له الدخل في الإقتصاد الرسمي.

ولتحديد المتغيرات المستقلة للنموذج كان لابد من دراسة العوامل التي تؤثر عليه، وهي إما عوامل هيكلية طويلة الأجل أو عوامل دورية قصيرة الأجل، وبالنظر إلى المعايير القانونية تنقسم تلك العوامل إلى عوامل مشروعة و عوامل غير مشروعة:

1- العوامل المشروعة

لقد حصر تانزي Tanzi العوامل المشروعة في إستخدام البطاقات الائتمانية، درجة التقدم، ودرجة انتشار الفروع البنوك التجارية الأمريكية، ولما كان من الصعب الحصول على سلاسل زمنية فعلية لهذه المتغيرات فقد قام تانزي Tanzi بإستخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (المقاس والدائم) كمقرب لهذه العوامل.[1]

- معدل الأجور والرواتب إلى الدخل الشخصي كمقرب لمتغير الدخل (أي يؤثر تركيب الدخل على النسبة.....).[2]
- معدل الفائدة على الودائع لأجل كمقرب لتكلفة الفرصة البديلة، ومن المتوقع أن يكون لسعر الفائدة تأثير سلبي في الطلب على النقود للإحتفاظ بالنقود ، حيث أن زيادة سعر الفائدة تؤدي إلى زيادة الودائع لأجل-ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها- تخفض قيمة ....[3]

2- العوامل غير المشروعة

أما في تحليله للعوامل غير المشروعة فقد أشار تانزي Tanzi إلى أنه حتى ولو لم يكن هناك ضرائب فسوف تتأثر نسبة العملة ببعض الأنشطة غير المشروعة، والتي عادة ما

[1] بودلال علي، "**مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر: الأسباب والحلول**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد37، 2008.
[2] المرجع السابق
[3] عاطف وليم أندراوس، مرجع يبق ذكره، ص101.

تتحقق باستخدام العملة مثال ذلك الأنشطة المرتبطة بالقمار، وعمليات التهريب السلعي وتوزيع المخدرات. فزيادة الأنشطة غير المشروعة يصاحبها زيادة في النسبة...

وبسبب صعوبة القياس لقصور البيانات المتعلقة بتلك العناصر. ركز تانزي Tanzi في تحليله على دراسة تأثير التهرب الضريبي في نسبة العملة، وذلك بالقدر الذي يتصل بالعوامل القابلة للقياس وحددها بالمنافع التي تعود على المكلفين من جراء عدم دفع الضريبة.[1]

ويمكن قياس تلك المنافع بمستوى الضريبة، ومن المفترض أن ارتفاع مستوى الضريبة يؤدي إلى زيادة استخدام العملة، ويتحدد مستوى الضريبة بثلاث عوامل:[2]

- نسبة حصيلة ضريبة الدخل الشخصي إلى إجمالي الدخل الشخصي.
- السعر الحدي للضريبة على الدخل الشخصي، ويعبر عنه بالسعر المقرر قانونا والمفروض على الشرائح العليا في الدخل.
- المعدل المتوسط للضريبة على الدخل الشخصي المستمد من الودائع، ويراعي إحتساب نسبة إيراد (حصيلة) الضريبة بعد خصم المدفوعات التحويلية من الدخل الشخصي. إذ أنها لا تخضع لضريبة الدخل.

الانتقادات

يعتبر نهج الطلب على النقود أحد الطرق المستخدمة بشكل واسع، وقد تم تطبيقه في كثير من الدول، ومع ذلك فقد أثيرت اعتراضات كثيرة على هذا النهج تمثلت في:

- انتقادات ذات صلة بالإفتراضات التي أقيم على أساسها هذا النموذج منها
  - حساسية النموذج إلى سنة الأساس.
  - تساوي سرعة تداول النقود في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي.
- لا يمكن الجزم أن جميع الصفقات التي تتم في الإقتصاد غير الرسمي يتم دفع قيمتها نقدا. فقد استنتج ايساشن & ستروم Isachsen& Storm من خلال استخدامهما طريقة المسح الشامل أنه في النرويج عام 1980، تم سداد ما قيمته 80% من حجم الصفقات التي تتم في

[1] المرجع السابق.

[2] عاطف وليم أندراوس، مرجع يبق ذكره، ص101.

الاقتصاد غير الرسمي نقدا، وأن حجم الاقتصاد غير الرسمي الكلي (بما فيه المقايضة) أكبر بكثير من المستويات المقدرة آنفا.[1]

- أن العلاقة بين التهرب الضريبي والطلب على النقود كما أشار لها تانزي Tanzi ليست مباشرة بهذه الصورة التي يوحي بها تحليل تانزي Tanzi للعلاقة بين والطلب على النقود التهرب الضريبي. ذلك أن أصحاب الأعمال وفقا للقانون تحت التزام باقتطاع الضريبة على الأجور ومرتبات العمال والموظفين لديهم، وتحويلها إلأى السلطات الضريبية. ومن ثم فمن الممكن أن يحدث اتفاق بين أصحاب الأعمال والمستخدمين على عدم دفع الضريبة، كذلك قد يحدث اتفاق بين الموردين وعملائهم على عدم تسجيل المعاملات بهدف عدم دفع الضرائب المستحقة على السلع المختلفة الأمر الذي يستفيد منه كلا الطرفين.[2]
- أثبت كل من سيليان غارسيا Cilian Carcia، و بارك (Park، وفييج Feige أن الزيادة في الطلب على النقود ترجع بشكل كبير إلى إنخفاض وتباطؤ الطلب على الودائع بدلا من الزيادة في النقود الناتجة عن الانشطة التي تمارس في ظل الاقتصاد غير الرسمي.[3]
- انتقد ديريك بلادس Derek Blades وآخرون مدخل تانزي Tanzi على أساس أن الدولار الأمريكي يستخدم كعملة دولية. وأن تانزي Tanzi كان عليه أن يضع في الحسبان الدولارات الأمريكية التي تستخدم كعملة دولية، ويتم ادخارها وإيداعها نقدا في الخارج. ولا يمكن الإدعاء بأنها متاحة للإستخدام المحلي، ومن ثم فإن نسبة النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب من الناحية الحقيقية أقل من تلك النسبة التي تم استخدامها.[4]
- لا تأخذ التقديرات وفقا لهذا الأسلوب في حسبانها الدخول المستمدة من أنشطة الجريمة، التي تتم لدوافع أخرى غير التهرب من الضريبة.[5]
- أغلب الدراسات تضع نصب عينيها عامل واحد فقط وهو العبء الضريبي كسبب لوجود الاقتصاد غير الرسمي. ولكن هماك عوامل أخرى لم تراعى مثل: مواقف دافعي الضريبة، أخلاقيات الضريبة،... لم تراعى، لأن البيانات الموثوق فيها في أغلب الدول غير متاحة.[6]

---

[1] Friedrich Schneider,Domnik Enst ,Op Cit, P32.

[2] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص73.

[3] Friedrich Schneider, Domnik Enst , Op Cit, P33.

[4] Ibid, P 34

[5] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص79.

[6] عاطف وليم أندراوس، مرجع يبق ذكره، ص104.

وكما هو واضح فإن من المحتمل أن تكون هذه العوامل لديها تأثير أيضا على مدى وحجم الاقتصاد غير الرسمي. بل قد يكون تأثيرها أعلى مما أظهرته أغلب الدراسات.

3- نموذج المتغير الكامن

إن الطرق السابقة المستخدمة في تقدير الاقتصاد غير الرسمي تستند إلى نظرة واحدة، وهي الإعتماد على مؤشر وحيد للتمكن من حصر الآثار المترتبة على وجود الاقتصاد غير الرسمي كالعمالة أو الإنتاج، أو أسواق المال... في حين أن تأثير هذا الاقتصاد قد تظهر في آن واحد في كل من العمالة، الإنتاج، أسواق المال. كما أن هذه الطرق، وفي إطار تحليلها للتغيرات في الاقتصاد غير الرسمي لا تأخذ في الحسبان سوى سبب واحد كمفسر لهذه التغيرات كالعبء الضريبي مثلا،علما أنها قد ترجع لمجموعة متشابكة من الأسباب.

وانطلاقا مما سبق، وعلى مدى 25 سنة الماضية تم تطوير تقنية اقتصادية قياسية تعتبر أن هناك أسباب متعددة وآثار متعددة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي يطلق عليها إسم DIMIMIC، حيث يتم من خلالها تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي كدالة للمتغيرات المشاهدة، والتي يفترض تأثيرها على الاقتصاد غير الرسمي كالعبء الضريبي ، وعبء القواعد التنظيمية والمتغيرات التي تأثر بأنشطة الإقتصاد غير الرسمي كالسيولة، ساعات العمل الرسمية، البطالة،...

وطبقا لهذا النموذج هناك متغير واحد خفي (كامن) هو حجم الإقتصاد غير الرسمي، والذي من المفترض أن يتأثر حجمه بمجموعة من المؤشرات التي توضح مدى إعتماد الاقتصاد غير الرسمي على متغيرات قد تكون مفيدة في توقع حركته وحجمه في المستقبل.[1]

والتأمل بمرور الزمن بين الأسباب $Zit = (i = 1,2,...K)$ وحجم الاقتصاد غير الرسمي Xt ومؤشراته $Yit= (j = 1,2,...P)$ والتي تظهر في الشكل 4:

[1] Friedrich Schneider, Domnik Enst ,Op Cit, P37.

شكل 4: تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي عبر الزمن

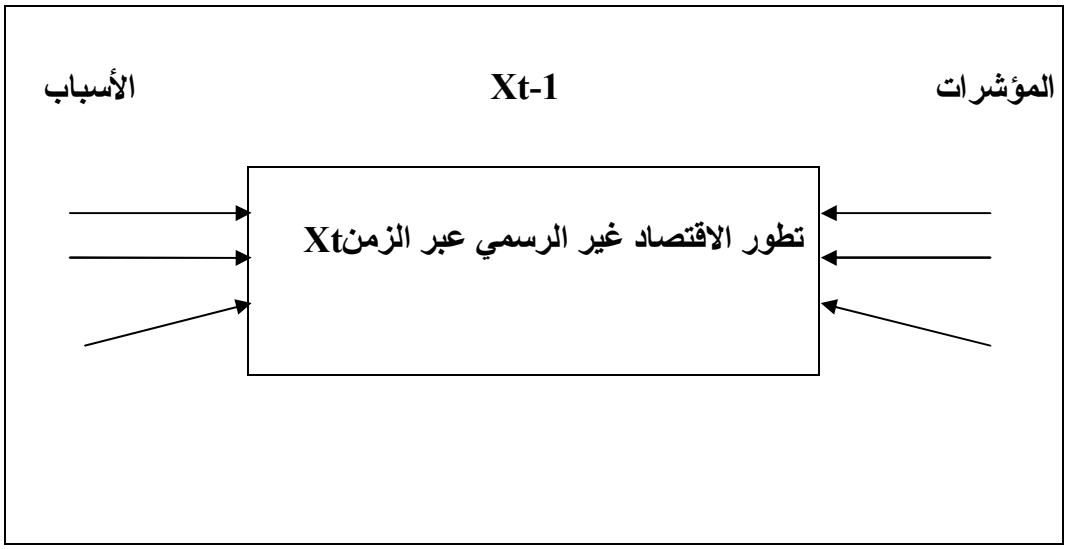

Source: Friedrich Schneider, **The Size of the Shadow Economiesof 145 Countries all over the World:First Results over the Period 1999 to 2003**, Discussion Paper N° 1431, Institute for the Study of Labor, December 2004, P52.

انطلاقا من الشكل السابق فإن التغير في الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن يفسر بمجموعة من الأسباب:[1]

- عبء الضريبة المباشرة وغير المباشرة، سواء الفعلية أو المتوقعة (كما أن ارتفاع الضرائب يعد حافزا قويا للعمل في الاقتصاد غير الرسمي).
- عبء التنظيمات، إذ أن زيادة عبء التنظيم يعد حافزا قويا للدخول في الاقتصاد غير الرسمي.
- مواقف المواطنين اتجاه الدولة، والتي تصف مدى استعداد الأفراد – على الأقل جزئيا– لترك وظائفهم الرسمية ودخول الاقتصاد غير الرسمي.

كما قد ينعكس أي تغيير في حجم الاقتصاد غير الرسمي على المؤشرات التالية:[2]

- المؤشرات النقدية: كلما ارتفعت وازدادت أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، ازداد الطلب على النقود.
- مؤشرات سوق العمل: انخفاض مشاركة العاملين في الاقتصاد الرسمي مؤشر على تزايد مشاركة العاملين في الاقتصاد غير الرسمي.

[1] Friedrich Schneider, Op Cit, P52.

[2] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص86

- مؤشر سوق الإنتاج: الزيادة في الاقتصاد غير الرسمي تعني أن مدخلات الإنتاج (خاصة عنصر العمل) تنتقل خارج الاقتصاد غير الرسمي.

ومن ثم فإن هذا المنهج له العديد من المزايا:[1]

- باعتباره يستعمل مصادر بيانات متنوعة لتحديد كل مكونات النشاط الاقتصادي غير الرسمي، وبالتالي فهو يمثل رصيد هام عند محاولة قياس هذا الاقتصاد.
- يمكن أن يحدد حجم وتطور النشاط الاقتصادي غير الرسمي عبر الزمن.
- امكانية نشره على المستويات الوطنية.

من أهم رواد هذا المنهج هم فراي وويك Frey and Week، فراي وويك هانلور Frey and Week and Hannelore، حيث طبقوا هذا المنهج على مجموعة من دول OECD لسنوات عديدة.[2]

وآخر من استخدم هذا المنهج بأسلوب مطور جيلس Giles وآخرون، حيث قاموا بتقديم نموذج شامل للحصول على مقدار الاقتصاد غير الرسمي في كل من نيوزيلندا وكندا. وتم تقدير منفصل باستخدام نموذج الطلب على النقود للحصول عل معيار لتحويل هذا المؤشر إلى نسبة مئوية.[3]

وعلى عكس الدراسات السابقة فإن جيلس Giles ومن معه أولوا مزيدا من الاهتمام بحركية وعدم ثبات وتكامل بيانات التسلسل الزمني في كلا النموذجين.[4]

فمنهج DIMIMIC يعالج المخرجات على أنها متغيرات كامنة، ويستعمل عدة متغيرات سببية ومؤشرات، وتشمل الأولى على معدلات الضرائب المتوسطي والحدي، التضخم، الدخل الحقيقي، ودرجة التنظيم في الاقتصاد، أما الثانية فهي تتضمن تغيرات في معدل مشاركة قوة العمل فهي تتضمن التغيرات في معدل مشاركة القوى العاملة (الذكور)، ومعدل عرض النقود.

ولقد سمح جيلس Giles ومن معه بوجود سرعات مختلفة لدوران العملات في الاقتصاد غير الرسمي والإقتصاد الرسمي. كما أنه لم تستعمل معادلة الطلب كمدخل لتحديد التغير في الإقتصاد غير الرسمي على مر الزمن، بل إستخدمت فقط للحصول على قيمة الإقتصاد غير الرسمي على

[1] Jamie Alderslade et Autres," **Mesuring the Informal Economy – One Neighborhood at a Time"**, A Discussion Paper Prepared for The Brookings Institution Metropolitan Policy Program, September 2006,P 13

[2] Friedrich Schneider, Op Cit, P52

[3] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، ص87.

[4] دردور أسماء، مرجع سبق ذكره، ص

المدى الطويل، ذلك أن الرقم القياسي للنسبة التي تنبأ بها نموذج DIMIMIC يمكن إستخدامها لحساب مستوى الإقتصاد غير الرسمي بالنسبة المئوية. [1]

ويعد جيلس Giles هو آخر من مزج الطلب على النقود وDIMIMIC وقد نجح في تحقيق بعض التقدم في تقنية تقدير اقتصاد الظل وقد قضى على عدد من نقاط الضعف.

الانتقادات

يعد هذا الإتجاه الأكثر شمولية، حيث أنه يبنى على نموذج سلوكي منظم بشكل جيد، إلا أنه آثار بعض الاعتراضات منها:

- يحتاج إلى قاعدة بيانات ضخمة، وحيث أن هذه البيانات غير متوفرة في أغلب الأحيان (وخاصة للاقتصاديات النامية) فإن هذا المنهج غير قابل للتطبيق.[2]
- حساس جدا للتغيرات في بيانات التقديرات، حيث أن التغيرات البسيطة في قيم المتغيرات (حجم العينة، مواصفات بديلة،...) سوف تؤثر بقوة على التقديرات.
- صعوبة الحصول على بيانات موثوق بها فيما يخص المتغيرات السببية ماعدا الضريبية منها.[3]
- يواجه هذا المنهج صعوبتين في التطبيق:[4]
  - تقدير المعلمة: حيث أن هناك متغيرات نوعية من الصعب تكميمها.
  - غياب الترجيح: حيث أنه يعطي وزنا متساويا لكل المتغيرات التفسيرية رغم أنها قد تكون مختلفة في تفسيرها على الاقتصاد غير الرسمي من سنة لأخرى.

[1] دردور أسماء، مرجع سبق ذكره، ص

[2] منال حسين عبد الرازق المرسى، مرجع سبق ذكره، http://www.ulum.nl/E73.html، 25/02/ 2011.

[3] Friedrich Schneider, "**Shadow Economies and Corruption all over theWorld: New Estimates for 145 Countries"**, www.**economics**-ejournal.org/**economics**/.../2007-9, 10/03/2011.

[4]Philippe Adair, **" Economie Non observée et Emploi Informel dans les Pays de l'Union Européenne : Une Comparaison des Estimations et des Déterminants"**, Erudite.upec.fr/c/document Library/get_file?uuid=efbca52c-499b, 14/03/2011.

المبحث الثالث: آثار الاقتصاد غير الرسمي

إختلفت التصورات حول ضرورة القضاء على الإقتصاد غير الرسمي، أو إتخاذ إجراءات محددة لتطويره. حيث يستند أصحاب الرأي الأول على مجموعة منطلقات تصورية تتمحور في معظمها حول تضاؤل قدرة هذا الإقتصاد على النمو، هدره إمكانيات مادية وبشرية معتبرة، تشويهه لمعظم بيانات النشاط الإقتصادي مثل مستويات التشغيل، البطالة، وأنماط توزيع الدخل....

في حين يركز أصحاب الرأي الثاني بشكل أكبر على أهمية تركيبته وخصائصه، ودور الأنشطة التي تتم ضمنه في ضمان مزيد من التوازن والإستقرار الإقتصادي، الإجتماعي والسياسي، وفي ظل هذا الإختلاف في المواقف النظرية بشأن هذا الإقتصاد، يمكن إستخراج أهم الآثار السلبية والإيجابية لهذا الإقتصاد التي تدعم أو تعيق وجوده في الإقتصاد.

1- الآثار السلبية

إن هذا الإقتصاد يؤثر على جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية كما يلي:

1-1- الآثـــــــار الاقتصادية

توجد العديد من الآثار السلبية للإقتصاد غير الرسمي على مناحي الحياة الإقتصادية نوجزها فيما يلي:

1-1-1- آثاره على سوق السلع و الخدمـــات

تعتبر الأسواق الموازيـــة بؤرة مـــن بؤر الإقتصاد غيـــر الرسمي و التي تنشأ فيها المنافســـة غيـــر متكافئـــة، حيث تكـــون المؤسسات غير الرسميـــة أفضل وضعيـــة مـــن تلك التي تؤدي جميـــع واجباتها الرسميـــة إذا يكـــون لهـــا إمكانيات تمويليـــة هائلـــة

يعتبـــر سوق السلع و الخدمات غير رسمي المكان المفضل لمختلف النشاطات ولا تشمـــل بائعي الأرصفـــة فقط، بل حتى المؤسسات الإنتاجيـــة التي لا تقوم بواجباتها الجبائيـــة وشبـــه الجبائيـــة، مـــن خلال تهربها مـــن القيام بالتصريحات اللازمـــة التي يقرها القانون وتشمـــل الأنشطـــة الاقتصادية في السوق غيرالرسمية نوعيـــن مـــن الأنشطـــة:

- أنشطـــة اقتصادية موجهـــة للاستهلاك.
- أنشطـــة اقتصادية موجهـــة للمنافســـة.

يعتبر النوع الثاني مـــن الأنشطـــة (الأنشطـــة الموجهـــة للمنافســـة)أخطرها على الإطلاق ,إذا يعـــد إخلال بقواعـــد المنافســـة، حيث تصبح المؤسسات المتهربة أفضل وضعيـــة

من تلك التي تؤدي واجباتها الجبائية مقارنة بأسعار المنافسين من مؤسسات الأخرى حيث تكون لها إمكانيات تمويلية هائلة تسمح لها بتحسين جهازها الإنتاجي و تقوية مكانتها في السوق، بخلاف تلك التي تسدد مستحقاتها بأمان .

إضافة إلى كل ما سبق فإن التغاضي عن مثل هذه الأنشطة قد يساهم في توجيه الإقتصاد الوطني نحو إرساء إقتصاد غير رسمي بما تحمله الأنشطة هذه من خطورة، حيث أن المتعاملين في الأسواق غير الرسمية يدخلون في البداية من أجل الحصول على عوائد و مداخيل تؤمن لهم معيشتهم، ولكن بفعل الريوع الكبيرة التي توفرها نشاطات هذه السوق، فإن المتعاملين فيها يتدرجون داخلها حتى تبلغ القمة، وهو ما يؤثر سلبيا على الفرد والمجتمع والإقتصاد ككل وهو ما يوضح الشكل 5:

الشكل 5 : هرم تدرج السلمي لخطورة النشاطات الممارسة في السوق غير رسمية .

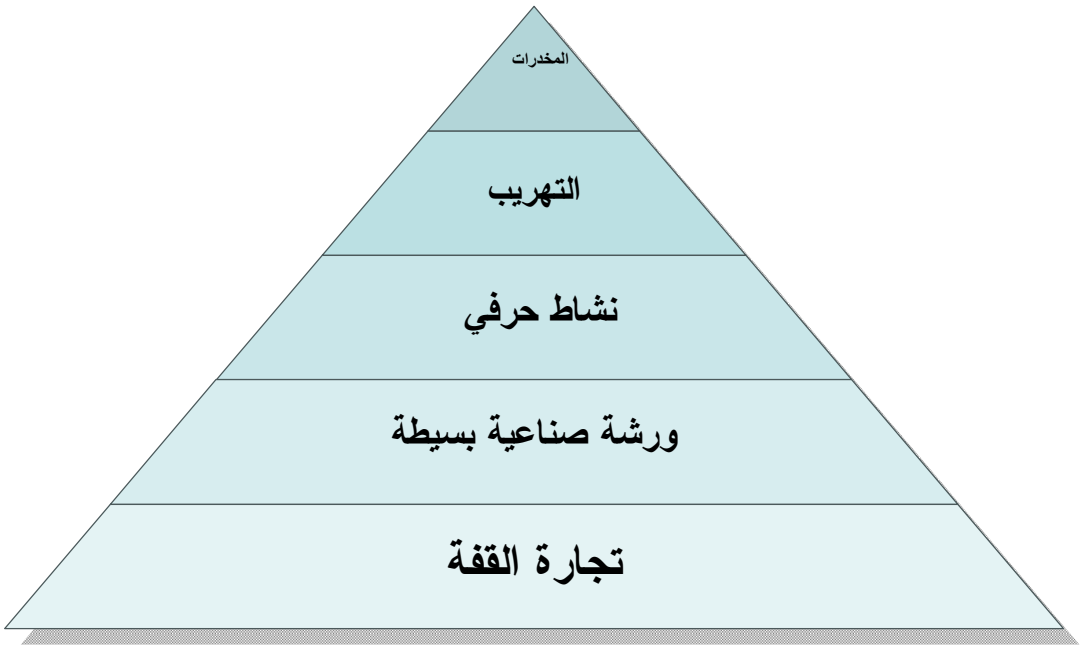

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد لخضرعزي، "مرجع سبق ذكره، ص151.

إضافة إلى آثار سلبية أخرى نوجزها فيما يلي:

- إضعاف هيبة الدولة والتشجيع على التهرب من القانون.
- خسارة الدولة ماديا نتيجة التهرب الضريبي.
- دفع المزيد من الأنشطة للتحول إلى السوق غير الرسمي.

- قد يتسبب في القضاء على صناعات جيدة ومسجلة ، وتصبح الأمر أكثر خطورة عندما يتعلق الأمر بالصناعات الغذائية، إذ أن العاملين في هذا القطاع لا يخضعون لأي نوع من الرسم، وهم في الأغلب يستخدمون خامات مجهولة المصدر، ولا يعرف مدى صلاحيتها.[1]

1-1-2- آثاره على تخصيص الموارد

إن وجود الإقتصاد غير الرسمي يؤثر على أداء الاقتصاد بطرق عدة ومنها تأثيره السلبي على الكفاءة الإقتصادية، حيث أن المنافسة غير العادلة بين الإقتصاد الرسمي والإقتصاد غير الرسمي، تؤدي إلى جذب أكبر قدر ممكن من الموارد إلى الأنشطة التي تكثر فيها هذه الظاهرة حتى ولو كانت هذه الأنشطة ذات إنتاجية ضعيفة.

ويستمر هذا التدفق للموارد الممولة من الإقتصاد الرسمي نحو الإقتصاد غير الرسمي طالما أن معدلات العائد الصافي "بدون ضريبة" أعلى في الإقتصاد الرسمي.[2]

إن التوازن الذي سيصل إليه الإقتصاد في ظل الإقتصاد غير الرسمي يكون أقل من مستوى الأمثل، حيث سيتم توزيع الموارد بصورة تختلف عن هذا الوضع.

فعلى مستوى التحليل الإقتصادي الجزئي يؤدي الإقتصاد غير الرسمي إلى تعديل أسلوب إستخدام العمل والعناصر الأخرى للإنتاج في القطاعات التي تخضع للضريبة والقطاعات غير الخاضعة للضريبة، وذلك بإعطاء ميزة تنافسية في تكاليف عناصر الإنتاج بالنسبة للأنشطة التحتية غير خاضعة للضريبة. إن النتيجة المترتبة على ذلك هو إعادة توزيع الموارد بين الأنشطة الأكثر كفاءة والتي تخضع للضريبة والأنشطة الأقل كفاءة والتي لا تدفع الضرائب. الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الكفاءة في الإقتصاد.[3]

فقد قدر ألن Allen مقدار الفقد في الرفاهية الناتج عن هذه الفروض في التحصيل الضريبي في الولايات المتحدة بحوالي 28% من إجمالي الضرائب عام 1980، أو حوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي.[4]

---

[1] مجدي شرارة وآخرون،"**الخبراء يطالبون حلول غير تقليدية لإقتصاد الظل**"، مجلة مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 14،مصر ،2007.

[2] السوق السوداء، مرجع سبق ذكره ، بتاريخ 2011/03/15.

[3] عادل كدودة،، الزهرة بن بريكة، مرجع سبق ذكره.

[4] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص95.

على أنه تجب ملاحظة أن مدى سلامة التحليل تعتمد على فروق الكفاءة في إستخدام الموارد بين الإقتصاد الرسمي والإقتصاد غير الرسمي. حيث يلاحظ أن التحليل في أدبيات الإقتصاد غير الرسمي يقوم على إفتراض أن كفاءة إستخدام الموارد في الإقتصاد غير الرسمي أقل منها في الإقتصاد الرسمي، وهو إفتراض قد لا يكون صحيحا في بعض الأحيان، وخصوصا في الإقتصاديات التي تعاني من تشوهات ناجمة عن عدم صحة السياسات الإقتصادية المطبقة.

ففي مثل هذه الحالة يترتب على عملية تحويل بعض الموارد نحو الإقتصاد غير الرسمي، وضع الإقتصاد عند مستوى توازن أفضل مما لو تم توجيه الموارد نحر الإقتصاد الرسمي.

1-1-3- آثاره على الإدخار والإستثمار

إن نقص إيرادات الدولة بسبب التهرب الضريبي، والتي يفترض وصولها أو وجودها على مستوى الإدارة الجبائية، والتي تساهم في قيام الإقتصاد غير الرسمي لا يسمح بتكوين إدخار عام، لذلك يحد من مقدرة الدولة على القيام بالمشاريع الإستثمارية التي تقتضيها التنمية، بالإضافة إلى ذلك فإن إنخفاض معدلات الإدخار يجعل الدولة تخفض حجم الإعفاءات الممنوحة في إطار ترقية الاستثمارات، ويترتب على ذلك ركود إقتصادي يتميز بإرتفاع معدلات التضخم والبطالة.[1]

وعليه فحجم الإقتصاد غير الرسمي له أثر كبير على الإدخار سواء بالحد منه أو دفعه إلى تحقيق إدخار إجباري عام عوضا على الإدخار الإختياري.

1-1-4- آثاره على معدل البطالة

إذا كانت مشكلة البطالة أصبحت عالمية فإنها في البلدان النامية تأخذ طابعا شديد الخطورة، ليس فقط لأنها تمس فئات معينة من المتعلمين والشباب، بل لأنها تطرح جدوى الإستثمار المتزايد في التعليم وتكوين رأس المال البشري في غياب الصلة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل، مما عزز توجه هذه الفئات إلى الإقتصاد غير الرسمي، لما يلعبه هذا الأخير من دور في استيعاب هذه الفئات التي لم تفلح في الحصول على منصب شغل في الإقتصاد الرسمي

وبما أن هذه العمالة غير المسجلة لا تظهر في إحصائيات البطالة غالبا، فإن معدلات البطالة في الإقتصاد تصبح مغالي فيها، فعلى سبيل المثال يشير غوتمان Gutmann إلى أن حوالي ربع قوة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية تعمل في – أو لها صلة– بالإقتصاد غير الرسمي، سواء

[1] عيسى بلخوخ، مرجع سبق ذكره، ص37.

كانوا أفراد يعملون وظائف إضافية بالإضافة إلى عملهم الرسمي في هذا القطاع، وهؤلاء يمثلون حوالي 80% من العاملين في الإقتصاد غير الرسمي. أما النسبة الباقية فتعمل في الإقتصاد غير الرسمي بصفة أساسية.[1]

والبيانات غير الصحيحة والمعلومات غير الكاملة عن معدلات البطالة تؤدي إلى عدم التقييم الصحيح للأداء الإقتصادي، ومن ثم إلى تشخيص غير سليم للظاهرة، وبالتالي اتخاذ إجراءات خاطئة للقضاء عليها. فالإقتصاد الذي يعمل في مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل- بينما من الناحية الواقعية قد يكون مستوى البطالة أقل من المستوى المسجل- يعني اتخاذ إجراءات توسعية أكثر من اللازم لموجهة هذه المشكلة بما يترتب على ذلك من مضاعفة للآثار التضخمية،[2] فعدم تيقن الدولة بالحجم الفعلي للقوة العاملة وهيكلها وتوزيعها على الأنشطة الإقتصادية يجعلها غير قادرة على مواجهة هذه المشكلة بشكل سليم.

مما يثير التساؤل التالي: ما هو سبب هذا التحيز في البيانات الرسمية عن البطالة؟

إن الخطأ في تحديد الدقيق لمعدل البطالة قد يرجع إلى كونه يقوم على أساس المسح الذي يعتمد على إجابات أفراد لا يقولون الحقيقة فيما يتعلق بحالتهم الوظيفية.

على أن نتائج هذا الإفتراض قد تكون خطيرة ولا يمكن الإستهانة بها. ذلك أن الأفراد الذين يسجلون ضمن الأفراد الذين يحصلون على إعانات بطالة أو غيرها من المدفوعات التحويلية عادة ما يفترض أنهم يبحثون عن عمل. وإذا فرض بأنهم لا يبحثون على عمل فإن حقهم في الحصول على هذه الإعانات قد يتوقف، ولكن بعض هؤلاء لا يبحثون عن عمل فعلا ، وبالتالي فإن حقهم في الحصول على هذه الإعانات قد يتوقف، وبالتالي يحصلون على هذه المدفوعات بالاحتيال. من ناحية أخرى فإن البعض الآخر قد يمارس الأنشطة الإجرامية التقليدية مثل السرقة، النشل، توزيع المخدرات... مثل هؤلاء عادة ما لا يدعون أنهم يمارسون أعمالا تخرق القانون وعادة ما تكون إجاباتهم في مسح العمالة بأنهم يبحثون عن عمل، ومن ثم يصبحون ضمن إحصائيات البطالة الرسمية.[3]

---

[1] عادل كدودة، الزهرة بن بريكة، "**الإقتصاد غير الرسمي: مفهومه، أشكاله، قياسه، أسبابه، معالجته**"، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار وسبل الترويض (المداخل القياسية)، سعيدة، 21/20 نوفمبر،2007.

[2] سوزي عدلي ناشد،" **الإتجار في البشر بين الإقتصد الخفي والإقتصاد الرسمي**"، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2005، ص67.

[3] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص87.

وبما أن الإقتصاديين مجرد مستخدمين للبيانات، فإن معظم الإقتصاديين يدخلونها في إطار نماذج قياسية بدون إعتماد لهذا التحيز في البيانات، وكنتيجة لذلك فإن نتائجهم تكون متحيزة.

وبالتالي فالإشكالية هنا كيف يتم الاستدلال على معدلات الإقتصاد غير الرسمي ضمن معدلات البطالة؟، أو بعبارة أدق كيف يتم التأكد من أن الذين يعملون في الإقتصاد غير الرسمي تسجيلهم بالفعل على أنهم عاطلين؟

إن تحديد حجم العمالة غير الرسمية ضمن معدلات البطالة هي مسألة تخمينية. إذ أن تقديرات حجم الإقتصاد غير الرسمي غالبا ما يشار إليها كنسبة مؤوية من إجمالي الناتج المحلي أو بقيم نقدية، وتحويل هذه الإحصائيات إلى عدد من الوظائف يتطلب معلومات عن معدلات العمل إلى معدل الإنتاج. ولكي نقدر تأثير ذلك على المستوى الحقيقي للبطالة من الضروري معرفة هؤلاء الذين تم تقديرهم على أنهم يعملون في الإقتصاد غير الرسمي بأنهم مسجلين بالفعل على أنهم عاطلين، علما أن بعض هؤلاء الذين يعملون في الإقتصاد غير الرسمي ربما لهم وظائف أو أعمال ثابتة يقومون بها في الإقتصاد الرسمي فهؤلاء يقومون بأداء وظيفتين.[1]

ففي 1976 قدر غوتمان Gutmann الإقتصاد غير الرسمي الأمريكي ب 176 بليون دولار يقابلها 8.2 مليون وظيفة، واستنتج أخيرا أن معدل البطالة الرسمي في أوت 1976 وقدره 20% هو في الواقع 4.5% فقط.[2]

ومع ذلك يشير كاسيل Cassel أن سياسة الاستقرار يجب أن يركز على معدل البطالة المسجلة رسميا طالما كانت الهجرة إلى الإقتصاد غير الرسمي هي نتاج البطالة في القطاع الرسمي، ويضيف قائلا بأن البطالة هي التي تدفع العمال للعمل في الإقتصاد غير الرسمي، وليس الإقتصاد غير الرسمي هو الذي يقودهم إلى تسجيل أنفسهم على أنهم عاطلين.[3]

1-1-5- تشويه المعلومات

وكنتيجة لكل ما سبق فإن وجود الإقتصاد غير الرسمي يترتب عنه تشويه بيانات الناتج المحلي، مستويات التشغيل، البطالة، مستويات الدخل، التضخم...

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص169.

[2] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، ص 171.

[3] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص82.

وبالتالي فإن درجة إعتمادية البيانات الرسمية ستنخفض وتكون المؤشرات الإقتصادية غير مناسبة لصنع السياسات الإقتصادية، وعندما تكون الإحصائيات الإقتصادية متحيزة فإن الإقتصاديين يقومون بإجراء توقعات خاطئة وتقديم تحليل غير صحيح لصانعي السياسات، والذين بدوهم يأخذون سياسات خاطئة للتعامل مع المشاكل المختلفة. وعندما تكون التوقعات معيبة والسياسات غير مناسبة، فإن النتائج تأتي على عكس المتوقع.

ولأن القرارات الإقتصادية المرتبطة بالسياسة تقوم أساسا على المؤشرات الإقتصادية الرسمية والتي لا تأخذ الإقتصاد غير الرسمي في الإعتبار، فإن كفاءتها يصبح مشكوك فيها.

وبناءا عليه فإن النتيجة الطبيعية للبيانات غير الصحيحة والسياسات غير المناسبة، هي تطبيق سياسات غير مثالية، والتي سوف يترتب عنها آثارا إقتصادية غير مناسبة، وبالتالي فإن النتائج المترتبة على السياسة سوف تكون أقل مما هو مطلوب، أو قد تكون النتائج معاكسة.

1-1-6- آثاره على النمو الإقتصادي

يتسبب الإقتصاد غير الرسمي في عدم دقة المعلومات والبيانات المتاحة حول معدلات النمو الإقتصادي. فعندما يتواجد أن معدلات النمو الحقيقي في الإقتصاد سوف تختلف عن معدلات النمو المسجل- فإذا كان كل من الإقتصاد الرسمي وغير الرسمي ينموان بصورة متوازنة فإن التحيز يصبح صفرا- أما إذا تعدى معدل النمو الإقتصاد غير الرسمي معدل نمو الخاص بالإقتصاد الرسمي، فإن معدل النمو الإقتصادي العام في الإقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع والعكس. ومن ثم يظهر تشوه المؤشرات الإقتصادية في صورة تقديرات أقل من الواقع، أو تقديرات مغالي فيها في معدل النمو الإقتصادي.[1]

إن الدراسات توضح أن تقديرات معدلات نمو الناتج المحلي في الإقتصاد غير الرسمي في الكثير من الدول تفوق تلك الخاصة بالإقتصاد الشرعي، على سبيل المثال فقد بلغت معدلات النمو الإسمي للناتج في الإقتصاد غير الرسمي وفقا لغوتمان Gutmann ما بين 8.1% و 8.3% بالمقارنة 7.9% للإقتصاد الشرعي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1939-1976.[2]

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص172.

[2] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص82

ويشير ديسبورغ Duisburg إلى أنه في الولايات المتحدة الأمريكية كان النمو في المدى الطويل لكل من الإقتصاديين يجري على نحو متماثل، ففي بعض الأحيان كان الإقتصاد غير الرسمي ينمو على نمط مخالف لنمط الإقتصاد الرسمي، إذ أنه في الوقت الذي كان في حالة رواج وانتعاش، والعكس صحيح.[1]

2-1- الآثار المالية

1-2-1- الآثار على السياسة المالية

إن وجود الإقتصاد غير الرسمي يعني أن الطلب على النقود لغرض إجراء المعاملات في هذا الإقتصاد من الدوافع الأساسية للإحتفاظ بالنقود. إلا أن مثل هذا الطلب على النقود ليس حساسا للتغيرات في معدلات الفائدة، لأن الحاجة إلى تجنب دفع الضريبة والرغبة في عدم الكشف عن ممارسة أنشطة خفية قوية للغاية. وعلى ذلك تقل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة في الإقتصاد ككل يعتمد ذلك على حجم الإقتصاد غير الرسمي.[2]

كذلك فإن نسبة النقود السائلة المستخدمة في الإقتصاد غير الرسمي تعتبر مرتفعة مما يؤدي إلى ضخ قدر من النقود "الكتلة النقدية" وهو ما ينتج عنه ما يلي:[3]

- زيادة مفرطة في الأسعار، إرتفاع غير طبيعي، دون أن يقابله زيادة في الإنتاج.
- ظهور التضخم بمختلف أنواعه.
- نقص القدرة الشرائية للمواطنين وتدهورها.
- تغير نمط الإستهلاك.
- إنخفاض الصادرات في البلاد مما يؤدي إلى قصور في الحصول على العملة الصعبة.

كذلك فإن وجود الإقتصاد غير الرسمي يؤثر على الأساس النقدي، أي إحتياطات البنوك والنقود السائلة، والتي يفترض أنها تحت تحكم وسيطرت البنك المركزي، وبما أن هذه النسبة تعد مرتفعة نتيجة إستخدامها لتمويل نشاطات الإقتصاد غير الرسمي، فإن سياسة البنك المركزي ليس لها تأثير مباشر على ذلك الجزء من الأساس النقدي.

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، ص173.
[2] عادل كدودة،، الزهرة بن بريكة، مرجع سبق ذكره.
[3] عيسى بلخوخ، مرجع سبق ذكره، ص 31 ص32

ولهذا الحد، فإن سياسة البنك المركزي لابد من تحليلها في ضوء آثارها على احتياطات البنوك والجزء المتبقي من النقود السائلة المستخدمة بواسطة الإقتصاد غير الرسمي. فإذا كانت السياسة النقدية متشددة، فإن ذلك يؤدي إلى تقليل الاحتياطات البنوك وكذلك الكمية المحتفظ بها من النقود السائلة المستخدمة في الإقتصاد غير الرسمي. إلا أن ذلك لا يقلل من الكميات المحتفظ بها من النقود السائلة لأغراض إجراء المعاملات في الإقتصاد غير الرسمي إلا إذا ترتب عن السياسة الحكومية تخفيض في حجم الإقتصاد غير الرسمي نفسه.[1]

1-2-2- فقدان حصيلة الضرائب

بإعتبار أن الضريبة وسيلة من الوسائل المالية للدولة التي تستعملها تبعا للظروف والحاجات الراهنة، وذلك تنفيذ خططها، وتحقيق أغراضها المختلفة إقتصادية، إجتماعية، سياسية...

وانطلاقا من ذلك فإن أول وأهم الآثار السلبية التي تترتب على وجود الإقتصاد غير الرسمي، هي أن جانبا من الدخل الذي تم توليده داخل هذا الإقتصاد لا يدفع عنه ضرائب، مما يشكل إخلالا بقاعدة "العدالة" في فرض الضريبة، ويحدث ذلك عندما يقوم بعض الأفراد بإخفاء حقيقة دخولهم أو طبيعة أعمالهم التي يقومون بها وعدم الكشف عنها للإدارة الضريبية.[2]

وعندما يصبح حجم الإقتصاد غير الرسمي جوهريا فإنه يؤدي إلى فقد جوهري، وهو ما يعد إضرار بالخزينة العامة للدولة، بحيث يفوت على الدولة جزءا هاما من الموارد المالية، ويترتب على ذلك عدم قيام الدولة بالإنفاق على الوجه الأكمل، وبالتالي تصبح الدولة عاجزة عن أداء واجباتها اتجاه مواطنيها، وفي ظل عجز الميزانية تضطر الدولة إلى الإقتراض.[3]

كما يترتب على وجود الإقتصاد غير الرسمي عدم تحصيل بعض الضرائب مثل الضريبة على القيمة المضافة وضريبة المبيعات، حيث قدرت إدارت الضرائب IRS في الولايات المتحدة مستوى الخسارة الناتج عن التهرب الضريبي بسبب الإقتصاد غير الرسمي بحوالي 40–42 مليار دولار عام 1976. أما 1980 فقد قدرت خسارة الضريبة على الدخل الناتجة عن وجود الإقتصاد غير الرسمي ما بين 86–90 مليار دولار، وهو ما يعني أن خسارة الضريبة على الدخل الناتجة عن وجود الإقتصاد غير الرسمي تمثل 30% تقريبا من إجمالي حصيلة الضرائب على الدخل.[4]

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص92.

[2] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص155.

[3] ناصر مراد ، مرجع سبق ذكره، ص162.

[4] عادل كدودة،، الزهرة بن بريكة، مرجع سبق ذكره.

1-2-3- الدين العام

إن نقص الإيرادات والذي مرده التهرب الضريبي يؤدي إلى وقوع إختلال مالي، ومنه العجز في الميزانية العامة – التي يشترط فيها أن يتوازن الإيراد مع الإنفاق– خاصة في الدول النامية التي تعتمد بشكل أساسي على الضرائب لتغطية نفقاتها المتزايدة.

ولذلك نجد فجوات كبيرة تسجلها الميزانية تعود في أغلب الأحيان إلى نقص في المردود الضريبي الناتج عن تزايد حجم الإقتصاد غير الرسمي، ولسد تلك الفجوات والإختلالات المالية تلجأ هذه الدول إلى البحث عن مصادر أخرى للتمويل كاللجوء للإقتراض، إلا أن هذا الإتجاه قد يسبب مخاطر وآثار وخيمة على الإقتصاد القومي تتمثل في: [1]

- عبء ميزان المدفوعات، وذلك في حالة السداد، وتحمل الأجيال المستقبلية أعباء القروض العامة، خاصة إذا استخدمت كمصاريف إستهلاكية. أما إذا استخدمت لتمويل المشروعات الإستثمارية، فإن هذا العبء يكون ضعيفا.
- إستلزام ووجود تدابير الدولة للمورد المالي المالي لتسديد القروض، مما ينتج عنه ضغط على عناصر الإنفاق العام، مما يقلل القدرة الشرائية للمستفيدين من هذا النوع من الإنفاق.
- تقلص النشاط الإنتاجي نتيجة الإستخدام للأموال أو قروضها للدولة بغية للحصول على فوائد وضمان سدادها، وحصول المقرضين على مزايا
- فقدان الثقة في الدولة نتيجة لعدم القدرة على سداد ديونها، وبالتالي عزوف الهيئات المالية والأفراد على قرضها

إضافة إلى كل ما سبق فإذا إستمدت الأموال من القروض فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب في المجتمع بفعل القوة الشرائية الجديدة ، تختلف بإختلاف مستوى التشغيل السائد. ففي حالة التشغيل الكامل فإن هذه الزيادة تنعكس في جهاز السعر (أي تؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار)، أما في حالة الإستخدام غير التام للموارد تؤدي الزيادة في الإنفاق العام إلى زيادة الإنتاج عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة، ولكن هذه الزيادة تنعكس في جهاز السعر عندما يكون الجهاز الإنتاجي غير مرن (وجود موارد عاطلة)، إلا أن التمويل عن طريق القروض غالبا ما ينعكس في جهاز الأسعار أكثر من جهاز الإنتاج خاصة في الدول النامية.[2]

[1] حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1992، ص71 ص72.
[2] عيسى بلخوخ، مرجع سبق ذكره، ص32

1-2-4- معدل التضخم

يعني وجود الإقتصاد غير الرسمي أن معدل التضخم سيكون مغالى فيه، حيث ستميل الأسعار في الإقتصاد غير الرسمي إلى التزايد بمعدلات أقل من تلك السائدة في الإقتصاد الرسمي بصفة خاصة عندما يكون الإقتصاد غير الرسمي منافسا للإقتصاد الرسمي في تقديم نفس الخدمات. نأخذ جوانب الإستجابة للزيادة في الأسعار هو زيادة حجم نشاط الإقتصاد غير الرسمي، إذ أنه من المتوقع أن تكون أسعار السلع في الإقتصاد غير الرسمي أقل من الأسعار في الإقتصاد الرسمي بأعبائه الضريبية والإجرائية، وعلى العكس من ذلك فإنه من المتوقع أن تكون الخدمات محددة مع وجود فائض كبير في الطلب على السلع والخدمات، مثال ذلك الدقيق والإسمنت والخشب وحديد التسليح أو حالة المساكن المؤجرة.[1]

وفي مثل هذه الحالات يحدث تحيز في بيانات التضخم، لأن سلة السلع التي يحسب على أساسها الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لا تتعامل مع الإقتصاد غير الرسمي كحقيقة واقعة، وإنما يتم الحساب على أساس الأسعار الرسمية لهذه السلع والخدمات. وهكذا يمكننا أن نواجه حالة من إثنين إما المغالاة في معدل التضخم، وإما أن تظهر معدلات التضخم بأقل من الواقع.

1-3- الآثار الإجتماعية

1-3-1- على المجتمع

- إن الإقتصاد غير الرسمي يحد من سلطة الدولة، بل ويحطمها، وذلك بتعويد الأفراد على العيش في مخالفة دائمة. ساعيا إلى تعميق التفاوت بين الأفراد الملتزمين بالقانون وأولئك الذين لا يتحملون أي نوع من الأعباء والمسؤوليات المفروضة في الإطار الرسمي، وبالتالي تعميق الهوة بين الطبقات الإجتماعية المختلفة، مساهما في خلق جو من الخداع بين أفراد المجتمع وإستفحال مظاهر الإنحطاط المدني فيما بينهم وجعله بذلك الأسلوب عادة متفشية في المجتمع.
- إن ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي أنتجت ثقافة جديدة هي ثقافة "الفردية" و"الربح السريع" لصغار المنتجين (حيث لا يتحملون أي نوع من الأعباء). هذه الثقافة تترجم في بروز إيديولوجية جديدة في مجتمعات مضادة للمجتمعات القائمة، والتي تعتمد على أخلاقيات

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص90.

وسلوكيات كالرشوة مثلا إعتقادا منهم بأن هذه الأخيرة مهما إرتفعت تكاليفها فهي أقل وأخف من تكاليف الإلتزام بالقانون.

- يؤدي نمو الإقتصاد غير الرسمي إلى عدم تحقيق عدالة في توزيع الأعباء، حيث أنه بضآلة حصيلة الضرائب تتأثر الخزينة العمومية، مما يحتم على الدولة فرض ضرائب وزيادة سعر الضرائب مما يشجع على زيادة الضرائب، وبالتالي زيادة العبء الضريبي لدى الذين يؤدون إلتزاماتهم الضريبية على أكمل وجه.[1]
- يساهم الإقتصاد غير الرسمي في توليد هياكل إجتماعية جديدة أهمها ما يتعلق بتعميق مجتمع الإستهلاك داخل المجتمع، والذي يتميز بالخروج على قواعد الرشادة الإقتصادية في الإنفاق، نمو الطلب على السلع الإستهلاكية وزيادة الإستهلاك الترفي ونمو فئات إجتماعية تساهم بدور أساسي في عملية الإستهلاك وذات دور أقل في عملية الإنتاج، وقد يترتب على ظهور تلك الفئات تعديل في المراكز بالنسبة لأفراد المجتمع والتأثير في العلاقات الإقتصادية والإجتماعية، مما يهدد الإستقرار الإقتصادي.[2]
- وأخطر ما يواجه المجتمع الذي يضطر أفراده للعمل خارج الإطار غير الرسمي هو طمس الحدود بين ما هو شرعي وبين ما هو غير شرعي، بما ينتج عنه خلط بين الأبرياء والمجرمين وبين الشرفاء والفاسدين، فيتآكل النظام العام للمجتمع تدريجيا، وينكمش إحترام المواطنين للقانون والشرعية، ويتجه المجتمع للغموض والإنهيار التدريجي.[3]

1-3-2- على الأفراد

- إنتشار عمالة الأطفال في هذا الإقتصاد يؤثر سلبا في التنمية البشرية بصفة عامة، ويؤدي إلى إنتشار الأمية بين الأفراد مما يضعف القدرات الإنتاجية لهم، فضلا عن المشاكل الإجتماعية التي تنتشر وسط هؤلاء الأفراد الأميين.[4]

---

[1] عيسى بلخوخ، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2] عوض الله صفوة عبد السلام عوض، "**الإقتصاد السري: دراسة في آليات الإقتصاد الخفي وطرق علاجه**"، دار النهضة العربية، القاهرة، مضر، 2002، ص68.

[3] وائل نوارة، **الإقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية**، مجلة مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 14، مصر، 2007.

[4] عبد المعطي لطفي عبد المعطي، **"القطاع غير الرسمي- التحديات والحلول-"**، مجلة مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 14، مصر،2007.

- بإعتبار أن الأرباح والمكاسب المحققة من خلال ممارسة الأعمال في الإقتصاد الرسمي، فإن هذا يشجع التلاميذ والطلاب على ترك المقاعد الدراسية والتوجه للعمل غير الرسمي، خصوصا أن مصير المتعلمين أصبح مجهولا، بحيث أن أغلبية المتخرجين بطالين، الأمر الذي أدى إلى تطور مثل هذه الأفكار، وإنخفضت الرغبة في التعليم.[1]
- الظلم الإجتماعي والسيطرة، عدم الإستقرار، ضياع الحقوق... وغيرها من المشاكل التي يعاني منها كافة العاملين في هذا الإقتصاد، ويظهر ذلك سواء من نوعية النشاطات الممارسة من طرفهم والتي لا تحتاج إلى تأهيل كباقي القوى العاملة، أو في مختلف الممارسات والضغوطات التي تتعرض لها هاته الفئات من الجهات الحكومية والمنعكسة في غياب التأمينات والحماية، وكذلك المطاردات والتغريم التي تتعرض لها سواء من الجهات الحكومية أو مؤسسات الإقتصاد الرسمي،[2]وما المشاكل التي نسمعها من بائعة الخضر التي تسرع بالإختباء كلما مرت سيارة البلدية، ونجدها لدى بائع الفاكهة الذي يشكو من ضياع حقوقه لدى تاجر الجملة وتعمد هذا الأخير الضغط عليه، وإستغلال ضعفه لعمله خارج الإطار الرسمي[3] إلا دليل على وجود عدة أشكال للتبعية والسيطرة الممارسة واقعيا.
- الإخلال بالعدالة في توزيع الدخول في المجتمع، حيث تحظى بعض فئات العاملين في هذا الإقتصاد مثل السماسرة والوسطاء، وتجار الأراضي، العقارات والمهربين وتجار السوق السوداء... وغيرهم من أصحاب الدخول الخفية بإرتفاع كبير في مستويات دخولهم، هذا في الوقت الذي يتضرر فيه أصحاب الدخول الثابتة. ومؤدى ذلك صعود بعض الفئات من أصحاب الدخول الخفية إلى أعلى درجات السلم الإجتماعي بسبب زيادة الدخل والثروة. في حين يتضاءل المركز النسبي للفئات المتوسطة والفقيرة في الدخل.[4]

[1] جباري شوقي، "**الإقتصاد غير الرسمي في ميزان الفقراء والدولة**"، ملتقى وطني حول تأثير الإقتصاد غير الرسمي على الإقتصاد الرسمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 03/02 نوفمبر 2010،.

[2] سليمة بوخيط ، مرجع سبق ذكره، ص73.

[3] محدي شرارة، مرجع سبق ذكره.

[4] عوض الله صفوة عبد السلام عوض، مرجع سبق ذكره، ص98.

2- الآثار الإيجابية

تركز معظم الدراسات التي تمت حول الإقتصاد غير الرسمي أساسا على الجوانب السلبية التي يحملها وجود مثل هذا الإقتصاد سواء على مستوى التحليل الإقتصادي الكلي أو الجزئي. إلا أن ذلك لا يعني أنه لا توجد آثار إيجابية لهذا الإقتصاد، نذكر منها:

- يشير مروس& سميث Mirus & Smith إلى أن هناك بعض الفوائد المرتبطة بوجود الإقتصاد غير الرسمي على المستوى الوطني. ذلك أن قدرة هذا الإقتصاد على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب تجعل هذا الإقتصاد أكثر ديناميكية. ومن ثم أكثر قدرة على الإستجابة بسرعة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة بالإقتصاد الرسمي.[1]
- تعتبر القدرة الإستيعابية التي يتمتع بها هذا الإقتصاد غير الرسمي من أهم أدواره على الإطلاق، فرغم ما يوفره هذا الإقتصاد من مداخيل غالبا أقل من مستوى مداخيل الإقتصاد الرسمي، ورغم الظروف الصعبة التي تمارس فيها فئات الإقتصاد غير الرسمي أنشطتها والتي تصل أحيانا حد المخاطرة، إلا أن يمكننا من تجنب الآثار الإجتماعى غير المرغوب فيها المتأتية من ظاهرة البطالة، يلعب دور المهدئ الإجتماعي للبطالة التي يمكن أن تؤدي إلى إنحرافات خطيرة قد تهدد الإستقرار الإقتصادي.
- إن وجود إقتصاد غير رسمي كبير الحجم ومنتج وديناميكي ضرورة لعملية الإستقرار الإقتصادي في الإقتصاديات الحديثة، خصوصا مع تزايد درجات الجمود في الإقتصاد الرسمي.خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار أن بعض جوانب الجمود في الإقتصاد قد تؤدي إلى رفع معدلات الإفلاس بين المنشآت ورفع معدلات البطالة[2]، وهذا بحكم الصفات التي تميز الإقتصاد الرسمي من نقص في المرونة وعدم تلبيته لحاجات الشرائح محدودة الدخل، وكذا العلاقة التي تربطه بنظام إقتصادي عالمي مسيطر بممارساته وضغوطاته ، وعليه أصبح الإقتصاد غير الرسمي يؤدي دور البديل للإقتصاد الرسمي إنتاجيا، بحيث وفي الهند يساهم الإقتصاد غير الرسمي من الناحية الإنتاجية بثلث (1/3) الناتج الصناعي، وحوالي 90% في

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص
[2] عادل كدودة،، الزهرة بن بريكة، مرجع سبق ذكره.

التجارة، و60% في مجال النقل. في حين يوفر في تنزانيا فرص دخل أحسن من تلك التي يوفرها القطاع الحكومي.[1]

- يستكمل الخلل البنيوي في القوانين والنظم الأمامية بقوانين ونظم خلفية موازية تسمح بتقديم الخدمات والسلع والقنوات التي يحتاجها المواطنون في حياتهم اليومية.[2]
- الإقتصاد غير الرسمي لا يخضع لكثير من الأعباء البيروقراطية، وبالتالي يحافظ عى تنافسية إقتصاد الدولة في ظل تزايد الأعباء البيروقراطية بالمقارنة بالدول الأخرى.[3]

[1] سليمة بوخيط، مرجع سبق ذكره، ص57.
[2] وائل نوارة، مرجع سبق ذكر.
[3] المرجع السابق.

خاتمة الفصل الثاني

تناولنا خلال هذا الفصل دراسة مجموعة أسئلة تدور في مجملها حول السؤال الرئيسي التالي: ما مدى وجود الإقتصاد غير الرسمي، وما هي أفضل الطرق لقياسه؟، وكما رأينا فإنه ليس من السهل الإجابة على هذا السؤال، حيث يتفق دارسوا الإقتصاد غير الرسمي على صعوبة قياسه لأنه أصلا خفي، إلا أن ذلك لم يمنعهم من محاولة وضع إجابة مناسبة، بل إنهم طوروا الكثير من الطرق والأساليب والنماذج التي تهدف إلى الكشف عن حجم ونوعية الأنشطة غير الرسمية، ورغم النقد الذي وجه إلى هذه الطرق والنماذج، إلا أنها تشكل أفضل دليل على وجود ونمو النشاط الإقتصاد غير الرسمي.

على أن تعدد أساليب قياس حجم الإقتصاد غير الرسمي وإختلافها قد أدى إلى نتائج وإستنتاجات شديدة التباين عن حجم هذا الإقتصاد ونموه في بلد معين وفي فترة زمنية محددة. الأمر الذي يفرض ضرورة توخي الحرص عند إستخدام التقديرات لأغراض المقارنة أو تقييم السياسات، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن الأساليب والنماذج المقترحة أعلاه والمستخدمة في قياس ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي في معظمها ظهرت وترعرعت في الإقتصاديات الغربية المتقدمة، والتي تختلف في تركيبتها وخصائصها عن الإقتصاديات النامية، مما يطرح إشكالية نظرية ومنهجية عن جدوى تطبيق هذه المناهج عند تحليل الإقتصاديات النامية، والتي تنتمي الجزائر إلى مجموعتها.

الفصل الثالث

الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر

تمهيد

الجزائر كغيرها من البلدان النامية تعاني من آفة الإقتصاد غير الرسمي، التي تطورت متخذتا صورا وأشكالا وأبعادا متعددة، لكن الملفت للإنتباه هو التغير الملاحظ في مسار وحجم هذه الظاهرة. فعلى الرغم من أنها ظهرت وترسخت في الإقتصاد الجزائري منذ عهد الإستعمار. إلا أن الإهتمام بها لم يظهر إلا مع بداية تطبيق برامج التعديل الهيكلي والإنفتاح على إقتصاد السوق بداية من 1990، فقد أصبح هذا التاريخ نقطة التحول التي يقاس عليها تشخيص ووصف هذه الظاهرة نتيجة تردي أوضاع الشغل، وإرتفاع معدل البطالة، وحل المؤسسات وإتساع دائرة الفقر،... وغيرها من الإختلالات المتحكمة في توسع ونمو الإقتصاد غير الرسمي إلى درجة أصبح يمثل فيها ظاهرة متأصلة في الإقتصاد الجزائري، تتغير تبعا للظروف السياسية، الإقتصادية والإجتماعية.

إذن لا يقتصر الأمر بظاهرة معزولة تتلاشى بمرور الوقت، ولكنها مرتبطة بجملة من المعطيات ذات الأهمية النسبية التي تشكل ملامح الإقتصاد الجزائري، لذلك يتطلب الأمر تحليل مقاربات ومسببات ظهور الإقتصاد غير الرسمي، وتناميه حجما وتأثيرا، مما يسمح لنا بتقييم أهمية هذا الإقتصاد وإقتراح الظروف المواتية التي يمكن من خلالها إحتواء وإدماج هذا الإقتصاد في الإقتصاد الرسمي. وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال المباحث الأربعة التالية:

المبحث الأول: تطور الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر وعوامل إنتشاره

المبحث الثاني: المقاربات المفسرة للإقتصاد غير الرسمي في الجزائر وأهم مظاهره

المبحث الثالث: قياس الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر

المبحث الرابع: سبل إدماج الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي

المبحث الأول: تطور الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر وعوامل إنتشاره

عرفت سيرورة تشكل وتطور المظهر غير الرسمي في الجزائر إجمالا ثلاث مراحل متميزة: الفترة الإستعمارية التي شهدت نمو أنشطة الكفاف غير الرسمية وعرفت بإسم "لا رسمية الفقر"، ثم فترة الإقتصاد المركزي المخطط، والتي تميزت بنمو في الإقتصاد الموازي للتوزيع الناجمة عن جمود النظام الإقتصادي ككل، وأخيرا فترة الإنتقال إلى إقتصاد السوق، والتي بدأت في أواخر الثمانينات مع الإصلاحات الإقتصادية الليبرالية الأولى، ثم تلتها تنفيذ برامج التعديل الهيكلي والتي ساهمت في إحتلال الإقتصاد غير الرسمي لموقع هام في الإقتصاد الجزائري سواء في مجال الإنتاج أو في مجال التوزيع.

1- المرحلة الأولى: الإقتصاد غير الرسمي خلال الفترة 1830-1954

إن الإهتمام بموضوع الإقتصاد غير الرسمي حديث نسبيا في الأدبيات الإقتصادية من خلال منظمة العمل الدولية سنة 1972. إلا أن الظهور الحقيقي لهذا المصطلح كان قبل ذلك بوقت طويل متخذا مصطلحات مختلفة مرتبطة أساس بالهامشية والعمالة الناقصة.

وخلال فترة الإستعمار من تاريخ الجزائر إنتشرت الأنشطة غير الرسمية (أنشطة الكفاف)، حيث كان العمل في القطاع الحديث من الصعوبة بما كان خاصة وأنه تحت سيطرت المستعمر الفرنسي، وبالتالي تم تقسيم الإقتصاد الوطني إلى قطاعين: قطاع حديث تجسده بشكل أساسي الشركات الفرنسية، وقطاع تقليدي يمثل الأنشطة غير الرسمية في جميع فروع النشاط (التجارة، الصناعة التحويلية خاصة المنسوجات، الحرف، الزراعة....).

وتعتبر التجارة غير الرسمية (بيع الخضر والفواكه في السوق، بيع السجائر بالقطعة، الجرائد، تجارة السلع المستعملة...)، وخدمات الأسر لا سيما في قطاع النسيج والخزف التقليدي الجزء الأكبر الذي يطغى على الإقتصاد غير الرسمي في هذه المرحلة.

وتمثل صناعة النسيج، الصناعة السائدة بين الجزائريين والممارسة بشكل أساسي من طرف المرأة، ويظهر ذلك بشكل جلي من خلال عدد المؤسسات والعمال العاملين بها. ففي 1930 أحصت صناعة النسيج 2243 مؤسسة من إجمالي 9470 مؤسسة صناعية (أي بنسبة 23.6%)، ويعمل بها

37157 عامل أي بنسبة 37.9% من اليد العاملة في الصناعة التحويلية (معظمهم نساء جزائريات بنسبة 85.5%).[1]

إن هذه الصناعة خاضعة لسيطرة تجار الجملة والمنتجين، وذلك لضمان إمدادات المواد الخام وتسويق المنتجات. وهذا النمط من تنظيم الإنتاج ليس خاصا بصناعة الغزل والنسيج فقط، ولكن حتى الصناعات الأخرى (المواد الغذائية، المصوغات، الخشب...) خاضعة لنفس منطق التنظيم والتشغيل، والذي يعتبر شكل من أشكال تبعية الإنتاج السلعي الصغير (الأسري) للإنتاج الرأسمالي التجاري، وعليه ورغم وجود فئات الإقتصاد غير الرسمي في أنشطة مصنفة إلا أنها في الحقيقة تتساوى من حيث خضوعها للسيطرة من طرف جهة قد تكون هي الممونة أو المستخدمة.

مما أنتج ثقافة جديدة، وهي ثقافة صغار المنتجين، هذه الأخيرة تترجم في بروز طبقات جديدة من العمال تعتمد على آليات مغايرة للعمل ألا وهو العمل الذاتي نذكر منها: العمال المستقلين، مساعدين عائليين، المتدربين... كما يتبين في الجدول التالي:

الجدول 9: السكان العاملين حسب وضعيتهم (غير المأجورين) سنة 1954.

	غير المسلمين	المسلمين	الإجمالي	%
عمال مستقلين	(7030)41860	(1110)89600	131460	73.9
مساعدين عائليين	(1280)14960	(180)6030	209990	11.6
عمال المنازل	(2810)7730	(730)41790	22520	12.6
إجمال التوظيف الذاتي	(700)940	(1720)1950	(2420)2890	1.6
إجمالي السكان العاملين	(11820)72026	(3740)112370	177860	100
النشاط الذاتي/ إجمالي العمل %	17.4	25.3	–	–

Source: Youghourta Bellache, Op Cit, P 51.

ملاحظة: الأرقام بين القوسين تمثل عدد النساء

[1] Youghourta Bellache**, « L'économie Informelle en Algérie, Une Approche par Enquête Auprès des Ménages- le Cas de Bejaia »,** These Doctorat , Présentée Pour L'obtention du Diplôme de Docteur en Science**s,** l'Université de Bejaia (Algérie) et de l'Université Paris -Est Créteil (France),2010, P 51.

1-1- عوامل إنتشار الإقتصاد غير الرسمي في هذه المرحلة

العوامل الرئيسية وراء تطور الأنشطة غير الرسمية في هذه المرحلة هي الهجرة الريفية، والنمو الهائل للبطالة.

1-1-1- النزوح الريفي-الحضري

يعتبر الإستعمار الفرنسي للجزائر إستعمار إستيطان وليس مجرد إستعمار إستغلال، ونتيجة لهذا وفور الإحتلال إنتقل عدد كبير من الأوربيون وإستوطنوا الجزائر. وقد رافقت حركة الإستيطان عمليات مصادرة وإستيلاء لأراضي الفلاحين الجزائريين، وإستخدمت فرنسا لهذا الغرض عدة وسائل. حيث إلتجأت إلى إصدار مجموعة من القوانين حتى تضمن الحصول على أراضي واسعة فبفضل قرار مجلس الشيوخ لسنة 1831 وقانون نزع الأراضي ومصادرتها لسنة 1871 ، وقانون "وانزر" لسنة 1873 صادرت فرنسا 2700000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، وللإسراع في عمليات المصادرة أصدرت فرنسا قوانين جديدة سنة 1887، 1897، 1927.[1]

وهكذا وفي 1954 كان المعمرون يملكون 27060000 هكتار موزعة على 2100 مزرعة، أي بمعدل 23 هكتار للمزارع الأوربي الواحد، وفي نفس الوقت كان للجزائريين 7000000 هكتار موزعة على 83400 مزارع أي بمعدل 13 هكتار للمزارع الواحد. أما معدل الملكية للشخص الواحد بالنسبة للجزائريين بالنسبة لسكان الريف فكان هكتار واحد للشخص الواحد بالنسبة للجزائريين و10 هكتارات بالنسبة للمعمرين،[2] هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن عمليات ميكنة الزراعة من طرف القوى الإستعمارية قبل وبعد الحرب العالمية الأولى والثانية ، أدت إلى تخفيض كبير للعمال في الزراعة، حيث تم إبعاد 45% من القوة العاملة في الزراعة (بما في ذاك العمال الموسمين).[3]

إن هذه العملية المزدوجة من مصادرة أراضي الفلاحين وميكنة الزراعة أدت إلى تفاقم البطالة الريفية والحضرية. ففي ظل الظروف الإقتصادية الصعبة والمتدهورة التي كان يعاني منها

---

[1] عبد الغاني قتالي، "**عوامل وإنعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر- دراسة ميدانية دائرة ششار ولاية خنشلة-**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في علم الإجتماع الريفي، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2009، ص67.

[2] أحمد هني، "**إقتصاد الجزائر المستقلة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية- بن عكنون-، الجزائر، 1991،ص27.

[3] Mouhamed Mazouz et Autres, « **La Société Algérienne Entre Population et Développement** », Les Documents du Ceped , N°8, Paris, Juillet, 1998. P 35.

الفلاح الجزائري على وجه الخصوص، كان عليه أن يتوجه إلى المراكز الحضرية بحثا عن العمل، وقد تساوى في ذلك سكان الهضاب والسهول والجبال.

وعند إندلاع الثورة التحريرية سنة 1954 زادت حدة النزوح نحو المناطق الحضرية والمدن حيث وصل عدد المهاجرين 810000 نسمة،[1] هذه الحركة للهجرة من الريف إلى المدينة، والتي استمرت حتى عشية الإستقلال (731000 الفلاحين الذين هاجروا من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ما بين 1954 إلى 1960)[2] ساهمت في نمو سكان الحضر وتفاقم البطالة في المناطق الحضرية، ما أدى بهذه الفئات الهامشية الكبيرة من السكان للتوجه إلى القطاع غير الرسمي.

1-1-2- البطالة

لقد شكل هذا الزحف نحو المدينة موجات بشرية تبحث عن السكن وعن العمل، ولكن أحلامها الوردية لم تلبث أن تبخرت أمام الحقائق المرة التي واجهتها، فليس الحصول على السكن والعمل من الأمور السهلة، حيث وجدت نفسها أمام خيار واحد وهو بناء سكن بأقل التكاليف فكانت البيوت القصديرية التي سرعان ما نمت وكونت في فترة أحياء سكنية مستقرة أطلق عليها "الأحياء القصديرية".

كما أن الحصول على العمل كان أصعب، فمعظم النازحين لم يحققوا الحلم لأنهم أيدي عاملة زراعية وليست مؤهلة للعمل في المصانع والمؤسسات. الأمر الذي أدى إلى زيادة حادة في معدلات البطالة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فقد أدى إنخفاض الأجور المترافق مع إرتفاع معدلات التضخم إلى تدهور مستويات معيشة العمال، كما يوضحه الجدول10 .

[1] عبد الغاني قتالي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[2] Youghourta Bellache, Op Cit, P 51.

الجدول 10: العمالة غير الرسمية ومعدل البطالة سنة 1954.

	غير المسلمين	%	المسلمين	%	الإجمالي	%
صاحب المؤسسة(الحرفيين، التجار، المهن الحرة)	68683 (12797)	22.3	120733 (3670)	26.7	189416	24.9
العمال	239180 (62551)	77.6	33077 (31463)	73.2	569257	75
الإجمالي	307863		450810		758673	100
البطالون	14131 (1190)	4.3	133110 (2570)	22.7	147241	16.2
السكان النشطين			583920 (37703)		907914	

Source: Youghourta Bellache, Op Cit, P 52.

التحاليل والمؤشرات السابقة تؤكد أن الممارسات التي كان يقوم بها الإستعمار الفرنسي من تجريد، نزع ومصادرة ملكية أراضي الفلاحين، نزع ومصادرة وسائل عيشهم ساهمت في التفقير المتزايد للجزائريين، الذين لم يجدوا خيارا سوى الإنخراط في صفوف العمال الذين يستخدمهم المعمر أو الهجرة إلى فرنسا أو البحث عن عمل في الإطار غير الرسمي، مما عزز من "لارسمية الفقر".

2-المرحلة الثانية: الإقتصاد غير الرسمي خلال الفترة 1962-1986.

خرج الإستعمار الفرنسي من الجزائر بعد إستعمار دام 132 سنة، وترك إقتصاد مهملا ضعيفا، وغير مترابط، وأمام هذه الوضعية إنتهجت الجزائر إستراتيجية تنموية تعتمد على التخطيط المركزي كوسيلة للتخطيط الإقتصادي.

أدت هذه الإستراتيجية القائمة على المبادئ الإشتراكية إلى تكوين قطاع عام أسندت إليه مهام التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال إحتكارات للدولة وشركات وطنية تغطي جميع القطاعات (مناجم، صناعات، نقل، بنوك،...). أما القطاع الخاص فقد تم تهميشه، إذ كان ينحصر في بعض القطاعات الموروثة عن الإستعمار الفرنسي (الغزل، النسيج، الصناعات الغذائية...).

إن هذه الإستراتيجية التنموية المطبقة آنذاك كانت الغاية منها تحقيق هدفين:

- الإستجابة للحاجات الإجتماعية الأكثر إستعجالا (من توظيف، تدريس...)

– العمل على التحرر التدريجي لميكانزمات التبعية بإقامة إقتصاد من شأنه توسيع الطاقة البشرية والمالية وحل مشاكل التوظيف.

لكن هذا التحكم يتطلب نفقات ضخمة للإستثمار، ما أدى إلى الإعتماد على إيرادات قطاع المحروقات، خاصة بعد تأميمها في عام 1971، وقد إستفاد هذا القطاع من الطفرات النفطية خاصة بعد إرتفاع أسعار البترول سنة 1973، أكثر من 60 مليار دولار ما بين 1974–1977،[1] هذه المبالغ الكبيرة ساعدت على إنشاء مدخرات محلية كافية لتجنب تراكم الدين الخارجي المفرط حتى أوائل الثمانينات.

وكنيتجة لكل ما سبق إنخفض معدل البطالة (1967–1979)، وزادت عدد الوظائف الجديدة بمتوسط 43000 وظيفة خلال المخطط الثلاثي 1967–1969 إلى أن تجاوزت مليون وظيفة سنة 1979، أي أنها إرتفعت بأكثر من 2.3 مرة وهذا على الرغم من النمو الديموغرافي المتزايد والذي وصل معدله إلى 3.4% سنة 1978.[2]

والجدول التالي يوضح تحسن مؤشرات التشغيل والبطالة في الفترة (1966–1977).

الجدول 11: تطور مؤشرات التشغيل والبطالة للفترة (1966–1977) (الوحدة 10^3).

البيان	1966	1969	1976	1977
عدد السكان	11820	13200	16700	17200
الفئة النشطة	2565	2912	3590	3740
الفئة النشطة بالمناطق الحضرية	1017	1212	2055	2195
المشتغلون	682	851	1840	2020
البطالون	335	361	215	175
معدل البطالة	%33	30%	10%	8%
المشتغلون بالأرياف	1548	1668	1535	1545
نسبة نقص التشغيل	%43	%50	%63	%63

المصدر: ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص169.

[1] أحمد هني، مرجع سبق ذكره، 24.

[2] ناصر دادي عدون،" **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 168.

إن الجدول أعلاه يبين تطور الفئة النشطة في الجزائر بشكل سريع والذي يمكن إيعازه إلى النمو الديموغرافي للسكان ، فقد كانت تمثل 21% من إجمالي السكان سنة 1966، يشتغل منهم 1.720.000 شخص والباقي بدون عمل. الشيء الذي يفسر معدل البطالة المشار إليه أعلاه. كما يلاحظ أن نسبة الحظر لهذه الفئة في تزايد مستمر، حيث إنتقل حجم هذه الفئة من 1.0.17000 شخص سنة 1966 إلى 2.195.000 شخص سنة 1977، وهذا ما يمكن تفسيره بالهجرة الريفية،[1*] وفي المقابل وبفضل الإستثمارات التي خصصت لهذه الفترة إنخفض معدل البطالة الحضرية من 33% سنة إلى 8% سنة 1977 في حين بقيت معدلات التشغيل مستقرة نسبيا.

وعليه فقد شهد سوق العمل في بلادنا تطورا إيجابيا خلال هذه الفترة، من حيث زيادة مناصب العمال الدائمة والمؤقتة، وهو ما ساعد في إتجاه المظهر غير الرسمي إلى الإنخفاض، لكن فيما بعد أدى إلى ظهور نوع جديد من اللارسمية متعلقة أساسا بتطور وحدات إقتصادية غير رسمية صغيرة وأنشطة المضاربة.

فمن جهة، وفي إطار مواجهة البطالة ساعد هذا الوضع على خلق المزيد من المؤسسات المصغرة كنوع من المؤسسات الخاصة، الشيء الذي أدى إلى ظهور فئة جديدة من أرباب العمل في الجزائر. ومن جهة أخرى فقد إنبثق المظهر غير الرسمي في الجزائر كإجابة عن الجمود الذي عرفه الإقتصاد والسوق (وكلاهما مسير بطريقة إدارية)، وإلى تقييم مبالغ فيه لقيمة الدينار، مما أدى إلى بروز بعض الممارسات السلبية وظهور سوق موازية للسلع، الخدمات، العملات، والعقارات...

2-1- عوامل إنتشار الإقتصاد غير الرسمي في هذه المرحلة

لقد ساعد في إنتشار الإقتصاد غير الرسمي في هذه الفترة تضافر عاملين أساسيين هما: إنتشار القطاع الخاص والندرة.

2-1-1- إنتشار القطاع الخاص

رغم ما تميزت به هذه الفترة من إنتهاج سياسة إقتصادية إشتراكية تقوم على إحتكار القطاع العام لمجمل النشاطات الإقتصادية، إلا أن الدولة بدأت خلال هذه الفترة بسلسلة من الإجراءات

* الهجرة الريفية في هذه الفترة لم تكن عبأ ملحوظا لاسيما من سنة 1973 أين تضاعفت أسعار البترول بأربعة مرات.

والتدابير للنهوض بالقطاع الخاص تمثلت أساسا في إصدار قانون الإستثمار الخاص رقم 63-277،[1] المؤرخ في جويلية 1963 الذي أعطى حرية للإستثمارات الخاصة ولكن بشروط:

- توطين الإستثمارات
- تحديث وتجديد عوامل الإنتاج
- التكوين والترقية المهنية

وكان الهدف من إصدار هذا القانون هو النهوض بتنمية إقتصادية وإجتماعية شاملة، فكان على الدولة أن تسارع بدعوة الأجانب للإستثمار داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة

- قانون الإستثمار الثاني: القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، ويعتبر هذا القانون بيانا واضحا وأكثر نضجا لترقية مساهمة القطاع الخاص. فعلى عكس القانون الأول كان موجها خاصة إلى رؤوس الأموال الوطنية في إطار التنمية الإقتصادية، فقد جاء في مادته الرابعة " الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين والأجانب يمكنهم إحداث أو إنشاء مؤسسات صناعية أو سياحية من شأنها زيادة الجهاز الإنتاجي للأمة، والإستفادة من كل جزء من الضمانات والمنافع المنصوص عليها في هذا القانون، وذلك عن طريق الحصول على الرخصة المسبقة".
- الميثاق الوطني 1976 : إن المحاور المتعلقة بالقطاع الخاص التي حللها الميثاق الوطني لسنة 1976 شجعت صراحة المؤسسات الصغيرة غير المستغلة، والتي تعرف بإعتبارها تستخدم وسائل الإنتاج الصغيرة أو الخدمة المستعملة بشكل فردي أو بمساعدة قوى عاملة محدودة.[2] والأنشطة المدرجة في الميثاق تحت بند الملكية الخاصة غير المستغلة (الأعمال الحرفية، خدمات، تجارة التجزئة، الحيازات الصغيرة للفلاحين، وحدة صغيرة أو مصنع صغير أو مقاول)، بالإضافة إلى ذلك ففي القطاع الصناعي حدد الميثاق مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الصغيرة في المرحلة النهائية من التجهيز الصناعي.
- قانون 21 أوت 1982 حول الإستثمار الخاص المحلي، الذي حدد سقف لمبلغ الإستثمار (30 مليون دينار جزائري) وهو المبلغ الأقصى للإستثمار، وبالتالي فهو يلغي الإستثمارات الكبيرة

[1] الجمهورية الديموقراطية الجزائرية الشعبية، الجريدة الرسمية، 2 أوت 1963.

[2] Youghourta Bellache, Op Cit, P 55.

الحجم، بالإضافة إلى ذلك يحظر هذا القانون تركز الشركات أفقي أو عمودي في يد شركة واحدة.

- قانون تشجيع الحرف (القانون رقم 12/82 المؤرخ في 1982/04/2) يهدف هذا القانون إلى تشجيع الأنشطة الحرفية صغيرة الحجم، ولا يسمح للحرفي وفقا لنص القانون من إستخدام أكثر من 7 عمال، بالإضافة إلى المساعدين العائليين والمتدربين.[1]ويوفر عدد من المزايا للحرفيين من تخفيض في الضرائب، تسهيل الدخول للأسواق، الحصول على الإئتمان المصرفي... وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 12: تطور وتوزيع المؤسسات الخاصة حسب الحجم (1969–1990).

عدد العمال	1969		1987		1990	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
9–1	170	19.4	11629	82.6	20554	93
19–10	256	29.2	2425	17.4	905	4.1
49–20	225	25.7	0		485	2.2
199–50	168	19.2	0		138	0.6
200 فما فوق	57	6.5	0		12	0.05
المجموع	875	100	14081	100	22094	100

Source : Youghourta Bellache, Op Cit, P 54.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها خلال سنة 1969 لم يتعد 875 مؤسسة، وهذا شيء متوقع حيث لم تكن هناك سياسة واضحة طيلة فترة الستينات إزاء القطاع الخاص، وبالتالي بقي تطوره محدودا، لكنه ما فتئ أن إرتفع إلى 14081 سنة 1987، أي بزيادة قدرها 93% وتركز هذا التطور أساسا في المؤسسات المصغرة (أقل من 10 عمال)، حيث تطور عددها من 170 مؤسسة سنة 1969 إلى 21629 مؤسسة 1987، أي بزيادة قدرها 98%، وهذا يمكن تفسيره بنصوص القوانين التي كانت تشجع صراحة هذا النوع من المؤسسات، وكان ذلك على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والكبيرة الحجم التي سجلت أدنى المستويات لها سنة 1969، والتي ما فتئت أن إختفت سنة 1987، وعليه ففي سنوات الثمانينات إتسمت مؤسسات

[1] lbid, p55.

القطاع الخاص بهيمنة المؤسسات المصغرة، التي تنشط أساسا في قطاع الخدمات، النقل والتجارة،...

ما نتج عنه وجود قطاعين عام وخاص يخضعان للخطة التكاملية نفسها وتنعدم المنافسة بينهما، حيث كانت السلطات المركزية توزع الأنشطة عليها في إطار تكاملي، فالقطاع العام متخصص في الصناعات الثقيلة والقاعدية والأنشطة الكبرى. بينما القطاع الخاص متخصص في الإنتاجية التي يتبعها القطاع العام، وكل واحد يحتكر في ميدانه وهذا ما يوضحه الجدول 13.

الجدول 13: حصص القطاع العام والخاص في القطاع الصناعي والتجاري (الوحدة %).

السنة / النشاط	1974		1984	
	العام	الخاص	العام	الخاص
الصناعات	25.3	34.6	77.9	22.0
المحروقات	81.6	18.3	99.6	–
البناء والأشغال العمومية	48.6	51.3	70.4	29.5
النقل والمواصلات	83.9	16.0	80.6	19.3
التجارة	9.9	90.0	40.1	59.8
الخدمات	12.9	87.0	21.7	78.2
مجمع النشاط	58.5	41.4	70.8	29.1

المصدر: أحمد هني، "**القطاع العام والخاص في الوطن العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1990، ص131.

وفي هذا السياق فإن هناك عدة عوامل تبرر تفضيل المؤسسات المصغرة في الجزائر على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و الكبيرة الحجم. فمن جهة نجد العوامل الإيديولوجية والمؤسسية التي كانت يحكمها تخوف الدول من تطور القطاع الخاص، كان لها دور رئيسي في الحد من توسع هذا القطاع خوفا أن تكون الملكية الخاصة مصدرا للتفوق والضغط الإجتماعي وقاعدة يمكن من خلالها أن تنشأ علاقات يمكن من إستغلال العمال. ومن جهة أخرى، فإن تفضيل المؤسسات أنفسهم طالما يسمح لهم لتحقيق عدد من المزايا نذكر منها:

- تفادي خطر الإفلاس، وخصوصا في بيئة متقلبة وغير مؤكدة، بحيث كثيرا ما تواجه إنخفاض وعدم إنتظام الطلب.

- توظيف يد عاملة عائلية أو عدد محدود من العمال غير المصرح بهم (يد عاملة مرنة بأجور منخفضة) تتكون أساسا من الأفراد الذين لم يبلغوا السن القانوني للعمل، العمال في منازلهم، النساء، مساعدين عائليين...وغيرهم من الأفراد الذين لا يتمتعون بحماية تشريع العمل.[1]
- إن أصحاب المؤسسات المصغرة وأصحاب المهن الحرة من واقع تهربهم الضريبي نظرا لخفاء جزء كبير من المداخيل الحقيقية، يحققون في نهاية كل سنة فوائض مالية مهمة، وهذا ما يشجعهم على دخول قطاعات أخرى مربحة طالما أن أجهزة الرقابة السعرية والجبائية شبه المعطلة.[2]
- هناك عامل ثقافي أيضا يساهم في نمو المؤسسات المصغرة على وجه الخصوص داخل الأسرة نفسها، حيث تسمح هذه العملية بالإضافة من التنصل من القيود المفروضة على المؤسسات الكبيرة الحجم والمتوسطة.[3]

2-1-2- إشكالية الندرة (إنتشار السوق الموازية)

يبدوا أن الإقتصاد غير الرسمي في هذه المرحلة كان مجسدا من خلال السوق الموازية، هذه الأخيرة التي كانت تتغذى من خلال قنوات الندرة بسبب الإنطلاق في الإستثمارات الضخمة ذات الرأسمالية العالية، وما رافقها من نقص في المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة، والتي تسمح للأكثر حيلة من الحصول عليها وإعادة تصريفها بأسعار مرتفعة ما أدى إلى ظهور سوق رسمي وسوق موازي له، والمخطط التالي يوضح العلاقة بين الندرة وظهور السوق غير الرسمية.

الشكل 6: العلاقة بين الندرة السوق غير الرسمية

المصدر: لخضر عزي، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[1] Conseil National Economique et Social, Op Cit, P 69.

[2] لخضر عزي، مرجع سبق ذكره، ص185.

[3] Nacer Eddine Hammouda, **« Secteur et Emploi Informels en Algérie: Définitions, Mesures et Méthodes D'estimation »**, Cahiers du GRATICE, n°22, Université Paris, 2002, P 61.

وما ساعد على الإندفاع أكثر فأكثر بإتجاه السوق الموازية هو وجود أسعار إدارية جامدة، لا تسمح بضمان التوازن بين الإنتاج والطلب الفعال، مما أدى إلى تجميد آليات السوق، وبالتالي الأسعار وبالتالي التخصيص الأمثل للموارد.

نتيجة لكل ما سبق فإن الدولة تقوم بتوزيع المداخيل لا تتناسب مع إنتاجيتها (مداخيل مصدرها ليس من إنتاج السلع والخدمات) تتسبب هذه المداخيل (بعيدا عن دعم القدرة الشرائية للمواطنين) من ضخ الزيادات في الأسعار من القطاع الخاص إلى السوق الموازية، خاصة وأن القطاع الخاص موجود أساسا في الأنشطة المتصلة بالإستهلاك النهائي،[1]وما ساعد على ذلك إيرادات الفورة النفطية لسنة 1974 وما رافقها من تحسن كمي للمداخيل، وهذا ما يوضحه الجدول 14:

الجدول 14 : تطورات المداخيل غير الرسمية في الجزائر خلال الفترة (1969-1986).

السنوات	المداخيل الموازية
1969	1.2
1970	1.4
1971	1.2
1972	5
1973	10.6
1974	5
1975	7.2
1976	13.4
1977	16
1978	24.6
1979	34.6
1980	39.2
1981	41.2
1982	38.6
1983	42.8
1984	49.2
1985	57.4
1986	85.0

Source :Ahmed Henni, Op Cit, P 89.

[1]Samir BELLAL, **«Changement Institutionnel et Economie Parallèle en Algérie: Quelques Enseignements »,** http://www.google.fr/url?sa=t&source=web&cd=1&sqi=2&ved=0CBwQFjAA&url=http%3A%2F%2Frcweb.luedld.net, le 15/05/2011.

إن العوامل السابقة الذكر أفرزت بعض الممارسات السلبية خلال سنوات الثمانينات نذكر منها:

- ظهور ما يسمى" بتجارة الحقيبة" أو "الطراباندو" و"البيع تحت الطاولة". إن توجه الشباب البطال إلى السوق الموازية يعود سببه إلى أن هذه السوق تدر بالربح السريع دون أي تكلفة في ظل عجز السوق الرسمية عن توفير المنتجات والسلع الإستهلاكية، ورغم المصادقة على برنامج مكافحة الندرة (PAP) لمحاولة تزويد السوق الوطنية بالمنتوجات الإستهلاكية والصناعية الضرورية من خلال السماح بإستيراد هذه المنتوجات ، حيث بلغت هذه الواردات سنة 1989 حسب مصالح المجلس الوطني للتخطيط (CNP) قرابة 4.7 مليار دينار.[1] غير أن هذا البرنامج نتج عنه نمط إستهلاك مصطنع، وميل قوي لدى المجتمع بإتجاه التخزين، وهذا الأخير كان متعمدا من الأطراف الفاعلة في المجتمع، وأدى إلى ظهور بارونات المضاربة أو تجار الإحتكار.[2]
- إتسعت من جهتها سوق العملات الأجنبية بشكل ملفت للإنتباه نتيجة التباين الكبير بين السعر الرسمي والسعر المتداول في السوق السوداء الذي يقارب السعر الحقيقي للعملة، ما نتج عنه إنخفاض شديد في تحويلات المهاجرين في السوق الرسمي ولجوئهم إلى السوق السوداء، حيث تشير الإحصائيات أن المبالغ الحقيقية التي يحولها الجزائريون من فرنسا إلى بلدهم الأصلي تقارب 3 ملايين دولار سنويا، ولكن أقل من 10% فقط يحول عبر الشبكات الرسمية، والباقي تمر عبر الشبكات الموازية التي تغذي السوق المالية غير الرسمية.[3] وحسب تقرير للمجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي فإن ظاهرة صرف الدينار في السوق الموازية التي بدأت سنة 1976 أين لوحظ ميول تحويلات مدخرات العمال من فرنسا إلى إنخفاض تدريجي، وتتجه لصالح السوق الموازية للنقد والبضائع، بعد ما كانت هذه التحويلات تتم بصورة عادية عبر القنوات الرسمية المتمثلة في البنوك، البريد، الخزينة العمومية...

وهذا ما يوضحه الجدول 15.

[1] Conseil National Economique et Social, P46.

[2] لخضر عزي، مرجع سبق ذكره، ص 177

[3] السعيد الدراجي،"**الإقتصاد غير الرسمي، ماهيته، أشكاله، وأسباب تناميه**"، الملتقى الوطني غير الرسمي، مساهمته ونتائجه على الإقتصاد الرسمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 03/02 نوفمبر 2010.

الجدول 15: الصرف الرسمي والصرف الموازي للدينار الجزائري (1980-1986).

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
الصرف الرسمي	0.88	0.80	0.68	0.61	0.54	0.58	0.71
الصرف الموازي	1.5	1.78	2.25	1.75	3.25	3.75	4.25

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائري،**"تقرير حول الجالية الجزائرية في الخارج"**، الدورة العامة الحادية عشر، جوان 1998. ص115.

تبين أرقام الجدول أعلاه أن سعر صرف الدينار يتدحرج نحو السوق الموازية من سنة إلى أخرى، حيث نجد أن سعر الصرف الموازي إرتفع من 1.8 سنة 1980 إلى 4.25 سنة 1986 بزيادة قدرها 1.36%.

- كما عرفت هذه المرحلة ظهور قطاع غير رسمي مضارب في ميدان العقار بسبب تلك القوانين الصادرة لعمليات التنازل عن أملاك الدولة من السكنات والأملاك الشاغرة و الأراضي، حيث ظهر مع بداية الثمانينات القانون 01/81 المتعلق بالتنازل عن أملاك العمومية للخواص.[1]

3- المرحلة الثالثة: الإقتصاد غير الرسمي خلال الفترة (1986-2008).

عانى الإقتصاد الجزائري خلال حقبة الثمانينيات من مجموعة من الإختلالات الهيكلية، كالإختلال في العرض والطلب الكليين والأسعار والأجور وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم من جراء إنخفاض أسعار البترول سنة 1986، فقد أدت هذه الأخيرة إلى إنخفاض حوالي 50% من الصادرات، وهبوط معدلات التبادل وهذا ما أضعف نظام التخطيط المركزي، كما أن إقتصاد الندرة الذي لاحظناه في المرحلة السابقة زاد حدته بسبب قلة التمويل، والذي أدى إلى خلل بين المداخيل الموزعة والعرض وهذا ما يوضحه الجدول 16:

جدول 16: تطور الدخل والناتج الداخلي الخام خلال الفترة(1985-1988).

السنة	1985	1986	1987	1988
الناتج الداخلي الخام	%5.2	% 0.2	-% 1.4	-% 2.7
الدخل (مليار دينار)	116			180

Source: Ahmed Henni, Op Cit, P 87.

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية، الجريدة الرسمية، العدد 6، المؤرخ في 10 فيفري 1981.

من خلال إستقراء بيانات الجدول نجد أن الدخل المتاح للعائلات قد إرتفع من 116 مليار دينار سنة 1985 إلى 180 مليار دينار سنة 1988. في المقابل نجد أن الناتج المحلي الداخلي الخام سجل إنخفاض متتابع، حيث إنخفض من (5.2%) سنة 1985 إلى(2.7%-) سنة 1988، وبالتالي أصبح الدخل الموزع غير مرتبط بالناتج المحلي.

مما حدا بالدولة الجزائرية إلى تطبيق ثلاث برامج للإستقرار الإقتصادي تم إبرامها مع صندوق النقد الدولي سنة 1989، 1991 و1994، أفضت إلى إعادة جدولة الديون، وتبني برنامج التصحيح الهيكلي (PAS)، بهدف القضاء على الإختلالات الإقتصادية الداخلية والخارجية وإعادة تخصيص الموارد الإقتصادية لرفع كفاءة الإقتصاد الجزائري وتحريره بالإعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الإقتصادية. كما أفضى هذا البرنامج إلى وضع تنظيم جديد للإقتصاد ذو طبيعة ليبيرالية عن طريق إعداد وتحضير الوسائل القانونية والتشريعية التي تسمح بالإنتقال من إقتصاد موجه إلى إقتصاد السوق:

- فقد كان محتوى الإتفاق يرمي إلى تطبيق شروط الصندوق من صرامة في التطبيق السياسة النقدية وتخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار، والفتح التدريجي للأسواق المالية وعليه تم صدور قانون النقد والقرض.[1]
- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات وذلك برفع الدعم التدريجي على السلع المدعمة من خلال قانون المالية 1990، وإمتد ذلك إلى غاية 1992، وخاصة المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسيطية والكمالية.
- إصلاح النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية، وذلك بإدخال تغييرات على بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة.
- تحرير التجارة الخارجية بصفة تدريجية.[2]
- إعادة هيكلة قطاع الإنتاج العمومي (الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الزراعة،...) وترقية القطاع الخاص، وهذه العملية تبنتها الجزائر من خلال قانون التكميلي لسنة 1990،

[1] القانون رقم 90-10، المؤرخ في 14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 الصادر في 18 أفريل 1990.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 90-145، المؤرخ في 22 ماي 1990، يتضمن تطبيق المادة 125 من القانون رقم 89-26، المؤرخ في 13 ديسمبر 1989، والمتضمن قانون المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

وذلك من خلال بيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها لصالح مسيرين خواص ومساهمة الخواص في رأسمال المؤسسات العمومية وهذا في حدود 49%.

إن المتتبع للإجراءات المتخذة فعليا في الميدان لا يدرك تسارع تنفيذ الإتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي، ولقد عبر هذا الأخير في عدة مناسبات عن إرتياحه لتنفيذ هذا الإتفاق وبلوغ الأهداف المسطرة، وبإعتبار الصندوق لا يهمه إلا تحقيق النتائج بغض النظر عن أثار هذا الإتفاق والتي تتلخص فيما يلي:

- تباطؤ وتيرة النشاط الإقتصادي نتيجة تقلص حجم الإستثمارات، وإعادة تنظيم القطاع العمومي خاصة في قطاع الصناعة والأشغال العمومية
- تسريح العديد من العمال خاصة في القطاعات المنتجة التي كانت تستوعب النسبة الكبرى من العمال، مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة، لتصل إلى 2.9% سنة 1999،[1] وتوجه البطالين إلى عالم "الطراباندو" و"البازار" و"فن تدبير الأمور".
- إرتفاع عدد المؤسسات الخاصة.
- إرتفاع نسبة التضخم الذي نتج عن تحرير الأسعار، وتخفيض قيمة الدينار لأكثر من النصف إبتداءا من سنة 1998.[2]

إن الإصلاحات الإقتصادية المنتهجة مع بداية التسعينات أدت إلى إختفاء العوامل التي كانت سببا في إنتشار الإقتصاد غير الرسمي للتوزيع (رفع الدعم عن أغلب المواد، التخلي عن إحتكار الدولة، تحرير التجارة،...). ولكن في المقابل، فإن الآثار السلبية لهذه الإصلاحات بفعل الفهم الخاطئ لها تارة، والمضلل تارة أخرى أدت إلى ظهور ممارسات إقتصادية لم تتمكن الدولة من تحديدها والسيطرة عليها، فتطورت نشاطات الإقتصاد غير الرسمي التي كانت موجودة سابقا متخذتا أشكال مشروعة وأخرى غير مشروعة .

الجزء الأول من هذه الأنشطة يتجلى من خلال أنشطة الطراباندو والبزنس سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي (الإستيراد بالحقيبة من إسبانيا، إيطاليا، سوريا، تركيا، السعودية، ...)، وظهور تجارة الأرصفة والأسواق الكبرى الأسبوعية واليومية (أسواق غير منظمة تجارها

[1] السعيد الدراجي، مرجع سبق ذكره.

[2] المرجع السابق.

غير مسجلين)، أسواق للمواد الأولية، الأقمشة، السيارات، وقطع الغيار المعدات والتجهيزات المنزلية، وأسواق للعملات الأجنبية والذهب (بورسعيد،واد كنيس بالجزائر، المدينة الجديدة بوهران، تاجنانت، مغنية،...).[1]

أما الجزء الآخر منها، فقد ساهمت التحولات الجديدة (إزالة الإحتكار على التجارة، وتحرير الأسعار،...) في تطور الممارسات غير المشروعة كالتهرب الضريبي، والتهريب الجمركي، والغش الإجتماعي، الفساد الإداري والمالي،...

ومع إستقرار التوازنات الداخلية والخارجية بفضل زيادة المداخيل البترولية والنتائج الإيجابية لبرامج الإستقرار والإنعاش الإقتصادي الذي وضعته الحكومة عرفت العشرية الثانية من هذه المرحلة نمو إقتصادي سنوي يفوق نسبة النمو السكاني، كما تطور الناتج الداخلي الخام بنسبة معتبرة، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول 17: تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الفترة (2001-2007) (الوحدة: مليار دج)

السنة / القطاع	2001		2005		2006		2007	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع العام	481.5	23.6	651.0	21.05	704.05	20.44	749.86	19.30
القطاع الخاص	1560.2	76.4	2364.5	78.41	274.46	78.56	3153.77	80.80
المجموع	2041.7	100	3015.5	100	344.11	100	3903.63	100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، نشرية المعلومات الإقتصادية، العدد 10 سنة 2006، العدد 12، سنة 2007.

يظهر الجدول أعلاه أن النمو الناتج الداخلي الخام في إرتفاع مستمر بنسبة إيجابية بحوالي 1.1%، ويرجع ذلك إلى أسعار المحروقات وإرتفاع أسعار صرف الدولار مقابل العملات الأجنبية الأخرى، كما يلاحظ من هيكل توزيع الناتج الداخلي الخام على القطاعين العام والخاص أن هذا الأخير مساهمته أكبر من مساهمة القطاع العام، وكلما زادت مساهمة القطاع القطاع الخاص في الناتج الداخلي إنخفضت مساهمة القطاع العام.

[1] محمد براغ ، مرجع سبق ذكره، ص 116.

ويفسر ذلك بتراجع الأهمية النسبية للقطاع العام في الإقتصاد الوطني بسبب الإصلاحات الهيكلية التي يعرفها هذا الأخير، حيث تم تصفية الكثير من المؤسسات العمومية كما سبق الإشارة إلى ذلك.

مهما يكن فإن الإقتصاد غير الرسمي الذي إنتشر في الإقتصاد الموجه أين إحتكرت الدولة التجارة الخارجية، إزدهر وإتسع في فترة الإنتقال إلى إقتصاد السوق أين إنفتحت الأبواب أمام الجميع.

3-1- العوامل المفسرة للإقتصاد غير الرسمي في هذه المرحلة

على الرغم أنه من الصعب حتى من الناحية الإقتصادية البحتة، بناء مخطط توضيحي لأسباب إنتشار الإقتصاد غير الرسمي في هذه المرحلة، إلا أنه يبدوا أنه ظهر بمثابة المسكن الإجتماعي والمنقد لأزمة سوق العمل التي حدثت مع تطبيق الإصلاحات. من أهم العوامل التي كانت سببا في نمو وإنتشاره:

3-1-1- البطالة

تعتبر البطالة السبب الرئيسي للتشغيل غير الرسمي، وهذا نظرا لتأثيره المباشر والواضح على دخول الأفراد، وبإجراء مقارنة بسيطة بين معدلات البطالة قبل وبعد الإصلاحات وبرنامج التعديل الهيكلي يتضح لنا أن معدل البطالة لم يتغير كثيرا. فالملاحظ أن معدل البطالة قد بلغ سنة 1999 حوالي 29.3%، أي ما يقارب حجمها سنة 1966 والمقدر ب 33% وإن كان الإصلاح الهيكلي قد ساهم في تفاقمها بشكل أو بآخر من خلال موجة التسريحات الناتجة عن تطبيق الخوصصة كما يبين ذلك الجدول التالي الذي يوضح أسباب البطالة في الجزائر خلال سنة 1997.

الجدول 18: أسباب البطالة في الجزائر لسنة 1997، الوحدة (%).

أسباب البطالة	نهاية الأشغال	نهاية عقد العمل	التسريح الفردي	التسريح الجماعي	نهاية نشاط المؤسسة	حالة الإستقالة
النسبة المؤوية	14.5	23.3	14.2	10.2	21.3	15.5

المصدر: ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 258.

كما تشير إليه معطيات الجدول فإن جل الذين تمسهم البطالة سبق لهم العمل من قبل، مما يؤكد أن النوع الأكثر إنتشارا يتمثل في البطالة الإجبارية بما يمثل 84.2% من الأسباب المشار إليها أعلاه. نتيجة لعمليات الحل والتصفية التي عرفتها المؤسسات العمومية المفلسة، وإحالة جزء

منها إلى القطاع الخاص تقليصا لدور الدولة بما ينسجم والمرحلة الجديدة. أما البطالة الإختيارية لأنها لا تمثل سوى 15.5% كون الأفراد هم الذين فضلوا التعطل عن العمل بمحض إرادتهم أو ما يعرف بالإستقالة.والجدول 19 يؤكد ذلك:

الجدول 19: تطور تسريح العمال خلال الفترة (1994-1997).

السنوات	1994	1995	1996	1997	المجموع
عدد السنوات التي تم حلها	20	300	162	503	985
عدد العمال المسرحين	20908	236300	100498	162175	519881

المصدر: روابح عبد الباقي، علي همال، "**أثر إعادة الهيكلة على سوق العمل**"، الملتقى الوطني حول برنامج التصحيح الهيكلي والمسألة الإجتماعية، جامعة قسنطينة يومي 30/29 ماي 2000.

تؤكد المعطيات الكمية من خلال الجدول أن عدد المسرحين قد تجاوز 500 ألف عامل خلال الفترة 1994-1997 نتيجة تصفية وخوصصة حوالي 985 خلال نفس الفترة.

3-1-1-1- نمو الفئة النشيطة

تشير مختلف الإحصائيات التي قامت بها الأجهزة المختصة، على نمو الفئة النشيطة بوتيرة سريعة بما يقارب 4%، فقد إرتفع عددهم من 2.564.663 شخص سنة 1966 إلى 8.069.000 سنة 1997، وينتظر أن يصل إلى 12.000.000 مع حلول سنة 2010، كما هو مبين من الجدول التالي:

الجدول 20: تطور الفئة النشيطة في الجزائر خلال الفترة (1966-2010).

السنوات	1966	1977	1987	1997	2010
الفئة النشيطة	2.564.663	3.049.952	4.138.000	8.069.000	12.100.623

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد:

- ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص160.
- الديوان الوطني للإحصائيات، http://www.ons.dz.

لا شك أن هذه الزيادة الكبيرة في حجم الفئة النشيطة وفي الطلب الإضافي ستعقد مشكل البطالة أكثر فأكثر، خاصة وأن قدرة إمتصاص قوة العمل في مختلف القطاعات الإقتصادية لا تتناسب وهذه الزيادات، كما يتم الجمع بين هذه الظاهرة وظاهرة أخرى ذات طابع ثقافي

وإقتصادي، وهي تزايد مشاركة المرأة في سوق العمل، حيث إرتفع معدل نشاط الإناث 1.83% عام 1966 إلى 2.04% عام 1977، و2.86% في عام 1987، و9.59% عام 1998.[1]

3-1-1-2- المتسربين من المدارس

تتكون هذه الفئة أساسا من المتسربين من المدارس وغير المتمدرسين، وتضم كل من الأطفال الذين غادروا المدارس بصفة نهائية، وكذلك الذين لم يلتحقوا بالمدارس تحت طائلة أسباب معينة.

ويرجع التسرب المدرسي إلى العديد من الأسباب منها ضعف المنظومة التربوية والنقص الحاصل في التحصيل العلمي، مما ينتج عنه إرتفاع في نسب الرسوب في الإمتحانات والطرد وإعادة السنة في مختلف أطوار التعليم، وخير دليل على ذلك نسب النجاح المنخفضة في شهادة البكالوريا وشهادة التعليم الأساسي. فعلى سبيل المثال بلغ عدد المتسربين من المدرسة المسجلين سنة 2001 في مختلف أطوار التعليم الثانوي نسبة 55.8% منهم 37.6% تسربوا في السنة التاسعة ويبلغ سنهم 15 سنة، ونسبة 16.3% تسربوا في السنة الثالثة ثانوي وتتراوح أعمارهم ما بين 18-20 سنة.[2]

إن هؤلاء المطرودون فئة قليلة منهم توجه إلى مراكز التكوين المهني لإكتساب حرفة (كون قدرات الإستقبال لا تستوعب كل المتسربين من المدرسة). أما النسبة الباقية فهي تزود السوق غير الرسمي.

3-1-1-3- خريجوا الجامعات والتكوين المهني

يلقى خريجوا الجامعات ومعاهد التكوين المهني صعوبة كبيرة في الحصول على منصب عمل أو مهنة بسبب ضعف العلاقة بين نظام التكوين والمتطلبات التأهيلية التي يحتاج إليها سوق العمل، حيث بلغت نسبة الحاصلين على الشهادات الجامعة النظرية في العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية 24.4% سنة 1997 وهي نسبة مرتفعة، حيث تبلغ هذه النسبة في ألمانيا 14.3% والولايات المتحدة الأمريكية 27.9% من إجمالي المتخرجين،[3] وبالتالي يطرح مشكل حقيقي لتوجيه

[1] Youghourta Bellache, Op Cit, P 64

[2] Conseil National Economique et Social, Op Cit, P58.

[3] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص191.

الطلبة لإنشاء علاقة بين التكوين وسوق العمل التي تشهد تحولا كبيرا بإعتبارها أداة لمكافحة البطالة وإستجابة لحاجيات المجتمع والتنمية الإقتصادية.

وقد سعت الجزائر خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى تطبيق إستراتيجية جديدة من خلال البرامج الوطنية للبحث العلمي وإصلاح الجامعات، والتوجه إلى نظام (LMD) (ليسانس–ماستر–دوكتوراه) في التكوين بجانبيه الأكاديمي والتطبيقي، وهو ما يوفر إرتباطا وإنسجاما أكثر مع النشاط الإقتصادي الوطني. مما قد يشكل إنفراجا في المستقبل لإدماج هذه الفئة في سوق العمل في حالة نجاح هذا النظام، علما أن نسبة الحاصلين على الشهادات الجامعية في تزايد مستمر، حيث تشير الإحصاءات أن مجموع طلبات العمل المسجلين لأول مرة على مستوى مصالح اليد العاملة من حاملين الشهادات العليا والتقنيين السامين، وخريجي المعاهد الوطنية للتكوين المهني بلغت 166 ألف طلب عمل في أوكتوبر2006، وهو ما يمثل نسبة 14% من مجموع طلبات التوظيف.[1]

وفي هذا السياق فإن هذه الفئة ولمواجهة صعوبات التوظيف داخل القطاع الرسمي كثيرا ما تلجأ إلى القطاع غير الرسمي. وهذا ما أثبتته دراسة ميدانية[2] سابقة سنة 1999 على عينة تتكون من 150 ألف من باعة الرصيف في شوارع مدينة قسنطينة، أظهرت بأن التجارة التي ليس لها موقع محدد (خصوصا تجارة البضائع المستوردة والألبسة بوجه خاص) تمثل النشاط الرئيسي لـــ 80 % من البائعين، حيث:[3]

- ✓ يشكل الأفراد الذين لم يسبق لهم ممارسة نشاط مهني آخر 72.6% (75% منهم في سن العمل. في حين أن 25% منهم لا تتوفر فيهم شروط العمل).
- ✓ المستوى التعليمي يفوق المستوى المتوسط (20% ذوو مستوى يفوق البكالوريا).
- ✓ يشكل الأطفال الأقل من 15 سنة نسبة 14%. في حين يمثل المسنون 55 سنة فأكثر نسبة 10%.

وعلى الرغم من إستقرار معدل البطالة في حدود 19% وميوله للإنخفاض في السنوات الأخيرة بسبب تحسين الإطار الماكرو إقتصادي، وتشجيع الإستثمارات من قبل السلطات العمومية،

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق ذكره، ص255.

[2] Conseil National Economique et Social, Op Cit, P51.

[3] Ibid, P53.

لاسيما من خلال مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الريفية وبرامج تشغيل الشباب، لا سيما إبتداءا من 2002 كما يوضحه الجدول 21.

الجدول 21: تطور نسبة البطالة 1999-2007 (الوحدة %)

السنوات	نسبة البطالة
1999	29.3
2000	29.5
2001	27.3
2002	25.7
2003	23.7
2004	17.7
2005	15.3
2006	12.3
2007	22.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، http://www.ons.dz.

ولكن هذه الإحصائيات تكون أقل مصداقية وموثوقية خاصة إذا علمنا أن إتساع المظهر الرسمي يشوه القراءة الصحيحة لمستوى البطالة.

3-1-2- الفقر

لا تعتبر البطالة لوحدها المسبب في ظهور الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، بل هناك أسباب أخرى كالفقر الذي يعد عاملا أساسيا في تحديد حجم هذا الإقتصاد ، وهذا بسبب ضعف دخول العائلات والأفراد على حد سواء، حيث أنه حسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام إنخفض إلى حدود 1350 دولار سنة 1997 مقارنة بسنة 1987 عندما كان 2800 للفرد الواحد،وتشير الإحصاءات الرسمية في الجزائر إلى تركز الثروة في يد فئة قليلة في حين أن غالبية الشعب يعاني تحت عتبة الفقر الذي تجدر في أوساط المجتمع لعدة أسباب أهمها:

- ✓ فقدان الأغلبية العظمى من الفئة العاملة لمناصب عملهم، وبالتالي فقد مصادر رزقهم.
- ✓ التوجه القائم في سوق العمل القائم على التوظيف المؤقت (عقد عمل محدود المدة).
- ✓ مجمل النشاطات والأعمال موسمية متركزة خاصة في القطاع الزراعي بالنسبة للمناطق الريفية، وفي قطاع السياحة في المدن.

ويوضح الجدول التالي التوزيع النمطي لعينة الفقر لدى الأسر الجزائرية

الجدول 22: مؤشر عتبة الفقر في الجزائر لسنة 2000.

	مؤشر عتبة الفقر	النسبة %	مؤشر عتبة الفقر العام	النسبة %
0 بطال	2.87	50.8	10.15	46.06
1 بطال	3.5	28.03	14.96	30.7
2 بطالين	3.57	14.37	13.22	13.61
3 بطالين فما فوق	2.57	6.8	15.23	9.65
المجموع	3.1	100	12.12	100

Source: Conseil National et Social, Op Cit, P 57.

3-1-3-إنتشار القطاع الخاص

إن التدابير في سياق التحرر الإقتصادي، والتي بدأت في أواخر الثمانينات، كتفكيك القطاع العام في إطار تطبيق برامج التصحيح الهيكلي، بما في ذلك التدابير العامة للمساعدة في إنشاء المؤسسات (جهاز L'ANSEJ، L'ANDI). نتج عنه تطورا ملحوظا في القطاع الخاص، حيث أشارت الإحصائيات أن 91% من المؤسسات الخاصة التي شملتها الدراسة لعام 2005 تم إنشاؤها بعد سنة 1990.[1]

إن الديناميكية الجديدة التي سادت السياسة الإقتصادية للبلاد سمحت بإنشاء وتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل ملحوظ، خاصة في السنوات الأخيرة، لا سيما مع إصدار القانون التوجيهي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001، حيث كان محفزا أساسيا لإنشاءها ، وهذا ما يوضحه الجدول 23.

[1]Phillipe Adair et Youghourta Bellache, **« Emploi Informel et Secteur Privé en Algérie: Contraintes et Gouvernance de la Création D'entreprises»,** Les Cahiers du MECAS, n°4, Université de Tlemcen,2008, P164.

الجدول 23: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001-2007).

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة	79893	189552	207949	225449	245842	269806	293946
مؤسسات صغيرة ومتوسطة عامة	778	778	778	875	874	739	66

المصدر: ناصر دادي عدون عبد الرحمان بابنات، "**التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص 128.

يبين الجدول أعلاه نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من سنة إلى أخرى بمعدل 2000 مؤسسة جديدة في المتوسط إبتداءا من 2002. أما فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة فقد عرفت إستقرارا نسبيا إلى غاية 2004، ثم سجلت إرتفاعا من 778 مؤسسة إلى 874 مؤسسة، ويعود ذلك إلى هيكلة بعض المؤسسات العمومية، وإنشاء العديد من المؤسسات التابعة لها تتمتع بالإستقلالية التامة وهي قابلة للخوصصة. أما الإنخفاض المسجل في السنتين الأخيرتين يعود ذلك إلى خوصصة بعض مؤسسات القطاع العام وتغيير طبيعة ملكيتها.

ويهيمن على قطاع المؤسسات الخاصة المؤسسات المصغرة التي تمثل 94% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتركز هذه المؤسسات بشكل أساسي في قطاع الخدمات بنسبة 46.2% بما في ذلك خدمات الأسر والمؤسسات، الفنادق والتجارة، النقل، البناء بنسبة 34.1%، وفي الصناعة التحويلية (بما فيها الزراعية) 18.48%،[1] كما يبينه الجدول 24

الجدول 24: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب اليد العاملة سنة 2002.

	المؤسسات		العمال	
المصغرة (1-9)	177733	%94.05	340646	%46
الصغيرة(10-49)	2429	%4.99	179585	%24
المتوسطة (50-250)	1402	%0.7	210851	%29
المجموع	188893	100	731082	100

Source: Youghourta Bellache, Op Cit, P 61.

[1] Youghourta Bellache, Op Cit, P 60.

وعلى غرار التوسع الذي حصل في هذه المؤسسات، فقد شكلت هذه المؤسسات أحد أهم الوسائل البديلة عن القطاع العام لإمتصاص البطالة، كما يوضحه الجدول25.

الجدول 25: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء مناصب شغل (الوحدة %).

عدد العمال	9-1	19-10	49-20	99-50	99 فأكثر
نسبة المساهمة	44.1	9.7	11.45	6.9	17.9

المصدر: ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 294.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن 65.25% من مناصب الشغل توفرها المؤسسات الصغيرة (أي التي تشغل أقل من 50 عامل). في حين أن المؤسسات التي تشغل أكثر من 50 عاملا تمثل فقط ما نسبته 34.75%، ويفسر هذا بعدم نضج المستثمر الجزائري بشكل يتلائم والتحولات التي تميز بلادنا، إضافة إلى عدم إكتساب ثقافة المخاطرة نتيجة لصعوبة الإلمام بمبادئ التحكم في التكاليف، وكذلك الرغبة في الربح السريع[1] من جهة. ومن جهة أخرى هناك العديد من الصعوبات والعراقيل كان لها الأثر البالغ في تطور العمل غير الرسمي

وتعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة غير العادلة نظرا لوجود الكثير من المؤسسات التي تنشط في القطاع غير الرسمي، حيث تتركز الأنشطة غير الرسمية على وجه الخصوص في قطاعات البناء والأشغال العمومية، والتجارة، والمطاعم والخدمات الموجهة للإستهلاك، وهي تقريبا نفس الأنشطة الإنتاجية التي تتخصص فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفقا لنتائج مسح قام به البنك العالمي سنة 2000 فإن المؤسسات القديمة (التي تم إنشائها قبل 1990) تعاني منافسة غير عادلة مع القطاع غير الرسمي أكثر من المؤسسات الحديثة (التي تم إنشاؤها إنطلاقا من 1990)، ويبدوا أن هذه الأخيرة قد أدخلت الممارسات غير الرسمية في إستراتيجيتها التنافسية على عكس المؤسسات القديمة، والتي عملت لفترة طويلة في بيئة محمية ولا تشجع على المنافسة.[2]

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 295

[2] Mohamed Cherif Belmihoub, « **Le Comportement de L'entrepreneur Privé Face Aux Contraintes Institutionnelles: Approche à Partir Des D'enquêtes et de Panels sur La PME Privée en Algérie** », Communication au Colloque International « Création D'entreprises et Territoires »,CREAD & CREUSET, Tamanrasset, 3 et 4 Décembre 2006.

كما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكل التمويل الضروري لشراء الأصول الثابتة وتسيير دورة الإستغلال، خاصة في ظل النقص الكبير التمويل البنكي لمثل هذه المشاريع بسبب نظرة البنوك لأصحاب المشاريع على أنهم يفتقرون للخبرة التنظيمية والإدارية، فضلا على أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتوفر على الضمانات المصرفية المطلوبة، فتلجأ إلى التمويل الخاص غير الرسمي (الأصدقاء و الأقارب، أو الموردين والزبائن،...).

إرتفاع الأعباء الجبائية وشبه الجبائية على هذه المؤسسات، فالثقل المفرط للضرائب وأعباء الأجور، والأعباء الإجتماعية دفع عدد هام من المؤسسات نحو القطاع غير الرسمي

كما أن القطاع الخاص يتكون أساسا من المؤسسات المصغرة، كما وسبق الإشارة إليه، هذه المؤسسات تتشكل في غالبيتها من عمالة ذاتية (بسبب طابعها العائلي)، أو عمالة مؤقتة كالعمال العرضيين، المساعدين العائليين، العمال الموسميين، العمال المسجلين... وكلها تعتبر شكل من أشكال العمل غير الرسمي (لقد سبق وأن أشارت منظمة العمل الدولية إلى هذا النوع من المؤسسات في تقريرها لسنة 1993).

الجدول 26: توزيع السكان العاملين حسب طبيعة العمل (الوحدة 10^3).

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
العمال	1673	1826	1597	1855	2471	2183	2846	2515
العمال الدائمين	2668	2570	2693	2829	2902	3076	2900	2908
العمال الموسميين+ المتدربين	1115	1306	1072	1515	1784	2202	2429	2679
المساعدين العائليين	268	525	346	484	639	582	962	489
المجموع	5725	6228	5708	6684	7798	8044	8868	8594

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات.

3-1-4- ثقل الأعباء الجبائية والإجتماعية

بالنسبة للجزائر تعد الأعباء الجبائية والإجتماعية من أهم الحوافز التي تؤدي إلى تحول المشروعات إلى الإقتصاد غير الرسمي، ففي دراسة قام [1] FEMISE (Forum Euro Méditerraneén economique) حول الإقتصاد غير الرسمي، شملت 200 مؤسسة في الجزائر وكان الهدف في جزء ما من هذه الدراسة معرفة أي الأسباب أكثر إعاقة لممارسة الأنشطة الإقتصادية. وتم طرح السؤال الآتي على أرباب العمال.

من بين مختلف أنواع الأنظمة والمعايير أي منها ترى أنها الأكثر إعاقة في ممارسة نشاطك؟

- النظام الجبائي
- لوائح العمل
- معايير النظافة
- معايير السلامة

وكانت الإجابات كالتالي:

- 81% من أرباب المؤسسات يرون أن النظام الجبائي هو الأكثر إعاقة.
- 12 % من أرباب المؤسسات يرون أن لوائح العمل هو الأكثر إعاقة.
- 4% من أرباب المؤسسات يرون أن معايير النظافة هو الأكثر إعاقة.
- 2% من أرباب المؤسسات يرون أن معايير السلامة هو الأكثر إعاقة.

إن النسب أعلاه تؤكد أن النظام الضريبي يعتبر من بين العوائق لممارسة أي نشاط، وعليه تعتبر الضرائب كأحد أهم العوامل للإنخراط في الإقتصاد غير الرسمي. فبسبب ثقل الأعباء الجبائية والإجتماعية يميل الأفراد إلى للتهرب من الضرائب، إما عن طريق عدم التصريح كليا أو التصريح الجزئي وإخفاء الجزء الباقي.

وفي نفس السياق من الدراسة طرح على أصحاب المؤسسات سؤال آخر وهو الآتي:

[1]FEMISE, « **Flexibilité du Travail et Concurrence sur le Marché des Biens et Services : Impact sur les Conditions de Travail et de Développement de Secteur Informel en Algérie, au Maroc, et en Tunisie** », Novembre 2005, http://www.roses-univ-paris1.fr, Le 13/04/2011.

من أجل الهروب من بعض الإلتزامات (ضرائب، إجراءات إدارية،...) هل تفضل؟

- عدم التصريح بجزء من النشاط.
- دفع قيمة إضافية من المال لموظف عمومي (رشوة).

وكانت النتائج كالآتي:

90% من أرباب المؤسسات يفضلون عدم التصريح بجزء من نشاطهم

10% من أرباب المؤسسات يفضلون دفع مبلغ إضافي من المال.

والجدول التالي يوضح الإقتطاعات الإجبارية التي يتحملها أرباب العمل في الجزائر.

الجدول 27: توزيع الإقتطاعات الإجبارية التي يتحملها أرباب المؤسسات في الجزائر.

الإقتطاعات	النسبة
الإشتراكات الإجتماعية	%26
الدفع الجزافي	%1
رسم التكوين المهني	%1
صناديق الإجتماعية	2%
المنح العائلية	/
المجموع	**%30**

المصدر: عبد الباسط بوزيان، علي عزوز ،"**الإقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر**"، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار وسبل الترويض (المداخل القياسية)، سعيدة، 21/20 نوفمبر، 2007.

3-1-5- الوضع الأمني للبلاد

يعتبر الوضع الأمني عاملا أساسيا في ظهور الإقتصاد غير الرسمي ونموه في الجزائر، إذ أن ضعف مؤسسات الدولة في تأدية مهامها خلال فترة اللاستقرار الأمني، أدى إلى إتساع حجم الأنشطة غير الرسمية. فالظرف الأمني الذي مرت به الجزائر خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين أدى إلى تدمير البنية الإقتصادية، وتوقيف عجلة التنمية في بلادنا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن النزوح الجماعي للسكان من المناطق الريفية المتضررة بشدة من جراء إنعدام الأمن أدى إلى إحداث زيادة في العمالة المحتملة.

المبحث الثاني: المقاربات المختلفة المفسرة للإقتصاد غير الرسمي الجزائر ومظاهره

تعد قضية تحديد الإتجاهات النظرية المفسرة لنشأة الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر من أكثر القضايا أهمية في توضيح خصائص هذه الظاهرة، وتفهم مساراتها، وكذا مظاهرها المختلفة.

1- المقاربات المختلفة المفسرة للإقتصاد غير الرسمي في الجزائر

لقد ظهرت عموما ثلاث مقاربات في جميع الدراسات حول الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، الأولى تتناول الظاهرة من منطلق مفهوم "الإنتاج السلعي الصغير"، الذي يركز على التوسع في الأنشطة التجارية والأشكال الشاذة للعمل (مساعدين عائليين، متدربين، عمال في المنازل، تعدد الوظائف...). أما الثانية فتندرج في إطار الإقتصاد الموجه، ويركز على مفهوم "الإقتصاد الموازي" الذي ظل لوقت طويل الجزء المسيطر للإقتصاد غير الرسمي في الجزائر. أما فيما يخص المقاربة الثالثة فهي تفسر تطور الأنشطة والممارسات غير القانونية، لا سيما في سياق التحول الإقتصادي والسياسي من حيث مفهوم "اللاشرعية الإقتصادية"

1-1- الإنتاج السلعي الصغير

إن مفهوم الإنتاج السلعي الصغير- كما سبق وأن أشرنا إليه في الفصل الأول- مرتبط بمفهوم الهامشية في التحليل الوظيفي للإقتصاد غير الرسمي، والتي يعتبرها البعض كمجموعة من الأنشطة الخاضعة للقطاع الرأسمالي والمساهمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إعادة الإنتاج.

ويعزى إستخدام هذا المصطلح لتحليل الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر إلى الميثاق الوطني لعام 1976 تحت مسمى " المؤسسات المصغرة غير المستغلة"، حيث ينص على:[1] " الإشتراكية تقر الملكية الخاصة غير المستغلة وتدمجها في التنظيم الإجتماعي الجديد".

وبالتالي فإن هذه المقاربة يفسرها التوجه الإيديولوجي للتنمية المبني على الإشتراكية والمستندة بدرجة كبيرة على المؤسسات العامة وبدرجة أقل على القطاع الخاص، والتي تشغل عدد محدود من

[1]Bernard Chantal, « **Les Activités Dites Non Exploiteuses** », Recherche sur la Signification du Concept de «Petite Production Marchande » en Milieu Urbain à Partir de Quelques Cas Algériens, Revue Tiers Monde, n°82, Avril-Juin 1980, P307.

العمال هذا الوضع ساعد على إنشاء المزيد من المؤسسات المصغرة التي تشغل عدد محدود من العمال والعاملة بطريقة غير رسمية، وخاصة في مجال التجارة والخدمات.

كما تم تحليل الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر من طرف الإقتصادي برنار Bernard، حيث يشكل حسبه الإنتاج السلعي الصغير القلب النابض لهذا الإقتصاد.

وعلى هذا الأساس يغطي الإنتاج السلعي الصغير في الإقتصاد الجزائري أنشطة متنوعة صنفها برنار Bernard من الأكثر إلى الأقل تجانسا كما يلي:[1]

- الإنتاج السلعي الصغير المنزلي والحرف الصغيرة: والتي تشمل أساسا الأنشطة الصغيرة لإنتاج السلع والخدمات، والتي تحدد أسعارها بشكل مستقل عن السوق، وتهدف عموما إلى توفير دخل إضافي للأسر العاملة بها.
- الإنتاج السلعي الصغير (غير المستغلة): ويشمل أنشطة الإنتاج التي تتماشى أسعارها مع أسعار السوق، وتتميز بتكنولوجيا منخفضة، عدد محدود من الموظفين، رأسمال منخفض...
- وأخيرا إنتاج سلعي صغير سلعي: ويشمل أساسا وحدات الإنتاج غير المعلنة (مصانع الملابس الجاهزة، العطور، عصاروا الليمون، صغار صناع الأحذية يعملون في ورشات تقع في الطابق السفلي، وكثيرا ما تقع على أطراف المدن (باب الواد قرب العاصمة)، والخدمات الشخصية في إطار نشاط ثانوي (تعدد الوظائف).

إجمالا فهذه الأنشطة تشكل شبكة لأنشطة تجارية معروفة ولكنها صعبة التحديد، تجري عملياتها على الرصيف، في المدن، على إمتداد الطرق... وقد كشفت دراسة إستقصائية أجرتها [2] L'AARDES في عام 1975 هيمنة الأنشطة الصغيرة في القطاع الخاص، وخاصة تلك التي تنطوي على الصناعات المصغرة (الصناعة الغذائية، النسيج...) قوامها العمالة الموسمية والنساء وكذلك المتدربين والتي مثلت قوة عمل مرنة، وسوق عمل جيدة خاصة مع تدني الأجور المدفوعة

[1] Bernard Chantal, Op Cit, P P 309, 311.

[2] L'AARDES (Association Algérienne Pour la Recherche Démographique, Economique et Social)
المؤسسة الوطنية للبحوث الديموغرافية، الإقتصادية والإجتماعية أصدرت دراسة عام 1975 حول الصناعة في القطاع الخاص، حيث كشفت أنه من بين 1482 مؤسسة شملهم الإستطلاع فإن حوالي 939 (63.3%) توظف أقل من 20 عاملا (بما في ذلك نسبة عالية من المؤسسات المصغرة تصم أقل من 10 عمال)، وتنحصر المؤسسات التي تشكل أساسا للمراقبة في معظمها في صناعات السلع الإستهلاكية والمواد الغذائية وصناعة النسيج، الأحذية... رأس مال متواضع مصدره الأساسي التاجر، حيث كشف تحقيق L'AARDES أن ما يقارب 59.6% من أصحاب المؤسسات هو تجار الجملة، شبه الجملة ولذلك تتم معظم الإستثمارات بواسطة عملاء.

والتي تتراوح ما بين 30% و46.8% من الحد الأدنى للأجور القانونية في قطاع النسيج مثلا[1]، لذلك يبدو الإنتاج السلعي الصغير على الأقل في بعض أجزائه ناقلا للعمل غير المستقر وغير المحمي.

وتشير تقارير L'AARDES إلى أن التبعية الكبيرة لهذه الوحدات لا سيما في صناعة النسيج سواء من المنبع (توريد المواد الخام والمعدات) أو من المصب (التسويق لتجار الجملة الذين يسيطرون على كامل عمليات الإنتاج والتسويق) تجسد علاقات التبعية والخضوع للقطاع الرأسمالي.[2]

تقدم هذه المقاربة الإقتصاد غير الرسمي على أنه قطاع مستغل من القطاع الرأسمالي (الرأسمال التجاري في حالة الجزائر)، غير أنها لا تأخذ بعين الإعتبار الأجزاء المختلفة المكونة لهذا القطاع والتي تتسم بتباين شديد، وبالنظر على عدم التجانس في القطاع غير الرسمي يمكن إعتبار الإنتاج السلعي الصغير الذي يتعايش مع القطاع الرأسمالي بمعنى أنه يرافق تطور الأنشطة الرأسمالية (الحديثة) ليس فقط من منطق التبعية والخضوع ولكن أيضا من منطق التكامل والمنافسة في أغلب الأحيان، مثلا فكرة استغلال اليد العاملة في وحدات غير رسمية هي فرصة لتأهيلهم خاصة في حالة المتدربين، بالنظر إلى أن هذه المؤسسات توفر لهم التدريب العملي بأقل تكلفة.[3]

1-2- الإقتصاد الموازي

إن الإقتصاد الموازي يمثل الشكل السائد للإقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال مرحلة التخطيط المركزي للإقتصاد الجزائري، وبالتالي فهو يظهر كوجه من أوجه المعارضة العملية للإقتصاد الرسمي المخطط الذي يعتمد بصفة خاصة على وحدات إنتاجية، إنتاجها مخطط، توزيعها مخطط، إحتياجاتها من عوامل الإنتاج مخطط لها، لذا فالإقتصاد غير الرسمي يظهر كنشاط جزئي يتطفل على الإقتصاد الرسمي، وعليه نجد سوق مزدوجة (سوق نظامية، سوق موازية) ومن ثم نظام مزدوج للأسعار(أسعار إدارية، أسعار موازية أو حرة).

[1] Phillipe Adair et Bellache Youghorta, Op Cit. P 167.
[2] Bernard Chantal, Op Cit, P 316.
[3] Ibid, p167

والإقتصاد غير الرسمي هنا يسيره الطلب لأن إقتصاد الندرة هو الذي يميز هذه الأنظمة، وهذا الطلب الزائد على الإنتاج المعروض في السوق يولد:[1]

- إنتاجا موازيا للإنتاج الرسمي، وهو ما يخلق وحدات إنتاجية غير رسمية ومصغرة تنتج منتجات متنوعة تباع في السوق غير الرسمي.
- توزيعا موازيا للإنتاج الرسمي أي سوقا موازيا للسوق الرسمية يتم فيها عرض السلع والخدمات المتحصل عليها من السوق الرسمية، ويتضمن السوق غير الرسمي سوقا موازيا للسلع والخدمات، وسوقا موازيا للعملة، سوقا موازيا لعوامل الإنتاج. وإذا كانت الأسعار في السوقين الأولين مرتفعة مقارنة بالأسعار في السوق الرسمية، فإن الأسعار في السوق الموازية لعوامل الإنتاج أقل من السوق الرسمية.[2]

والإقتصاد الموازي في الجزائر ينشط أساسا في مجال التوزيع، حيث يتم فيه المضاربة على المنتجات النادرة، والتي يتم الحصول عليها من السوق الرسمية، ويعاد بيعها من طرف أفراد أو مؤسسات خاصة في الأسوق الموازية بأسعار أعلى.

1-3- الإقتصاد اللاشرعي

جاءت هذه المقاربة كتحليل للإقتصاد غير الرسمي من خلال الإقتصاد النفقي وإقتصاد الجريمة. من أهم أنصار هذا الإتجاه شعيب بنوة، الذي إقترح إطارا تحليليا للإقتصاد غير الرسمي في فترة التحول الإقتصادي قائم على مفهوم اللاشرعية الإقتصادية، والذي ميز فيه بين نوعين من الأنشطة غير الرسمية:[3]

- تلك الممارسات من طرف الأعوان الإقتصاديين بهدف إعادة الإنتاج الإجتماعي(بما في ذلك أنشطة الكفاف)، والتي تدخل في إطار الإقتصاد غير الرسمي.
- تلك الممارسات التي تنطوي ضمن ما يسمى الإقتصاد السري، والتي يقوم بها أعوان إقتصاديون بمنطق التراكم الرأسمالي(الربح).

[1] محمد براغ، مرجع سبق ذكره، ص45.

[2] Ahmed Henni, Op Cit, P 15.

[3] Youghourta Bellache, Op Cit, P 49.

وتتجلى الحالة الأولى بوضوح من خلال إكتساح الشباب للترابانـدو والبزنس سواءا على المستوى الداخلي أو الخارجي (الإستيراد بالشنطة من إسبانيا، إيطاليا، سوريا، تركيا، السعودية...)، وظهور تجارة الأرصفة والأسواق الكبرى الأسبوعية واليومية.

أما الحالة الثانية تحلل تطور الأنشطة والممارسات غير القانونية في سياق الإنتقال إلى إقتصاد السوق والتحرر الإقتصادي، وقد زادت حدتها جراء تنفيذ برامج التكييف الهيكلي بداية من 1994، والتي أدت إلى تطور ملحوظ في الممارسات غير المشروعة في كل من القطاع العام والقطاع الخاص (إختلاسات الأموال العامة، الإحتيال، الغش والتهرب الضريبي...)

هذا يعني أن الأنشطة الممارسة ضمن هذا التحليل هي قانونية تماما على مستوى الإطار القانوني، ولكن بسبب غموض القانون وتطبيقاته المتدنية، فغياب بيئة قانونية ومؤسسية مناسبة لهذه المرحلة من جهة وسلسلة من العوامل البيروقراطية (القيود الإدارية والإجتماعية والمالية للتنظيم الحكومي) من جهة ثانية أدى إلى إعتماد سلوكات غير قانونية.[1]

رغم أهمية هذه المقاربة في فهم وتحليل القطاع غير الرسمي لكنها ليست دائما لها أهمية كبيرة في تحديد وفهم الإنتقال أنشطة الإقتصاد غير الرسمي لأن الحدود الفاصلة بين المشروع وغير المشروع ليست دائما واضحة، إذ أن معيار اللاشرعية لا يميز بين الإقتصاد السري والإقتصاد الإجرامي.

وكنتيجة لكل ما سبق فإن المهتمين بالإقتصاد الجزائري خلال فترة التخطيط المركزي وفترة الإنتقال إلى إقتصاد السوق يؤكدون أن الإقتصاد غير الرسمي إقتصاد هجين من حيث أنه يجمع بين مزايا وخصائص الإقتصاد الموازي واللاشرعي والإنتاج السلعي الصغير.

وبناءا عليه يمكن إعتبار هذه المقاربات الثلاث كجزء من مقاربة أشمل وهي "الإقتصاد غير المنظور"، هذا الأخير تم اعتماده من طرف منظمة التنمية والتعاون L'OCED سنة 1999، والذي يرتبط بالأنشطة الإقتصادية التي من المفروض أن تكون مندمجة في الناتج الداخلي الخام، لكنه لسبب أو لآخر تكون غير مسجلة في حسابات المحاسبة الوطنية، ويضم الإقتصاد غير المنظور إضافة إلى الأصناف الثلاثة المذكورة أعلاه الإنتاج المنزلي لغرض الإستعمال النهائي، ومن ذلك عرف مفهوم الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر تجديدات هامة قامت بها الحسابات الوطنية.

[1] lbid, P 49.

2- مظاهر الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر

يتميز الإقتصاد غير الرسمي بتنوع كبير سواء على مستوى الأنشطة أو على مستوى العاملين به، حيث يغطي قطاعا عريضا من فئات وطبقات متعددة من المجتمعات، وذلك إبتداءا موظفي الدولة وأصحاب المؤسسات وإنتهاءا بأقل الطبقات نفوذا والذين يحصلون على دخول غير معلنة، ويظهر هذا الإقتصاد في جل الأنشطة بقطاعات الفلاحة، الصناعة، البناء،النقل والتجارة...

وفي هذا الإطار تؤكد الشواهد الواقعية أن أنشطة الإقتصاد غير الرسمي تتخذ أشكالا تتدرج ضمن نمطين سائدين من الأنشطة المشروعة وغير المشروعة.

2-1- الأنشطة غير الرسمية المشروعة

إن الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية التي مرت بها الجزائر في سياق الإنفتاح الفوضوي لإقتصاد السوق أدت إلى ترسيم السوق غير الرسمية، حيث كشف تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي الذي أعدته لجنة علاقات العمل المتعلق بالسداسي الأخير من سنة 2003 عن وجود أكثر من 700 سوق غير رسمية تتربع على حوالي 2.7 مليون مربع هكتار وتنشط فيها 100000 شخص، أي ما يعادل 14% من التجار المقيدين في السجل التجاري،[1] وأبرز هذه الأسواق سوق "تاجنانت" بولاية ميلة، وسوق "دبي" بالعلمة ولاية سطيف

كما يأخذ العمل غير الرسمي في الجزائر الأشكال التالية:

- التجارة في العملات الأجنبية على أرصفة الطرقات، أمام البنوك (التي تعتبر السوق الرسمي للعملات)، حتى أصبحت تجارة العملة سوقا قائمة بذاتها لها قوانينها وتداولاتها وبسعر أقل من السعر الرسمي. وتعد ساحة بورسعيد أو "السكوار" أهم الفضاءات غير الرسمية للتعاملات المالية في الجزائر، ويذهب البعض إلى أنها بورصة حقيقية لتصريف العملة الصعبة، حيث تشير تقديرات العارفين بخبايا هذه السوق أن أرباح تجار العملة تقارب 60 ألف دينار، أي 180 مليون سنتيم في الشهر الواحد، وتتجاوز في كثير من الأحيان هذه القيمة في مواسم الإنتعاش (الحج، الصيف،...).[2]

---

[1] Conseil National Economique et Social, Op Cit, P 83

[2] مجيد دبيح، عبد الرؤوف، "**أرباح تجار سوق العملة بـ'السكوار' تتجاوز 180 مليون سنتيم شهريا**"، جريدة صوت الأحرار، 16 أوت 2009، **http://www.djazairess.com/alahrar/10878**، بتاريخ 2011/06/27

- تجارة الذهب، والتي لاقت رواجا كبيرا في السنوات الأخيرة، حيث عوض الحرفي ومحل المجوهرات بسوق موازية إصطلح على تسميتها "بورصة الذهب" متخذة من الشوارع المكان المفضل لمزاولة "الدلالين والدلالات" نشاطهم في غياب هيئة رسمية تراقب هذا النشاط. وتشهد تجارة الذهب في الجزائر حالة من الفوضى، والمنافسة غير المشروعة في غياب قوانين منظمة للنشاط خلفتها تعديلات سنة 2005، التي فتحت المجال للإستيراد أمام الخواص، وتحصي الجزائر أزيد من 50 نقطة بيع موازية لتجارة الذهب. الأمر الذي يهدد استمرار 60 بالمائة من التجار المنظمين، وتعد هذه التجارة الموازية السبب الرئيسي في انتشار الذهب المغشوش، حسب ممثل الاتحاد العام للتجار والحرفيين.[1]
- التجار المتجولون سواء كانوا راجلين أو بسيارة صغيرة أو شاحنات، والعارضين لمختلف السلع (خضر، فواكه، أواني منزلية، زرابي، ملابس، بيض، سمك،...).
- تجار الأرصفة، وهم تجار يستغلون أرصفة الشوارع وأبواب الأسواق ومحطات النقل لعرض سلعهم المختلفة.
- البائعون على حواف الطرق السريعة، ونسبة كبيرة منهم من الأطفال يعرضون مختلف أنواع السجائر، الخبز المصنوع في المنازل، الفواكه المنتجة في مزارعهم بعد شرائها من أسواق الجملة.
- النقل الخفي للأشخاص، وذلك بسيارات متفاوتة الأعمار (قديمة أو جديدة)، وقد إستطاع هؤلاء الناقلون أن يجعلوا لأنفسهم محطات يقصدها زبائنهم عند الحاجة.
- حراسة مواقف السيارات.
- العناية بالأطفال في المنازل سواء بأجر شهري أو يومي.
- الخياطة في المنازل (ملابش قماشية أو صوفية، إضافة إلى أعمال حرفية كالفتلة مثلا).
- تقديم خدمات أجهزة الكمبيوتر (الكتابة، الطباعة، البحث بالإنترنت،...).
- إحياء حفلات الأعراس من طرف مغنيين بدون تصريح رسمي لإراداتهم.

[1] سالي إبراهيم،"**الأسواق الموازية تهدّد نشاط 60 بالمائة من تجّار الذهب**"، جريدة الأيام، الصادرة يوم 4 أوت 2011، العدد 1893.

- إعطاء الدروس الخصوصية والتدعيمية للتلاميذ في جميع المستويات.

2-2- الأنشطة غير الرسمية غير المشروعة

إن الأنشطة غير الرسمية في هذه الحالة تتجلى في محاولة إختراق القانون، ورغم عدم شرعية هذه الممارسات إلا أنه أصبح مسامح بها نسبيا، بل وأصبح ينظر إليها كشكل أو نموذج أو نشاط عادي ممن يفضلون الربح السريع. ويشمل الإقتصاد غير الرسمي كل من الأنشطة غير المصرح بها أو شبه المصرح بها، البيع بدون فاتورة، والرشوة...

2-2-1- التهرب الضريبي

كشكل من أشكال الإقتصاد غير الرسمي، يعتمد المتهرب الجزائري على بعض التقنيات التي تجعله يتهرب كليا أو جزئيا من دفع الضريبة تتلخص فيما يلي:

- البيع بدون فاتورة.
- البيع بفاتورة مخفضة.
- إستعمال سجلات تجارية بأسماء وهمية، أو بأسماء أشخاص مجانين أو متوفين.
- إيجار سجلات تجارية والتعامل بها.
- تضخيم التكاليف في التصريحات وتبريرها بمختلف المستندات المزورة.
- إيجار وإستعمال مقرات مؤقتة للتمكن من التهرب والهروب عند الضرورة.
- عدم إستخدام الوسائل الحديثة للدفع بما في ذلك الصك، حيث تتم عمليات البيع والشراء نقدا أو ما يسمى بممارسة "الشكارة".
- المزايا الضريبية التي يمنحها قانون الإستثمار تم السيطرة عليها من قبل مستثمرين وهميين ، لا يستعملون الرخص التي منحت لهم سوى للحصول على المزايا الضريبية.

وتذهب التقديرات إلى أن أكثر من 60% من التجارة بالجزائر تتم عبر السوق الموازية وأن رقم أعمال هذه الأخيرة يتجاوز 10 مليار دولار، وأن عمليات هذه السوق تتم بدون فاتورة وبدون عمليات بنكية وأن 10% من نشاطها يتم بسجلات تجارية وهمية، وأن جزءا مهما من إيرادات هذه

السوق يهرب إلى الخارج تحت غطاء التجارة الخارجية حيث يتم تحويله إلى عقارات وأصول تتغذى بإنتظام من التهرب الضريبي. [1]

وقد أشار تقرير كناس CNAS أن أكثر أشكال التهرب الضريبي في الجزائر، حيث بلغت الأشهر الثمانية الأولى لسنة 2003 حوالي 2.3 مليار دج، إستنادا إلى عمليات مراقبة قامت بها مصالح مديريات المنافسة والأسعار في ولايات الوسط, وقد سجل هذا المبلغ إرتفاعا من القيمة المسجلة في نفس المدة من سنة 2002،[2] وهذه المبالغ المكشوفة لا تمثل سوى جزءا ضئيلا من العمليات الحقيقية التي تتم بدون فاتورة.

2-2-2- الفساد

تعد الرشوة وإستغلال النفوذ مظاهر لما يعرف بالفساد الإقتصادي والإداري في الجزائر، فحسب بعض التقارير فإن الجزائر من البلدان الأقل تنافسية في إفريقيا بسبب الرشوة وسوء التسيير، حيث احتلت وصنفت في الرتبة 88 عالميا من بين 133 دولة من قبل المنظمة العالمية للشفافية وهذا سنة 2003 وأعطيت لها 2.6 من عشرة،[3] وهي نقطة ضعيفة جدا بالنسبة لهذه المنظمة، حيث تعتبر أن حصول أي دولة على أقل من 3 نقاط هو مرادف لإنتشار الفساد في دواليب وأجهزة ومؤسسات الدولة وإنعدام إرادة سياسية لمحاربته.

وإحتلت الجزائر الرتبة 97 من بين 145 دولة سنة 2004، وأعطيت لها 207 من عشرة. اما سنة 2005 فقد إحتلت الرتبة 97 وأعطيت لها الرتبة 2.8 من عشرة من بين 159 دولة.[4]

وتعتبر القطاعات الأكثر فسادا في الجزائر هي قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع المياه والنقل، وقطاع الصحة الذي يعيش فسادا لا نظير له.

والجدول 28 يوضح تطور حجم جرائم الرشوة والمبالغ المخصصة لذلك على المستوى الوطني.

---

[1] بشير مصيطفى ،"**حريق الجسد –مقالات في الإقتصاد الجزائري**"، الطبعة الاولى، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 115.

[2] Conseil National Economique et Social, Op Cit, P97.

[3] منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لسنة 2003، http://www.transparency.org.

[4] منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لسنة 2004-2005، http://www.transparency.org.

الجدول 28: حجم جرائم الرشوة والمبالغ المخصصة لذلك على المستوى الوطني.

السنة	نوع الرشوة	المبالغ المرصدة للعملية
1988	صفقات تجارية وإستثمارية غير مشروعة	26 مليار دولار
1990	إستيراد صفقة قمح فاسدة بميناء وهران	1 مليار و200 مليون دولار
1996	عرض 2266 ملف	7.9 مليار دولار
1996	وجود 1698 قضية مساس بالإقتصاد (جبائي)	3.6 مليار دولار
1998	فضيحة مؤسسة سيدار	18 مليار دولار
1999	قطع غيار مزوة كشفت عن خبرة الجمارك	274 مليون دج
2000	فضيحة مركب الحجار	100.401.423.28 مليار دينار
2004	فضيحة بنك الخليفة	1.092.167.451.17 دينار

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- محمود بلحيمر وآخرون، "**إمبراطورية السراب قضية إحتيال القرن**"، منشورات الخبر، دار الحكمة، الجزائر 2007، ص62.
- علي بودلال ، مرجع سبق ذكره.

2-2-3- الغش الإجتماعي

بالنسبة لقطاع الضمان الإجتماعي يعتبر الإقتصاد غير الرسمي خطرا حقيقيا ولا يوجد على مستوى المؤسسات الصغيرة فقط، ولكن أيضا على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشركات التجارية وشركات الخدمات.

وأمام ضخامة هذه التهربات قام الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (CNAS) بمراقبة السداسي الأول لسنة 2001 على مستوى 5 ولايات تعلقت بـــ 6096 رب العمل، والمعلومات المستخلصة من هذل التحقيق هي:[1]

- تم إحصاء عدد كبير من المخالفات إزاء الضمان الإجتماعي.
- حوالي نصف أرباب العمل لا يمتلكون المحلات التي يمارسون فيها نشاطاتهم.
- نسبة عالية من تشغيل العمال المؤقتين (ما يقارب 50%).
- ثلثي أرباب العمل يدفعون أجور متدنية دون الأجر الوطني المضمون.

[1] بودلال علي، مرجع سبق ذكره.

إن معاينة الصندوق الوطني لضمان الإجتماعي (CNAS) تعكس أهمية التهرب من دفع الإشتراكات وتؤكد النتائج أعلاه ممارسة العمل في الإقتصاد غير الرسمي، وهذل ما يوضحه الجدول 29:

الجدول 29: تطور العمال غير المصرح بهم خلال الفترة (2003-2004).

	2003	2004	2005	2006	2007
العمال (خارج الزراعة) (ONS)	398000	388000	38800	38800	352000
العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CNAS)	207249	225449	248842	289282	284244
العمال غير المصرح بهم	%47.7	41.9	31.2	32.65	19.25

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: Phillipe Adair et Youghorta Bellache, Op Cit، الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث:قياس الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر

تميز الإقتصاد الجزائري حقبة الثمانينات بظاهرة تنامي الإقتصاد غير الرسمي، الذي يحوي في طياته العديد من الأنشطة الإقتصادية غير الرسمية التي تولد عنها دخولا ضخمة لا تدخل غالبا في التقديرات الرسمية للدخل الوطني ولا تخضع للضريبة. غير أن الوصول إلى قياس دقيق لحجم الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر يبدوا من الأمور الصعبة، ويرجع ذلك إلى الطبيعة الخاصة للظاهرة. إذ تعكس أساسا سلوكا خفيا. إلا أن ذلك لا يعني عدم التعرض للموضوع، حيث أن هناك بعض المؤشرات يمكن الإرتكان إليها لتقدير مدى إتساع نطاق الظاهرة في الجزائر، وبالتالي تحديد الآثار الإقتصادية والإجتماعية لهذا الإقتصاد على الإقتصاد الجزائري.

1-مقاربة كمية للإقتصاد غير الرسمي في الجزائر

يعد قياس الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر قليل جدا، ويتفاوت من مصدر إلى آخر. غير أن الوزن الذي يمثله لا جدال فيه، حتى وإن كان ضبطه وتدقيقه من الناحية الإحصائية يحتاج إلى مزيد من البحث والتحري، وقد بدأ الإنشغال بقياس الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع مطلع الثمانينات، كونه بدأ يلعب دور صمام الأمان في ظل محيط شهد مخططات إعادة هيكلة المؤسسات، تسريح العمال...

1-1- بعض المصالح المعنية بقياس الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر

من الصعب قياس الإقتصاد غير الرسمي، فالذين يعملون بالأنشطة غير الرسمية يبدلون قصارى جهدهم للتستر عليها، غير أن صانعي السياسة والإداريين في الدوائر الحكومية يحتاجون إلى معلومات عن عدد الأفراد الذين يزاولون أنشطة في ظل الإقتصاد غير الرسمي، ومن هنا قام الإقتصاديون والإحصائيون في الجهات الرسمية بتقييم مدى ضخامة الإقتصاد غير الرسمي.

1-1-1- مصالح التخطيط

منذ بداية التسعينات، أصبحت مصالح التخطيط تدرج ضمن تقديراتها السنوية حول الشغل غير الرسمي دون أن تقوم بتصنيفه وتوزيعه حسب قطاعات النشاط، بتعلق الأمر بتقدير غير مباشر للعمالة غير الرسمي، إنطلاقا من المعطيات الديموغرافية، العمالة الرسمية إعتبارا من الموازنات المتأتية من مختلف المصادر الإدارية، معدل البطالة...

يمثل الجدول التالي تطور العمالة غير الرسمية وغير الرسمية في الجزائر خلال الفترة 1992-2003.

الجدول 30: تطور العمالة الرسمية والعمالة غير الرسمية في الجزائر خلال الفترة(1992-2003).

السنوات	1992	1997	1999	2003
العمالة الرسمية	4286	4684	5162	6027
العمالة غير الرسمية	688	1131	911	1249
إجمالي العمالة	4974	5815	6073	7276
حصة العمالة غير الرسمية من إجمالي العمالة(%)	13.8	19.4	15	17.2

Source : Conseil National Economique et Social, Op Cit, P 60.

من إستقراء بيانات الجدول أعلاه نلاحظ تطور العمل غير الرسمي من 13.8% سنة 1992 إلى 17.2% سنة 2003، ما يدل على تنامي ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي بشكل ملحوظ.

1-1-2-الديوان الوطني للإحصائيات ONS

وهو هيئة متخصصة في جمع دراسة وتحليل المعلومات الإحصائيات وذلك بصفة دورية ومتماشية مع متطلبات الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية السائدة[1]، ومن بين المهام المنوطة به إجراء إستقصاء عن العمالة غير الرسمية، فقد تم تقدير العمالة غير الرسمية بـــ 375000 سنة 1992 وبـــ 90000 في شهر مارس 1996، علما أن هذه الإحصائيات لا تأخذ في الحسبان سوى العمال في منازلهم والأعوان العائليين.[2]

ومن أجل قياس الإقتصاد غير الرسمي بصفة أدق استخدم الديوان الوطني للإحصائيات في سبتمبر 2003 المرحلة الأولى من التحقيق 1-2-3 وفي سبتمبر 2003 قام بالمرحلة الثانية.

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سبق ذكره.

[2] Conseil National Economique et Social, op cit, p60.

الجدول 31: تقييم الإقتصاد غير الرسمي ف الجزائر خلال الفترة (1985-2007) (بالآلاف و (%) من إجمالي العمل خارج الزراعة)

السنوات	1985	1992	1997	2001	2004	2005	2006	2007
الحجم* < 10عمال الحجم **< 5عمال	737 (%25.6)	1232 (%28.9)	1542 (%33.1)	1868 (%39.4)	2609 (%43.8)	–	–	–
الضمان الإجتماعي (عدم التسجيل)	–	1134 (%26.6)	1408 (%30.2)	1648 (%34.7)	2559 (%43)	2600 (%39)	3265 (%45)	3251 (%43.7)
غير الرسمي (العمال في المنزل، العمالة الهامشية)	-	898 (%21)	–	1321 (%27.8)	–	–	–	–
الوسطاء (عدم التصريح)	–	776 (%18.2)	–	1080 (%22.8)	–	–	–	–
التسجيل في السجل التجاري أو (عدم التسجيل)	–	–	572 (%12.3)	–	1090 (%18.3)	1382 (%20.7)	1438 (%19.8)	–
المؤسسات الفردية	–	1657 (%38.9)	1991 (%42.7)	2266 (%47.7)	–	–	–	–
العمالة خارج الزراعة	2878	4264	4660	4747	5954	6664	7260	7423

Source: Conseil National Economique et Social, Op Cit, P61.

مهما كان المعيار المعتمد (حجم، تسجيل، حالة العمال...)، فإن نتائج مسح الديوان الوطني للإحصائيات زيادة مطردة للعمالة غير الرسمية.

1-1-3- مكتب الدراسات التقنو-إقتصادية Ecotechnics

تهدف الدراسة التي قام بها المكتب بطلب من البنك العالمي إلى بناء تصنيف نموذج للأنشطة غير المصرح بها في الجزائر وتقدير العمالة غير الرسمية إعتمادا على المعايير التالية:

- التصريح الإداري (السجل التجاري، ترخيص البلدية،...).
- التصريح الجبائي (التصريح بالوجود لدى المصالح الضريبية).
- التصريح لدى الضمان الإجتماعي.

نتائج الدراسة:[1]

- يشغل القطاع غير الرسمي سنة 1996 ما يقرب من مليون فرد.
- حصة العمالة غير الرسمية ضمن إجمالي العمالة تطورت بين 1992 و 1996 من 17% إلى 22% أي بمتوسط زيادة سنوية تقدر ب 11% مقابل زيادة 2% بالنسبة للعمالة الرسمية.
- حجم الإستخدام داخل القطاع غير الرسمي الخالص عرف تزايدا، حيث إنتقل من 28% إلى 58% خلال الفترة المعتبرة. بخلاف حجم الإستخدام في القطاع الرسمي المصرح به جزئيا والذي شهد إنخفاضا ، إذ إنتقل من 72% إلى 42% خلال نفس الفترة.
- توزيع العمالة غير الرسمية حسب فروع النشاط لسنة 1996 تضع في المرتبة الأولى التجارة والخدمات بنسبة 67%، متبوعة بالبناء والنقل بمعدل بتراوح بين 21% و 31% ثم الصناعة (النسيجية، الغذائية) بنسبة تتراوح بين 8% و15%.

1-1-4- مركز الأبحاث والدراسات التطبيقية CREAD

قدم هذا المركز في دراسته بعض المعايير لتقييم العمالة غير الرسمية، وقد شملت المسوح الأسر والمؤسسات الفردية والتي إعتبرت من المنظور المفاهيمي كإمتداد للإقتصاد غير الرسمي، وقد تم إستخلاص مجموعة من المعايير تسمح بتحديد وتحليل مستوى العمالة غير الرسمية: كالتسجيل لدى الضمان الإجتماعي، حجم المؤسسة، مكان ممارسة النشاط، الطابع القانوني للمؤسسة كما يوضحه الجدول 32:

[1] Conseil National Economique et Social, Op Cit, P61.

الجدول 32: تعداد المستخدمين للفترة (1992–2001) (الآلاف).

السنوات / الأصناف التشغيلية	1992		1997		2001	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المستخدمون المستقلون	340	51.09	797	68.06	808	64.35
الأجراء	352	11.10	455	13.79	682	20.72
المتدربون، الأعوان العائليين	105	87.19	143	81.08	158	79.27
العمالة الهامشية	377	100	–	–	–	–
المجموع	1134	26.6	1408	30.2	1648	34.7

Source : Conseil National Economique et Social, Op Cit, P 62.

من الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

– زيادة كبيرة للمستخدمين والمستقلين غير المنخرطين في التأمين الإجتماعي؛ حيث إنتقلت نسبتهم من 51% سنة 1992 إلى أكثر من 64% سنة 2001.

– فيما يخص الأجراء، تنبغي الإشارة إلى أن أكثر من 20% ليسوا منخرطين سنة 2001 مقابل 11% سنة 1992.

– أما فيما يخص المتدربين والأعوان العائليين، فعلى الرغم من تقلص نسبتهم من 105% سنة 1992 إلى 79.27% سنة 2001، غير أن هذه النسبة لا تزال مرتفعة.

1-2- تقييم الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر

لقد كان قياس وتقدير الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر محل الإهتمام بداية من 1988، وتجسد ذلك من خلال عدة محاولات لبعض الباحثين والهيئات المعنية . إلا أن النتائج جاءت شديدة الإختلاف والتباين من مصدر لآخر، وهذا إستنادا إلى المنهج المستخدم (مباشر أو غير مباشر)، والمعايير والمصادر المختلفة لجمع البيانات (مسح الأسر، الإحصاءات الإدارية، مسح الأجور...) كما يوضحه الجدول التالي:

وفيما يلي بعض الطرق المستخدمة في قياس وتقييم الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر

1-2-1- حجم الإقتصاد غير الرسمي بإستخدام طريقة الطلب على النقود

فيما يخص الإقتصاد الجزائري فقد استعملت طريقة فيتو تونزي Vito Tanzi لتقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي من طرف فريدريك شنايدر Friedrich Schneider بالتعاون مع

البنك العالمي عند دراسة الإقتصاد غير الرسمي في 154 دولة وغطى التقدير الفترة ما بين 1999-2003، وقد تم التوصل للنتائج التالية:

الجدول 33: حجم الإقتصاد غير الرسمي بإستخدام طريقة الطلب على النقود الفترة (1999-2003).

الفترة	2000-1999	2002-2001	2003-2002
حجم الإقتصاد غير الرسمي بالنسبة للناتج الداخلي الخام %	%34.1	%35.0	%35.6

Source: Friedrich Schneider, **"The Size of the Shadow Economies of 145 Countries all over the World: First Results over the Period 1999 to 2003",** Department of Economics, University of Linz, December 2004, p11.

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى كبر حجم الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الجزائري؛ حيث يشكل أكثر من ثلث الناتج الداخلي الخام، وهي أرقام مخيفة تشير إلى عمق تغلغل الظاهرة في الإقتصاد الجزائري.

1-2-2- حجم الإقتصاد غير الرسمي بإستخدام المدخل المادي

كما تم إستخدام المدخل المادي (إستهلاك الكهرباء) المشتق من طريقة كوفمان Kaufman وكاليبير Kaliberd، وعلى الرغم من أوجه القصور، فإن هذا الأسلوب يتميز بالبساطة ويوفر نتائج مقبولة لتقدير تقريبي للإقتصاد غير الرسمي في الجزائر كما يوضحه الجدول 34.

الجدول 34:حجم الإقتصاد غير الرسمي بإستخدام المدخل المادي (1999-2005).

السنوات	الناتج الداخلي الخام (مليون دج)	حجم الإقتصاد غير الرسمي (مليون دج)	معدل الإقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام(%)
1991	862133	86213.3	10.0
1992	1074696	173563.40	16.15
1993	1189725	224739.05	18.89
1994	1487404	331839.83	22.31
1995	2004995	454532.37	22.67
1996	2570029	572859.46	22.29
1997	2780168	725067.81	26.08
1998	2830491	770176.60	27.21
1999	3238198	950734.93	29.36
2000	4123514	1303442.78	31.61
2001	4257048	430368.13	33.60
2002	4541873	1552412.19	34.60
2003	5266822	1851814.62	35.16
2004	6127454	2104780.45	34.35
2005	7498628	2592275.7	34.57

Source:Rafik Bouklia-Hassane, Fatiha Talahite, **Les Reformes des Institutions du Marché du Travail et Emploie en Algérie**, www.univ-paris13.fr,P26, le 03/07/2011.

من خلال إستقراء بيانات الجدول أعلاه نجد أن حجم الإقتصاد غير الرسمي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى؛ حيث إنتقل من 16.5%

سنة 1991 إلى 34.57% سنة 2005 وهذا يمكن إيعازه لكون الإقتصاد غير الرسمي بدأ يلعب دور صمام أمان في ظل محيط شهد تنفيذ مخططات إعادة الهيكلة، تسريح للعمال... وما ترتب عنها بطالة، فساد، بيروقراطية...

1-2-3- حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر

إن قياس حجم التشغيل غير الرسمي بالتركيز على الأفراد، يمكن أن يعطينا نتائج قريبة من الدقة لحجم الإقتصاد غير الرسمي، لأنه يشمل أيضا الأفراد الذين يعملون في كلا القطاعين وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 35: حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر (1990-1997).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
النسبة (%)	11.7	12.5	13.0	15.3	16.1	17.1	17.5	18.8
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النسبة (%)	18.9	19.3	20.2	21.2	21.1	21.1	25.7	25.6

Source:Rafik Bouklia-Hassane, Fatiha Talahite, Op Cit, P 25.

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة دور وأهمية التشغيل غير الرسمي في الإقتصاد الجزائري، فحجمه في نمو متواصل؛ حيث أصبح يشكل 25% من القوى العاملة سنة 2005 بعد أن كان يمثل 18% سنة 1990. ما يؤكد فكرة كونه يلعب دور المسكن الإجتماعي لبعض الآثار الناجمة عن الإنتقال إلى إقتصاد السوق خلال فترة التسعينات.

2-أثار الإقتصاد غير الرسمي على الإقتصاد الجزائري

لا توجد معطيات إحصائية دقيقة لتقدير حصة الإقتصاد غير الرسمي داخل الإقتصاد الوطني، وبالتالي قياس درجة التأثر المباشر وغير المباشرة للأنشطة الإقتصادية المهيكلة. وتكمن الصعوبة في الطبيعة الخفية والمعتمة للتعاملات التي تتم في هذا الإقتصاد، وبالتالي يصعب الإحاطة والإلمام بالإقتصاد غير الرسمي، كما أنه ليس من السهل رسم حدود أو معالم للممارسات التي تجري في ظله بشكل دقيق، عموما فإن للإقتصاد غير الرسمي عدة آثار إيجابية وسلبية نلخصها فيما يلي:

2-1- الآثار السلبية

إن أهم الآثار السلبية المترتبة على وجود الإقتصاد غير الرسمي ضمن الإقتصاد الجزائري مايلي:

2-1-1- الآثار الإقتصادية

من أهم الآثار الإقتصادية للإقتصاد غير الرسمي على الإقتصاد الوطني ما يلي:

2-1-1-1- إضعاف هيبة الدولة

بالرغم من الإصلاحات والتعديلات التي تطرأ على النظام الجبائي الجزائري لجعله يتماشى مع متطلبات المرحلة الإنتقالية، إلا أنه لم يتمكن من السيطرة على الإقتصاد غير الرسمي الذي يزداد إتساعا يوما بعد يوم ويتسبب في ضياع إيرادات كبيرة لخزينة الدولة. فقد أظهرت دراسة لـــ "منتدى رؤساء المؤسسات" أن الخزينة العمومية تخسر ما يعادل 7% من عوائد الضريبة على

الدخل، وهو ما يعادل 585 مليون دولار، ويخسر الضمان الإجتماعي ما يعادل 20% 1.7 مليار دولار، وتقدر الخسائر الجبائية خصوصا ضريبة القيمة المضافة ب 30 مليون دولار.[1]

2-1-1-2- التجارة والأسعار

يعد قطاع التجارة القطاع الرئيسي الذي ينشط فيه ممارسي الإقتصاد غير الرسمي، أو ما يعرف بالتجارة غير الرسمية التي توسعت بشكل متسارع عن بقية الأنشطة الأخرى فإرتفاع معدلات الضريبة من جراء غلق مؤسسات القطاع العام، تحرير التجارة الخارجية وإنفتاح الإقتصاد الوطني على الخارج، حيث نشطت الإستيراد للسلع والمنتجات الأجنبية، والتي ساهمت في رفع معدلات الإستهلاك الوطني وتسببت في عزوف المستثمرين المحليين عن هذه القطاعات، حيث أصبحت تعرض بالسوق الوطنية كميات هامة من السلع المقلدة خاصة منها الملابس الجاهزة، والالبسة الرياضية ومواد التجميل، وقطع غيار السيارات وأجهزة الإعلام الآلي... وهي سلع تلقى طلبا كبيرا نظرا لإنخفاض أسعارها.

كل هذا كان له تأثيره السلبي على قطاع التجارة الرسمي، حيث قدرت وزارة التجارة حصة السوق غير الرسمي في هذا المجال ب 25% من مجموع النشاط التجاري، حيث بلغت الممارسات التجارية بدون فوترة لسنة 2003 حوالي 2.3 مليار دينار جزائري لولايات الوسط وحده.

كما يعرف القطاع التجاري خلال الفترة 2001-2008 أكبر نسبة من النشاطات غير الرسمية. فمن بين 1.14 مليون شخص يشتغلون في القطاع التجاري، يشتغل 548 ألف بصفة قانونية، مقابل 592 ألف يشتغلون بطريقة غير قانونية، أو ينشطون من دون وجود قانوني لنشاطاتهم، ويوجد من بين الذين يشتغلون بصفة قانونية 100 ألف غير مصرح بهم لدى مصالح الضمان الإجتماعي، وبإضافة الرقم إلى 700 ألف وظيفة غير قانونية وهو ما يعادل 60% من العاملين في القطاع التجاري.[2]

إن غياب المنافسة ما بين المؤسسات في فروع إقتصادية كاملة نظرا لأن السعر في السوق غير الرسمي لا يأخذ بعين الإعتبار مختلف التكاليف ذات الصلة بالإلتزامات الجبائية والإجتماعية،

[1] عبد الوهاب بوكروح، "**عوائد القطاع الموازي على الاقتصاد الجزائري**"، مجلة الرؤية الاقتصادية، 9 جوان 2009، http://demo.alrroya.com/ar/node/15415، بتاريخ 2011/07/10.

[2] عبد الوهاب بوكروح، مرجع سبق ذكره.

وهنا يلاحظ أن الأسعار التي تطرحها المؤسسات التي تستجيب للمعايير تكون أسعارها أعلى من التي تطرحها المؤسسات غير الرسمية، ومن ثم ينتج عن ذلك عدم وجود نمو جيد لتحسين الإنتاجية.

2-1-1-3- الكتل النقدية

عندما تهرب العملات الأجنبية أو الذهب وتدخل بطرق غير شرعية إلى الأسواق غير الرسمية، يؤدي ذلك إلى تدهور قيمة العملة الوطنية خاصة إذا كانت غير قابلة للتحويل كما هو الحال بالنسبة للعملة الجزائرية. فالبنك المركزي والبنوك التجارية تصبح غير قادرة على التحكم في الكتلة النقدية وإرتفاع قيمة هذه الأخيرة يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة، وبالتالي إنخفاض الأسعار وما ينجم عن ذلك من آثار أخرى كالتضخم والذي يتضرر في الأخير هو المواطن البسيط ذو الدخل المحدود.

2-1-1-4- الشغل

رغم محاولات الجزائر لحل مشكلة البطالة، إلا أنها لم توفق في ذلك، حيث أن طلبات العمل تتزايد بـــ 2500 طلب سنوي. وأمام هذه الوضعية وجد الشباب أنفسهم منساقون نحو إحدى الحلول التالية:[1]

- يبقى تحت كلفة العائلة باعتبار أن العائلة الجزائرية تتجاوز مشكلة الفرد عالة عليها وتبقى متكلفة به وما زاد من وضعية الشاب تأزما هو رفضهم كالأعمال التي لا تدخل ضمن العمل الحكومي ذو الأجر الشهري.
- نسبة أفراد القطاع غير الرسمي ترتفع خاصة في العطل المدرسية والمناسبات من أجل زيادة مداخلهم ويتضمن هذا القطاع مختلف الفئات الاجتماعية من الأطفال، الشباب، المسنين رجال ونساء.
- والصورة القصوى لتهميش الشباب الجزائري نلاحظ في الشارع LES HITTES، إذ يمثلون الاحتياطي من اليد العاملة للقطاع غير الرسمي في انتظار الحصول على بديل مهني في القطاع الرسمي.

[1] مجذوب بحوصي ، **علاقة الإقتصاد الخفي بالإقتصاد الرسمي وأثره على التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني غير الرسمي، مساهمته ونتائجه على الإقتصاد الرسمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 03/02 نوفمبر 2010.

2-1-1-5- دقة البيانات

ولاشك في أن عدم تسجيل هذه المنشآت يؤدي أيضاً إلي آثار مرتبطة بعدم دقة البيانات الخاصة بحسابات الدخل القومي، وضعف الإلمام بحركة النظام الاقتصادي في دوراته المتعددة مثل دورة الإنتاج، ودورة الإنفاق ، ودورة توزيع الدخل... وكذلك صعوبة تحليل النشاط الاقتصادي في المجتمع، وصعوبة قياس وتتبع حركة التدفقات والصفقات والمعاملات التي تتم بين الوحدات الاقتصادية ، وعدم دقة تقييم أداء الاقتصاد القومي، وعدم دقة البيانات والمعلومات المتاحة عن معظم المتغيرات الاقتصادية وارتفاع درجة عدم التأكد التي تحيط بالحجم الحقيقي للمجاميع الكلية الرئيسية.

2-1-2- الآثار الإجتماعية

لقد تعددت الإنعكاسات السلبية لإتساع الإقتصاد غير الرسمي على الإقتصاد الجزائري الجوانب المادية إلى جوانب نفسية خطيرة، وأصبح المجتمع لا يتأفف أبداً من انتشار المواد المقلدة، وانحصار القطاع الرسمي، بل أصبحت السلع الجزائرية غريبة في السوق المحلية. وأصبحت الحكومة مع الوضع نفسه، لا تتزعج من وجود 3 ملايين جزائري يشتغل في ما يعرف بـــ"السوق السوداء"، وهو ما يعادل 40 %.[1]

كما أنها أصبحت لا تتزعج من الخسائر التي تتكبدها الخزينة سنوياً ما دامت عائدات المحروقات بإمكانها تغطية العجز السنوي في الموازنة العامة التي تعتمد على الجباية البترولية، والأخطر من ذلك كله هو الضغط الكبير الذي يتحمله المجتمع الذي لم يجد من يحميه ضد هجمة منتجات خطيرة جداً على الصحة العامة (خاصة الإستهلاكية منها).

كما يؤثر على توزيع الدخل من خلال حصول فئات غير منتجة على دخول غير رسمية، مما يوسع الهوة بين المستويات العليا والمستويات الدنيا في توزيع الدخل، بل يؤدي إلى فقر فئات غير شريفة فيتحلل المجتمع ويتعفن بداخله.

كما أن ظروف العمل والعدالة الإجتماعية مهددة بالمساس في ظل غياب القوانين والتشريعات المتعلقة بالعمل والتي من شأنها ضمان التوازن الإجتماعي بين مختلف الفئات الإجتماعية.

[1] عبد الوهاب بوكروح، مرجع سبق ذكره.

إن الثوابت الأساسية للتضامن الوطني مشكلة أساسا من الجباية والضمان الإجتماعي هذين الآليتين الحيويتين تشوهتا تحت وطأة الضربات المتتالية للغش والتهرب الجبائيين والإجتماعيين، مما يفسد مبدأ المساواة ويحرف القانون الإجتماعي، ويقلص فعالية النفقات الموجهة للحماية الاجتماعية.وقد أدت هذه الوضعية إلى تثبيط القطاع التجاري وتشويه القطاع الإنتاجي وتفكيك البنية الاجتماعية.[1]

وأخيرا توجد علاقة وثيقة بين الأنشطة غير الرسمية والجرائم الإقتصادية، حيث توجد تغذية مرتجعة أو علاقة دائرية تعمل على نحو متضاعف. فالأنشطة الإجرامية تمثل المصدر الأساسي للأموال والدخول غير المشروعة والتي تجد طريقها للإستثمار والتوظيف في الإقتصاد غير الرسمي، ثم تعود هذه الأموال والدخول غير المشروعة لتمويل أنشطة إجرامية وهكذا تتوغل الجريمة وينتشر الفساد في المجتمع.

2-2- الآثار الإيجابية للإقتصاد غير الرسمي على الإقتصاد الجزائري

إذا كان الإقتصاد غير الرسمي غير مرغوب فيه من الناحية الإقتصادية، فإن وجوده يمكن أن يعالج بعض الآثار السلبية الناجمة عن البطالة ، مثل إرتفاع معدل الإجرام، تعاطي المخدرات، الإنحلال الخلقي، الغش، الطلاق،... كونه يستوعب جزء لا يمكن إغفاله من الفئة النشيطة بنسبة 12.3% سنة 1989 لترتفع إلى حوالي 17% سنة 1994 ثم إلى 20% خلال 1995،[2] ليتجاوز سنة 2010 حسب تقرير المجلس الإقتصادي الإجتماعي 38% خارج الزراعة.[3]

كما أن عمل الأفراد في الإقتصاد غير الرسمي بيعا وشراءا سيعمل على توفير سلع ويقلص من ندرة عرض بعض السلع الأخرى، مما يؤدي بالضرورة إلى خفض عجز ميزان المدفوعات.

كما أن قدرة هذا الإقتصاد على تقديم سلع وخدمات بأسعار منخفضة، وهذا من صالح الطبقات الفقيرة وحتى الذين لا يعملون في القطاع الرسمي نظرا لأجورهم الزهيدة.

---

[1] سهام شيحاني، "**الإقتصاد الخفي وعلاقته بالتنمية المستدامة**"، الملتقى الوطني غير الرسمي، مساهمته ونتائجه على الإقتصاد الرسمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 03/02 نوفمبر 2010.

[2] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 187.

[3] عبد الوهاب بوكروح، "**حجم السوق الموازية يتجاوز 35 بالمائة من الناتج الخام غير النفطي**"، جريدة الشروق، http://www.echoroukonline.com/ara/economie/56544.html، بتاريخ 2011/08/03.

المبحث الرابع: سبل إدماج الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي

يختلف المختصون في معالجة الإقتصاد غير الرسمي، فالبعض يعتقد أن محاربة الأنشطة المعنية ضرورية لأنها طفيلية وفوضوية ومضرة للإقتصاد الوطني، ومخالفة للقانون وأنها تسبب خسائر كبيرة لخزينة الدولة، ويعتقدون الناشطون يلجئون إلى القطاع المذكور قصد التهرب الضريبي، ولذا توصف الأنشطة التي تنضوي ضمن الإقتصاد غير الرسمي بالسرطان، وفي هذه الحالة تعتبر التدابير والإجراءات المقترحة لمعالجة الظاهرة لابد أن تكون معالجة إقتصادية فقط للإقتصاد غير الرسمي. بينما الفئة الثانية من المختصين تقترح نوعين من المعالجة، تقترح نوعين من المعالجة، معالجة إجتماعية ومعالجة إقتصادية كما يلي:

- أصحاب الأنشطة المتنقلة والمهن الصغيرة والمؤسسات المصغرة ذات الدخل المحدود، والتي يسعى أصحابها إلى كسب الرزق، وهي تشمل فئة كبيرة من العاملين فقي هذا الإقتصاد، وفي هذه الحالة فإن هذا الأخير يلعب دور المهدئ الإجتماعي، فيحتاج إلى معالجة إجتماعية مؤقتة كبديل لمعالجة البطالة، وذلك في إنتظار نمو إقتصادي قوي ودائم لخلق مناصب شغل كافية في الإقتصاد الرسمي.
- أصحاب المهن ذات الصفقات المالية المرتفعة، والتي قد تهم عددا ضئيلا من الأفراد بالمقارنة مع الفئة الأولى، هنا يستوجب على السلطة معالجة إقتصادية لسببين هامين: أولا لأنهم مضرون بالإقتصاد الوطني، وثانيا لا علاقة لنشاطهم بالبطالة ولا بالوضع الإجتماعي، فتتمثل المعالجة في إصلاح للمنظومة الرسمية والرقابة في نفس الوقت.[1]

1-الإجراءات والتدابير المنتهجة لإدماج غير الرسمي

جميع دول العالم بما فيه الدول المتقدمة يوجد فيها إقتصاد غير رسمي، ولكن الخطر أن يصبح الإقتصاد غير الرسمي هو الأساس وما عداه هو الإستثناء. ومن أجل تحويل قطاع كبير من الإقتصاد غير الرسمي لابد وأن يرتبط ببعض الآليات والإجراءات التي تمكن من الحد أو التقليل منه وهي كالآتي:

[1] محمد كلكول، **نظرة وجيزة على القطاع غير المنظم، ندوة إحصاءات القطاع غير المنظم**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، صنعاء، اليمن، 4-2004/07/5، ص ص 17،18.

1-1- إصلاح منظومة القوانين واللوائح

يبدوا جليا أن عدم التعامل مع الإقتصاد غير الرسمي ينبع من الإبتعاد عن الواقعية والعدالة في تصميم القوانين والنظم واللوائح، وبقدر الإبتعاد عن النظام الطبيعي بقدر ما يستفحل الإقتصاد غير الرسمي ويتطور، لهذا يجب أن يكون الحل من جنس المشكلة والدواء من جنس الداء. فمشكلة الإقتصاد غير الرسمي يجب أن تحل في دائرة الإقتصاد الرسمي بحيث تقوم بمجموعة من الإصلاحات التي من شانها تقحم الإقتصاد غير الرسمي في منظومة القوانين الرسمية بعد تعديلها، وجعلها موافقة للنظام الطبيعي. وفيما يلي عرض لبعض الإجراءات لمعالجة ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي، أو على الأقل الحد من إنتشارها وحصرها في أضيق نطاق:

- إعادة تصميم قوانين ونظم ولوائح الدولة لتسمح وتسير وتنظم، بدلاً من أن تمنع وتعوق أو تقمع. لابد أن تأتي القوانين متسقة مع القانون الطبيعي، من أسفل إلى أعلى من قلب المجتمع الذي إستقر عليها،[1] وكذا الصياغة الدقيقة والواضحة للقوانين ، وإجتناب العبارات العامة التي تترك مجالا واسعا للتلاعب والتهرب والغش.
- العدالة والشفافية في تطبيق القوانين واللوائح والتنظيمات الإدارية وعدم جعلها محتكرة على البعض دون الآخر، وهذا ما يستوجب تكثيف الرقابة وتكثيف الإحصائيات والتقديرات على حجم السوق الحقيقي ومدى تناسبه مع حجم السجلات التجارية المقبوضة لدى السلطات الرسمية.[2]
- الحرص على ديمومة علاقة الثقة بين الدولة وأفراد المجتمع والتي تبعث بالإطمئنان والإرتياح، وتجعل من التشريعات والقوانين مرنة في التطبيق وسريعة التجاوب على أرض الواقع.
- تقريب كلفة العمل في إطار الإقتصاد غير الرسمي من كلفة الإطار الرسمي ليكون الإبتعاد عن الدائرة الرسمية قليل الأهمية، خاصة إذا تعزز ذلك بحصول الأعمال على مزايا إضافية في الإقتصاد الرسمي.

[1] وائل نوارة، **الإقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية**، مجلة مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 14، 2007.
[2] المرجع السابق.

- إنشاء جمعيات تعاونية متخصصة دورها تقديم المساعدات والإستشارات في حل المشاكل التي يواجهها الناشطون في الإقتصاد غير الرسمي لتدفعه شيئا فشيئا للعمل في الإقتصاد الرسمي.
- إصلاح النظام الضريبي: يتفق دارسوا الإقتصاد غير الرسمي على أن التهرب الضريبي يلعب دورا أساسيا في نمو هذا الإقتصاد، غير أن التهرب الضريبي مرتبط بمعدل الضريبة، فإذا مال هذا المعدل إلى الإرتفاع فإن معدل التهرب الضريبي يرتفع وبالتالي حجم الإقتصاد غير الرسمي يرتفع. إن معالجة الإقتصاد غير الرسمي الناجم عن إرتفاع مستوى الضرائب، أو إرتفاع معدل التهرب الضريبي لابد وأن ترتبط بالآتي:[1]
  - إعادة إصلاح النظام الضريبي.
  - مراجعة أساس حساب الضريبة ومعدل الضريبة والتصاعد الضريبي.
  - مراجعة أشكال الكشف عن مصادر الدخل وأساليب التحصيل.
  - تقليل المستندات والأوراق المطلوبة للمراجعة الضريبية وتبسيط الإجراءات خصوصا بالنسبة للمشروعات الصغيرة ذات الإمكانية المحاسبية المحدودة.

إن هذه التعديلات والإصلاحات على المنظومة الرسمية هي مكاسب من شأنها أن تحفز أصحاب المشروعات على التحول إلى القطاع الرسمي. أما في حالة عدم إتخاذ الإصلاحات اللازمة وتحسين مناخ العمل فإنه يصعب إقناع من ينشط في الإطار غير الرسمي إلى الإدماج لدائرة والتشريعات كونه متيقن من أن الإدماج سيؤدي إلى تراجع قيمة مشروعه، وقد تكون النتيجة نفسها لو أن الدولة بإجبار وفرض قوانينها بالقوة فهذا سيؤدي إلى عواقب خطيرة تشل النشاط الإعتيادي للدورة الإقتصادية، وأحسن مثال على ذلك ما حدث في مصر عندما لاحقت وزارة الإقتصاد شركات الصرافة لأنها كانت تتجر في العملات الأجنبية بأسعار السوق (البعيدة عن الأسعار المفروضة من الدولة)، فكانت النتيجة ارتفاع سعر الدولار بنسب غير عالية نتيجة للضغط على السوق الموازية وإنجر عن ذلك آثار:[2]

[1] عادل كدودة، الزهرة بن بريكة، "**الإقتصاد غير الرسمي: مفهومه، أشكاله، قياسه، أسبابه، معالجته**"، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار وسبل الترويض (المداخل القياسية)، سعيدة، 21/20 نوفمبر،2007.

[2] وائل نوارة، مرجع سبق ذكره.

- نقص الدولار بصورة كبيرة نتيجة لنقص في حجم المعروض ولكن لنقص أماكن العرض مما أدى لارتفاع أسعاره.
- إرتفاع هامش الربح لتغطية الإضطرابات في سعر الدولار، مما أدى إلى إتساع الفجوة بين سعر البيع وسعر الشراء.
- وجود طلب جديد على الدولار خوفا من إستمرار إرتفاعه وهو ما زاد الطين بلة على حساب إنهيار الثقة في قيمة الجنيه المصري.
- قيام الدولة بمجموعة من الإجراءات التعريفية كإصدار العديد من القوانين واللوائح التي تقلل من الطلب على الدولار.

كل هذه الآثار المحدثة أدت إلى تباطؤ دورة الإقتصاد وتبطؤ دورة رأس المال، وإنهيار الإستثمار الأجنبي والمحلي وتقلص حجم التصدير، وإزدادت البطالة بصورة غير مسبوقة، لكن عندما قررت الحكومة المصرية أن تأخذ بالسعر الطبيعي للدولار وتبتعد عن الأساليب القمعية إنتعش الإقتصاد من جديد وإرتفعت الصادرات وأنخفض سعر الدولار.

1-2- الإصلاحات الإجتماعية

في المقابل يرى بعض المحللين أن الإقتصاد غير الرسمي يتسم ببعض الخصائص التي تمكنه من التكيف مع الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية دون التأثر بالأزمات، فالأنشطة غير الرسمية لا تتطلب رأسمال كبير وهي سريعة الإنتشار في مختلف المناطق دون تقييدها بمكان معين وهي تتميز بمرونة عالية وقت الأزمات والتغيرات الإقتصادية المفاجئة ، كما تقدم إستجابة تلقائية لمواجهة المشاكل الإقتصادية والإجتماعية. ناهيك عن انه وسيلة ضغط على الإقتصاد الرسمي كونه يهيئ مناخ تنافسي (وإن كان غير عادل) لتحسين ميكانيزمات عملها بما يدفع إلى زيادة الطاقة الإنتاجية الكلية للإقتصاد، لذا الأجدر الإبتعاد عن إحداث تغييرات جدرية فيه تتسبب في إنهياره والحرمان من مزاياه العديدة، ولعل أهمها أن يوفر مناصب شغل جديدة لشريحة واسعة من ذوي الدخل المعدوم أو المحدود والتي لا تستطيع الدولة بقوانينها ولوائحها التنظيمية إدماجها في عالم الشغل والإنتاج.

وعلى هذا الأساس فالمدافعون عن الإقتصاد غير الرسمي هدفهم ليس إدماج هذا الأخير بقدر ما يتمثل في محاولة تقنين الأعمال في الإقتصاد غير الرسمي مع تركها تحتفظ بطبيعتها في نظام عملها. من خلال الإجراءات التالية:

- الشرط الأساسي في تقنين أعماله هو أن يحافظ على قدرته في إيجاد فرص عمل جديدة وتمكينه من الإستمرار في أداء وظيفته الإجتماعية والإقتصادية مع توفير الحد الأدنى من الحماية للعاملين فيه(عاملين، مستهلكين، موردين،...).
- وضع تنظيم قانوني للباعة المتجولين، يضمن مساعدتهم ورعايتهم وتشجيعهم على الإنضمام للإقتصاد غير الرسمي للدولة، بدلا من قيام سلطات الدولة بمطاردتهم قانونيا في كل مكان، خاصة وأن ظاهرة الباعة الجائلين ظاهرة عالمية وقديمة قدم المجتمعات الإنسانية. ولهذا فإن الكثير من الدول تتصدى لها بخلق مساحات جانبية بالشوارع غير المكتظة لتستقبل هؤلاء الباعة في أماكن محددة كل أسبوع، على أن يتم ذلك تحت إشراف المحليات مع تقديم المياه والكهرباء في تلك المساحات المخصصة لها يوما في الأسبوع مبلغ محدد سلفا، والحصول على ترخيص معين على أن يكون بكل منطقة سكنية بالمدن الكبرى أماكن مخصصة لمثل هذه الأنشطة في أيام العطل، وفي أماكن قليلة الإزدحام مرة في الأسبوع، مع إلزام الباعة بالقيام بنظافة تلك الأماكن في نهاية اليوم بجانب دفع المقابل إلى المحليات.[1]
- إن زيادة عدد العاملين في الإقتصاد غير الرسمي مرتبط أساسا بعدم تلائم هذه القوى العاملة مع متطلبات سوق العمل، ولذلك من الضروري تأهيل وتدريب هذه اليد العاملة وتشجيع البحث العلمي لمواكبة التطورات الإقتصادية الدولية.

2- بعض التجارب العالمية لإدماج الإقصاد غير الرسمي

تتباين التجارب مختلف الدول في رؤيتها للإقتصاد غير الرسمي، تبعا لخصوصية الأنشطة غير الرسمية ومسبباتها، وأيضا درجة نمو وتطور الأنشطة غير الرسمية فيها. وفيما يلي سيتم الإشارة لبعض التجارب الناجحة في التعامل مع ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي.

[1] مجلس الوحدة الإقتصادية العربية،"**الإقتصاد غير المنظم أو غير الرسمي**"، الدورة 80، ديسمبر، 2004، ص ص74،75.

2-1- دول أمريكا اللاتينية

تم التركيز في دول أمريكا اللاتينية في السنوات الأولى من الإصلاح على فرض ضرائب الدخل، وبعد ذلك تم فرض ضرائب على الإنتاج والاستهلاك، ومع تطر اقتصادياتها وإندماجها بسرعة مع العالم الخارجي تمت إجراءات خصت التبادلات الخارجية كالإعتمادات الضريبية غير الرسمي والذي تتجلى خفاياه في ارتفاع نسب التهرب الضريبي في هذه المنطقة، وتشير الإحصائيات[1] الى أن التهرب الضريبي بلغ 70% في البيرو وبوليفيا، وبلغ 35% في الأرجنتين، و20% في الشيلي. وأمام هذه النسب المرتفعة للتهرب الضريبي والذي يعكس إنتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي سارعت الدول في القيام بإصلاحات في النظام الضريبي لعلها تقلص من شدة هذه الظاهرة ومست هذه الإصلاحات ما يلي:[2]

- الضريبة على الدخل الشخصي: 1986-1992 إعتمدت دول أمريكا اللاتينية على التبسط والمساواة في العبء الضريبي، وتخفيض عدد أسعار الضرائب بل وتخفيض الأسعار في ذاتها من متوسط يتراوح بين 7% - 47% من الدخل الخاضع للضريبة الى متوسط يتراوح بين 5% - 35 %، وعملت دول أمريكا اللاتينية على تخفيض العبء الضريبي لذوي الدخول المنخفضة من خلال رفع مستوى الإعفاءات الضريبية.

- الضرائب على الشركات: قامت دول أمريكا اللاتينية بتخفيض الحد الأقصى لأسعار الضرائب على أرباح الشركات من 42% الى 35%.

- الضرائب على الاستهلاك: تعتمد دول أمريكا اللاتينية على فرض الضريبة على القيمة المضافة وبلغ عدد الدول التي تفرض هذه الضريبة 20 دولة سنة 1994، وعملت الدول على تقليص هذه الضريبة في كل من كولومبيا، بوليفيا، الشيلي، المكسيك.

- الضريبة على التجارة: قامت دول أمريكا اللاتينية بإلغاء الرسوم على الصادرات من أجل تفعيل التجارة الخارجية والحد من التهرب الضريبي.

[1] مارتن كراوس، **"الثورة غير الكاملة في أمريكا اللاتينية"**، مركز الشروعات الدولية الخاصة، العدد 14، مصر، 2007.

[2] شوقي جباري، **"الإقتصاد غير الرسمي في ميزان الفقراء والدولة"**، الملتقى الوطني غير الرسمي، مساهمته ونتائجه على الإقتصاد الرسمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 03/02 نوفمبر 2010.

2-2- دول الإتحاد الأوربي

تعاني الدول الأوربية كباقي الدول الأخرى من نمو الاقتصاد غير الرسمي إذ بلغ مثلا في إيطاليا خلال الثمانينات 20% – 26% كما دلت الإحصائيات على وجود تهربات ضريبية كبيرة، فمثلا بلغ التهرب الضريبي في السويد 65% وعملت ألمانيا أيضا على مكافحة التهرب الضريبي فقد أشارت الإحصائيات انه تم خلال هذه السنة استعادة أكثر من 27,8 مليون يورو من شخصا 91من الذين تهربوا من دفع ضرائب بينما 72 شخصا تهربوا من دفع الضرائب على أمل تفادي الملاحقات، وبينت مصلحة الضرائب في بريطانيا أن حجم الخسائر الناتجة عن التهرب الضريبي تقدر بين 3.7 و13 مليار جنيه إسترليني (بين 5.1 و17.9 مليار دولار)[1]. ومن أجل ذلك سارعت دول الاتحاد الأوربي في إجراء العدد من الإصلاحات الضريبية نلخصها فيما يلي:

- تجنب الإزدواج الضريبي؛
- تخفيض نسبة الضريبة على دخل الأفراد؛
- قطع الضريبة على دخل الشركات؛
- إلغاء الضرائب النوعية على الدخل والعمل بالضريبة الموحدة على الدخل من جميع المصادر؛
- تخفيض عدد الضرائب والرسوم.

وقد وصلت هذه الإجراءات الى جملة من النتائج فيما يلي أهمها:[2]

- إنخفض متوسط نسبة الإيرادات الضريبية للناتج المحلي الإجمالي من 41.1% سنة 1999 الى 39.2% سنة 2004.
- بلغت نسبة متوسط الضريبة على الدخل الفردي في دول الاتحاد الأوربي 38.7% ، الحد الأدنى منها في روسيا ب 16% والحد الأعلى في الدنمارك ب 59% .
- تم تخفيض الضريبة على الشركات كما يلي:
  - بلغاريا بنسبة الثلث – 10% (مثل قبرص).
  - هولندا بنسبة 4.1% لتصبح 25.5%.

[1] شوقي جباري.، مرجع سبق ذكره.
[2] المرجع السابق.

- اليونان بنسبة 4 % لتصبح 25%.
- سلوفانيا بنسبة 2% لتصبح 23%.
- اسبانيا بنسبة 2.5 % لتصبح 32.5% .

2-3-دول إفريقيا

في غرب إفريقيا نجد ما يدعى " البنوك المتنقلة أو الجائلة "، حيث تقوم هذه البنوك بتعبئة المدخرات غير الرسمية، عن طريق المرور اليومي على صغار المدخرين، في أماكن عملهم أو في منازلهم؛ لجمع المبالغ المتفق عليها. وعادة ما يكون المبلغ اليومي صغيرا جدا. وفي نهاية كل شهر يرد البنك للعميل المبالغ التي جمعها منه طوال الشهر، مخصوما منها ما يوازي وديعة يوم واحد كعمولة. وفي حالة انتظام العميل لفترة معقولة، يمكنه الحصول على قرض من البنك. ويعد هذا النظام مفيدا للعاملين في القطاع غير الرسمي لعدة أسباب منها: عدم وجود حد أدنى لمبلغ الإيداع اليومي، وعدم الإحتياج للانتقال أو السفر لمسافات طويلة، فضلا عن أن هذا النظام لا يتطلب إجراءات معقدة تستلزم الإلمام بالقراءة والكتابة.[1]

ومن التجارب الناجحة التي قدمتها منظمات المجتمع المدني في مصر لتنظيم العلاقة بين الدولة والعاملين في القطاع غير الرسمي، تجربة جمعية بائعي أطعمة الشارع بمحافظة المنيا التي إستطاعت أن تضرب نموذجا مهما لتنظيم العاملين بهذا القطاع على مدار عقدين تقريبا بطريقة إنسانية وتنموية في آن واحد. فقد استطاعت هذه الجمعية – التي أنشئت عام 1986– بالتعاون بين مسئولين حكوميين وبائعي أطعمة الشوارع– حماية حقوق الباعة الجائلين، والتعامل مع قضيتي الإزدحام في الشوارع، وسلامة الطعام.[2]

وبموجب اتفاق بين الجمعية ومسئولي المحافظة أصبح في الإمكان مصاحبة مسئولي الصحة الباعة وتنظيم دورات تدريبية لهم في كيفية تداول الأطعمة والنظافة الشخصية، وتوقفت السلطات البلدية عن مطاردة الباعة طالما اتبعوا القواعد التي اتفق عليها. كما تم تصميم عربات جديدة

[1] صابر أحمد عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص36.

[2] مصطفى بناي ، "**نحو دمج الإقتصاد غير الرسمي**"، الملتقى الوطني غير الرسمي، مساهمته ونتائجه على الإقتصاد الرسمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 03/02 نوفمبر 2010.

وأكشاك دائمة تم تخصيصها لبعض المناطق، مع الأخذ عند تصميمها أن تناسب الجمال السياحي بالإضافة إلى التجارة المحلية.

وجاءت نشأة هذه التجربة بعد أبحاث ميدانية قام بها مكتب مستشاري الإدارة والتحليل والتخطيط الاجتماعي (سيباك) بالقاهرة حول أهمية الباعة الجائلين في تحقيق الأمن الغذائي لمحدودي الدخل في مدن مختلفة داخل مصر ومنها محافظة المنيا. وخلصت هذه الأبحاث إلى أن هذا القطاع يضم فئات من المواطنين يمثلون جزءا كبيرا من المجتمع يحتاج التنظيم والاهتمام والرعاية والتطوير، كما أنه يعتبر نشاطا اقتصاديا مفتوحا يسمح بدخول وخروج قوى عاملة بلا قيود، ويسمح بدخول المرأة المعيلة بسهولة، ولا يمكن إعتباره نشاطا طفيليا. ووفقا للأبحاث التي أجريت آنذاك في منتصف الثمانينيات هناك ما يقرب من 50 ألف شخص يأكلون طعام الشارع كل يوم من الباعة المتجولين في المنيا. وقد تم عرض نتائج هذه الأبحاث على المسئولين بالمنيا الذين تفهموا القضية، وبدءوا في التعاون مع البائعين لإنشاء جمعية بائعي أطعمة الشوارع التي بدأت بـــ (28) عضوا عند تأسيسها، ثم تطورت لتضم المئات من الباعة الجائلين.[1]

غير أن قصة نجاح الجمعية لم تتوقف عند تنظيم العلاقة بين السلطات والباعة وضمان سلامة الطعام الذي يقدمه هؤلاء الباعة، بل إنها تلعب دورا في تنمية وتطوير الباعة من خلال توفير القروض ومستلزمات إنتاج الأطعمة، وتقيم لهم الاحتفالات في المناسبات الاجتماعية، كما تدير صندوقا للزمالة وتعمل على توصيل الرعاية الطبية للباعة وأسرهم. وقد أدت هذه الخدمات إلى تحسين نوعية الطعام المباع، والأهم من ذلك أن الجمعية دعمت شرعية المهنة، وزادت من الاحترام الذاتي للباعة. ويجري الآن تطبيق التجربة في باقي محافظات مصر لينتظم بائعو أطعمة ومشروبات الشارع داخل جمعيات أهلية تكون همزة الوصل بين هذا القطاع والجهات الحكومية.

2-4-دول آسيا

أما في قارة آسيا فتمثل تجربة "بنك جرامين"Grameen Bank في بنجلاديش مثالا ناجحا لبرنامج إئتماني موجه أساسا للمرأة ذات الدخل المنخفض، والتي لا تملك أي ضمان للإقتراض. وتمثل المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي نحو 92% من عملاء البنك، كما تبلغ معدلات سداد

[1] مصطفى بناي ، مرجع سبق ذكره.

القروض 98% في المتوسط، مما يدل على النجاح الكبير لهذه التجربة، رغم عدم إعتمادها على ضمانات الائتمان التقليدية.

وقد كان الهدف الأول لبرامج إئتمان البنك هو تحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية للفقراء في الريف. ومن أهم إنجازاته تغيير نظرة الريفيين تجاه النساء وعملهن؛ حيث تعاني النساء، في مثل هذه المجتمعات، من الزواج المبكر وكثرة إنجاب الأطفال ومن الجهل والبطالة. ورغم الإنجازات التي حققها بنك جرامين من حيث زيادة مشاركة النساء في النشاط الإقتصادي، وتوفير فرص العمل والتوظف للفقراء – وخاصة من النساء، ورفع مستوى إنتاجية صغار المزارعين، وتحسين مستوى معيشة الأعضاء من حيث: السكن، والتغذية، فإنه يواجه العديد من المشكلات. وتتمثل المشكلة الأولى، التي يعاني منها البنك، في عدم قدرته على تحقيق أرباح تجعل منه مؤسسة مالية تعتمد على مواردها الذاتية، كما أن الأعضاء الذين يقترضون منه أكثر من مرة أقل ردا للقروض مقارنة بالأعضاء الذين يقترضون لأول مرة. ومن التحديات التي تواجه عملاء البنك ضرورة أن يتمكنوا من إستخدام التكنولوجيا المتقدمة في القطاعات التقليدية التي يعملون بها، وليس مجرد الإنتقال إلى أنشطة أكثر إنتاجية لزيادة دخوله.[1]

3- سبل إدماج الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الجزائري

إن الحل الوحيد الذي يمكن معه القضاء الاقتصاد الموازي أو تقليصه عل الأقل، يمر عبر إصلاح الاقتصاد الرسمي، وعليه فقد طبقت الحكومة الجزائرية عدة إصلاحات لتخفيف الحواجز القائمة أمام ضم الإقتصاد غير الرسمي في الإطار الرسمي من خلال الإجراءات التالية:

3-1- إصلاح النظام الضريبي

تفرض الضريبة لغرض تمويل خزينة الدولة ولمحاربة التفاوت الطبقي من خلال إعادة توزيع الدخل، ويزيد من أهمية الأثر الأخير تحول الدولة من الإقتصاد المركزي الى إقتصاد السوق وهو المجال الطبيعي لظهور البرجوازية الصغيرة والأثرياء الجدد. وفي حالة الجزائر يتفق الجميع على أن الضريبة لا تقابلها مزايا مناسبة لفائدة المؤسسة المنتجة وأن المستفيد الأول من النظام الجبائي الحالي هم المتعاملون في السوق الموازية، وأن الخاسر الأكبر هم الموظفون والأجراء

[1] صابر أحمد عبد الباقي دكروري، مرجع سبق ذكره.

الذين انحدرت قدرتهم الشرائية الى مستوى اللجوء للديون البنكية لتمويل جزء من استهلاكهم، وأن سهولة التهرب الضريبي في ظل العجز الملحوظ عن تأطير التحصيل من الجانبين البشري والقضائي ينذر بتفاوت طبقي هو قيد التشكل. مشهد يفترض إصلاحات شاملة بناء على "فكرة الضريبة" من حيث أنها فكرة إجتماعية وإقتصادية في آن واحد من خلال:[1]

- تقييم أثر النظام الضريبي الحالي على مستوى أداء دافعي الضرائب.
- إطلاق ميثاق ضريبي يساوي بين جميع المواطنين.
- وضع معايير ضريبية جديدة لإستهداف إنتاج الثروة والتشغيل ودعم النشاطات التنافسية وحفز الطلب الإستهلاكي الداخلي.
- تأسيس قضاء ضريبي لمعالجة ملفات التهرب.

وقبل هذا وذاك ترشيد إنفاق الحكومة بما يقلل من نسبة إعتمادها على الجباية الى الدخل الوطني وحتى يمكن إيجاد هامش للمناورة في مجال التخفيف من العبء الضريبي على المكلفين، حيث هناك عدة إجراءات على سبيل المثال تم إقتراحها من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2005، وهذا قصد تطهير الأسواق وحماية المستهلكين، وكذا توسيع التشريعات الجبائية ضد الغش والأنشطة غير الرسمية التي أثرت على الإقتصاد الوطني منها:

- مراجعة أساس الضريبة ومعدل الضريبة.
- مراجعة أشكال الكشف عن مصادر الدخل وأساليب التحصيل.
- تقليل الأوراق والمستندات للتحقيق المحاسبي.
- مراجعة حدة العقوبات على التهرب الضريبي ومدى ملائمة النظام الضريبي ككل.
- خفض معدلات ضريبة الدفع الجزافي بمعدل 1% إبتداءا من سنة إلى أخرى 2000 إلى غاية إلغائها نهائيا بموجب المادة 13 من قانون المالية التكميلي.

3-2-دعم الاستثمار

سعت الجزائر في السنوات الأخيرة بإتخاذ العديد من الإجراءات لمكافحة البطالة ودعم الإستثمار حيث تعبر جملة القوانين والتسهيلات المقدمة في هذا الإطار دليل على مدى إهتمام الدولة

[1] بشير مصيطفى، مرجع سبق ذكره،ص 116.

للسيطرة على الإقتصاد غير الرسمي والإستفادة منه أكثر. منها قانون الإستثمار لعام 1993، وقانون الإستثمار لعام 2001، والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2001.

وكانت لها آثار إيجابية ميدانيا على زيادة الإستثمار ويتضح ذلك من خلال المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وهي الهيئات التي تتكفل بمتابعة وترقية الإستثمارات حسب ما تنص عليه القوانين الخاصة بالإستثمار لسنة 1993، وسنة 2001 وهو ما يوضحه الجدول 36:

الجدول 36: المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الفترة (2004-2008) (الوحدة: مليون دج)

السنة	المشاريع المصرح بها لدى ANDI		المشاريع المصرح بها لدى ANSEJ		المجموع	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
2004	3484	386402	59070	101308	62554	487710
2005	2255	511529	69633	129346	71888	640875
2006	6975	707730	78278	153689	85253	861419
2007	11697	937822	86380	177281	98077	1115103
2008	16925	2401890	97015	207972	113940	2609862
المجموع	41336	4945373	390376	769598	431712	5714971

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات تقارير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات المعنية بالدراسة

حسب الجدول رقم (4) فإن عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ في تزايد من سنة إلى أخرى، ويقابله كذلك زيادة في القيمة الاستثمارية، حيث إنتقلت من 62554 مشروعا مصرحا به في سنة 2004 إلى 113940 مشروعا سنة 2008 بزيادة 51386 مشروعا ما يعادل 82,14%. وبقيمة إجمالية تقدر بـــ 487710 مليون دج في سنة 2004 إلى 2609862 مليون دج في سنة 2008.

ويدل هذا التطور الحاصل في المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على مدى اهتمام المستثمرين الخواص على إنشاء

مؤسسات جديدة، طبعا هذا راجع إلى المناخ الاستثماري والسياسات الجديدة التي تعمل على تهيئة كل الظروف لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-3-تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتخذ الاقتصاد غير الرسمي عادة نشاطاته في شكل مشروعات أو مؤسسات مصغرة أو صغيرة تنتج منتوجات منزلية حرفية مقلدة تسوق بأسعار بخسة تضر بالإنتاج الوطني وتضر بأمن المستهلك كونها ليست تحت المراقبة ولا تخضع للمواصفات المطلوبة. ولجأت الدولة للسيطرة على هذا القطاع بتشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتقديم لهم كل التسهيلات المالية والضريبية حتى تجلب كل الممارسين لهذه النشاطات في السوق غير الرسمية للاندماج والذوبان في السوق الرسمي.

3-4-زيادة مناصب الشغل

إن تطور عدد المؤسسات بشكل متزايد من سنة إلى أخرى يقابله زيادة تعكسها المؤشرات الاقتصادية في ميدان الاستثمار والناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، والتشغيل وامتصاص اليد العاملة العاطلة. فقد أشارت إحصائيات[1] الصندوق الوطني للتأمين على البطالة إلى غاية نوفمبر 2005 أن 198500 شخص استفاد من استحداث نشاط استثماري من بين المسجلين في نظام التأمين عن البطالة، والذين غالبيتهم سرحوا في الفترة 1996-1999 المتزامنة مع تنفيذ إجراءات برنامج التعديل الهيكلي الموقع مع صندوق النقد الدولي.

فالزيادة التي حصلت للعدد الإجمالي ترجع إلى زيادة عدد المؤسسات المصغرة التي تشغل ما بين 1-9 عمال التي تشكل نسبة 94,4% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2003 على سبيل المثال. في حين تشكل المؤسسات التي تشغل ما بين 10-40 عاملا نسبة 4% والمؤسسات التي تشغل ما بين 50-250 عاملا تشكل سوى 1,6% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نفس سنة 2003.

على غرار التوسع الذي حصل في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف التشغيل تطورا في مناصب العمل، حيث ما فتئ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يوفر كل سنة عددا

[1] التقرير السنوي لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حول المعلومات الاقتصادية، العدد 08، السنة 2005.

معتبرا من المناصب، مما يبن قدرته على امتصاص جزء كبير من اليد العاملة المؤهلة التي فقدت مناصب عملها جراء عملية خوصصة المؤسسات العمومية، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول 37: تطور عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة (2003-2008).

المؤسسة/السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مؤسسات ص. م خاصة	550386	592758	888829	977942	1064983	1233073
مؤسسات ص. م عمومية	/	71826	76283	61661	57146	52786
المجموع	550386	664584	965112	1039603	1122129	1285859

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات تقارير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات المدروسة.

حسب إحصائيات الجدول رقم (6) فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تشغل في سنة 2008 حوالي 1233073 عاملا، في حين تشغل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية سوى 52786 عاملا من مجموع 1285859 عاملا في هذا القطاع، علما أن المؤسسات الخاصة هي مؤسسات في غالبيتها مؤسسات مصغرة تشغل أقل من 10 عمال.

ومن البديهي أن الزيادة في عدد المؤسسات يقابلها زيادة في معدلات التشغيل، إذ تقدر عدد مناصب العمل المستحدثة في سنة 2008 بـــ 168090 وفي سنة 2007 بـــ 87041 منصب عمل و 89113 منصب عمل في سنة 2006 (أخذا بعين الاعتبار رؤساء المؤسسات المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS، والأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعيCNAS .

خاتمة الفصل الثالث

إن الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، لا يعدا قطاعا مقيتا، مزاياه ، ديناميته، وقدراته تسمح له بأن يلعب دورا مهما في عملية التنمية، خاصة وأن حجمه يتجاوز 35% من الناتج الداخلي الخام، وعليه فإن هذه النظرة التحليلية تعطي صورة جديدة للإقتصاد غير الرسمي وتحوله إلى قطاع أكثر كفاءة، بعيدا عن تلك النظرة المحدودة التي تحلله على أنه مجموعة من الأنشطة الهامشية المرتبطة بالظروف الصعبة التي تجعل الأفراد العاملين فيه يبحثون عن وسائل عيش تضمن لهم بقائهم وإستمرارهم، مما يسمح لنا بلإقتراب أكثر فأكثر من فهم واقع الإقتصاد غير الرسمي، ومدى سرعة تطوره، وبالتالي إمكانية إدماجه بأقل التكاليف.

إذن الحديث عن وسائل إدماج الإقتصاد غير الرسمي يأخذنا للحديث عن حوار إجتماعي جدي ومسؤول. فالخبرة المستمدة أثبتت أن عملية الإستئصال بالقوة لم تجدي نفعا بل زادت من حدة التوترات والحساسيات، ثم يستلزم جدية في إصلاح البنية الأساسية للإقتصاد الرسمي وفق خطط زمنية مدروسة، وذلك عبر تدخل الدولة بصورة فعالة لتوفير التأهيل المناسب لقوة العمل بما يفيد مجالات الإنتاج المطروحة في سوق العمل، وإعادة النظر في سياسات التعليم بما يضمن الربط بين نوعية الخريجين وسوق العمل. ولا شك أن ذلك سيزيد الإنتاج ، ويؤدي إلى تنشيط آليات الإنتاج ويسمح بزيادة الأجور على نحو لا يضطر معه المواطن لشغل أكثر من وظيفة لتدبير احتياجاته فيحرم آخرين من الحصول على فرص عمل يحتاجونها. إلى جانب إعادة النظر في مسألة الضمان الاجتماعي، وإستيفاء الحد المناسب من الأمان للمواطن عبر ضمان معاشات تقاعد مناسبة وإعانة بطالة تعيله في حالة توقفه عن العمل، بالإضافة إلى تفعيل نظام التأمين الصحي بما يحقق للعامل الإطمئنان على صحته وصحة أسرته. فضلا عن تقديم التسهيلات المناسبة لأصحاب المشروعات الإنتاجية والخدمية في السوق الموازي، سواء في تحديد نسب الضرائب أو الأعباء بما لا يرهق كاهلهم ويدفعهم للتهرب أو وقف مشروعه، أو في تقديم التسهيلات الائتمانية التي تشجعه على تطوير النشاط.

ومنه فإن السبيل الوحيد أمام صانع السياسة الاقتصادية ينصب أساسا على تخفيض الحوافز نحو الإنضمام إلى هذا الإقتصاد ، وزيادة درجة جاذبية الإقتصاد الرسمي بالشكل الذي يجعل حجم الاقتصاد غير الرسمي هامشيا ، وذلك في إطار من وزن التكاليف والعوائد المرتبطة بوجود هذا

الاقتصاد ، وتلك المرتبطة بالقضاء عليه بحيث نصل إلى ما يمكن أن نطلق عليه الحجم الأمثل للاقتصاد غير الرسمي الذي يسمح له بأن يتعايش مع الإقتصاد الرسمي ، وبالشكل الذي يقلل من الآثار السلبية للإقتصاد غير الرسمي إلى أدنى مستوى ممكن.

الخـــاتـــمـــة

الخاتمة

لقد حاولنا من خلال بحثنا التطرق إلى موضوع هام من المواضيع الإقتصادية الحالية في ظروف الإصلاحات في مختلف دول العالم وخصوصا الجزائر، وقد ظل محور إهتمام المفكرين والإقتصاديين على تعدد المدارس التي ينتمون إليها، بالإضافة للخبراء والإقتصاديين وبعض المنظمات على مدار أربعة عقود.

وبما أنه لا يوجد تعريف شامل ودقيق ومقبول للإقتصاد غير الرسمي من طرف الجميع، لذا قمنا من خلال الفصل الأول بإستعراض مختلف التعاريف والمفاهيم المعطاة للإقتصاد غير الرسمي للإحاطة بكل جوانبه محاولين بذلك التوصل إلى ماهيته. ونظرا لبلوغ الإقتصاد غير الرسمي مستويات قياسية، فقد حاولنا البحث عن الأسباب الكامنة وراء إنتشاره ونموه، وهي أسباب متعددة ومتنوعة تختلف من بلد من آخر تبعا للظروف الإقتصادية السائدة فيه ومختلف القوانين والتنظيمات المطبقة والمعمول بها، وكذا المظاهر المختلفة للإقتصاد غير الرسمي.

أما في الفصل الثاني فقد إستعرضنا الأساليب المختلفة لقياس الإقتصاد غير الرسمي، وكذا مختلف التقديرات التي توصل إليها الباحثون بإستعمال بعض هذه الطرق والأساليب، مما يسمح بتقييم حجم الإقتصاد غير الرسمي الذي يتركز في معظم الدول النامية بنسب كبيرة، مما جعله في بعضها يعتبر الأساس وما عداه الإستثناء وجعل إقتصاديات تلك الدول الأكثر تأثرا به، لذا بينا تأثيره على إقتصادياتها وكانت في معظمها آثارا سلبية وبعضها فقط إيجابي، وعليه فقد تبين أن الإقتصاد غير الرسمي يساهم في تفاقم المشاكل الإقتصادية بدل معالجتها.

وفي الفصل الأخير حاولنا إسقاط الجانب النظري، وذلك من خلال دراسة ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وقد تطرقنا إلى مختلف المراحل التي مرت بها الظاهرة وأسباب إنتشارها في الإقتصاد الجزائري، أهم مظاهرها من أنشطة مشروعة وأخرى غير مشروع، وبينا مختلف الطرق المستخدمة في تقييم وزن الإقتصاد غير الرسمي ومختلف آثاره على الإقتصاد الجزائري، وكذا سبل معالجته وإدماجه.

نتائج الدراسة

من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى مجموعة من النتائج في إطار التساؤلات والفرضيات التي إنطلقنا منها:

– على الرغم من الجهود المبذولة للتحكم في مفهوم الإقتصاد غير الرسمي، فإن جل المحاولات الرامية للوصول إلى تعريف دقيق له تبين أنها غير مثمرة، كما أن المقاربات المفسرة له مختلفة

إختلافا كبيرا. فالبعض ينظرون إليه بشكل إيجابي بالنظر إلى ديناميكية المؤسسات المصغرة ومساهمته في خلق مناصب شغل خاصة في الدول النامية أين القدرة على خلق مناصب شغل محدودة، بينما يرى آخرون توسعه كعلامة على وجود إختلالات هيكلية في الإقتصاد الرسمي، وشكل من أشكال المنافسة غير المشروعة، وينظر إليه آخرون على أنه قطاع هامشي يلجأ إليه الأفراد المستعبدون من سوق العمل الرسمي وخصوصا في أوقات الأزمات. إن هذا الإختلاف حول مفهوم الإقتصاد غير الرسمي إنما يعكس التعقيد الشديد لهذه الظاهرة، خاصة وأن هذا المفهوم يشمل تشكيلة من الوضعيات وعددا كبيرا من الحقائق غالبا ما تكون متراكبة، مما إنعكس في شكل إختلاف في مؤشرات وأساليب القياس **(هذا ما يثبت الفرضية الأولى)**.

– رغم الطبيعة السرية لأغلب أنشطة الإقتصاد غير الرسمي والتي تجعله صعب الرصد، إلا أن هناك بعض الطرق والمناهج المستخدمة الكشف عن وجود ووزن هذا الإقتصاد ضمن الإقتصاد الفعلي، ومع تعدد هذه الطرق والمناهج، فإنه لا يمكن تقرير أفضلية طريقة معينة عن غيرها فكل طريقة رهينة بنائها والفروض التي قامت عليها والمصادر المختلفة لجمع البيانات والإحصائيات **(ما ينفي الفرضية الثانية)**

– فيما يتعلق بالفرضية الثالثة عن تكوين الإقتصاد غير الرسمي ومكانته في الإقتصاد الجزائري بإعتباره ملاذا لتلك الفئة المستبعدة من سوق العمل الرسمي، فإن مختلف المقاربات المطورة لفهم الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر تؤكد هذا الإتجاه، والتي تندرج عموما في إطار ثلاث تيارات فكرية، لارسمية البؤس المرتبطة بالوضع الإستعماري، ولارسمية المضاربة الناتجة عن الإختلالات الهيكلية الناجمة عن الإقتصاد الموجه وأخيرا لارسمية البقاء والمرتبطة أساسا بمرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق، وما نتج عنه من ضغط على التوظيف في القطاع العام ونمو القطاع الخاص الذي تسيطر عليه المؤسسات المصغرة والعمل الذاتي. وهي في مجملها وضعيات تؤكد أن الأفراد لم يختاروا الإنخراط طواعية في أنشطة الإقتصاد غير الرسمي لأهداف ذات صبغة ربحية، ولكنه كان الملجأ الذي يستند إليه قطاع كبير من السكان من سوء الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في مختلف مراحل تطور الإقتصاد الجزائري، ولا أدل على ذلك من إنتشاره في أنشطة ذات مستويات دخل منخفضة مثل الأنشطة الهامشية، الباعة الجائلين، ... **(هذا ما يثبت الفرضية الثالثة)**.

– وأخيرا يجب التأكيد على أن مساعدة الإقتصاد غير الرسمي للدخول والإندماج في الإطار الرسمي أصبح غاية في الأهمية، خاصة وأن هذا الإقتصاد أصبح يشكل كيانا ضخم لا يلتزم بسداد

أي أعباء مالية إتجاه الدولة وأصبح يشكل خطورة على القطاعات الرسمية مما يتطلب وضع حلول غير تقليدية لتشيع هذا القطاع على الإندماج والتعامل بشكل شرعي جنبا إلى جنب مع القطاع الرسمي وذلك من خلال تحقيق تنمية إقتصادية قوية ومستدامة قادرة على خلق مناصب شغل، ويجب أن يرفق ذلك سياسة إجتماعية وطيدة أكثر فعالية وأكثر إتساقا فيما يخص العمل الدائم لاسيما بالنسبة للشباب، معدومي الدخل، البطالين... إعانات البطالة، برنامج مكافحة الفقر مما يضمن تعبئ وفاعلية في دمجه **(هذا ما يثبت الفرضية الرابعة)**.

المقترحات

بناء على هذا البحث الذي تم إستعراضه يمكن التوصل إلى المقترحات التالية:

- دعوة الجهات البحثية ذات الصلة بوضع تعريف للإقتصاد غير الرسمي ومعايير موحدة لتحديده على المستوى العالمي، بما يتناسب بما يتناسب وخصوصيته من دولة لأخرى، وكذا بما يسمح بتقييم التغير في الإقتصاد غير الرسمي ومقارنته مع دولة أخرى.
- وضع وتعزيز قدرات الملاحظة والرصد والتحليل والمتابعة للوقائع الإقتصادية والإجتماعية.
- إجراء تشخيص مفصل للقواعد والضوابط التي تقف حجرة عثرة أمام إنتقال الأنشطة غير الرسمية نحو السوق الرسمي، هذا التشخيص يسمح لنا بتكييف الإطار التشريعي العام مع متطلبات المحيط الإقتصادي الجديد للسوق، وهذا عبر رفع القيود لتشجيع أصحاب المبادرات.
- ضرورة إعادة التفكير في دور الدولة الإقتصادي في ظل التوجه نحو إقتصاد السوق بالموازاة مع تطبيق برامج التعديل الهيكلي. فحتى وإن كانت النتائج إيجابية في هذا المجال، فإنه لا يعقل أن تتم سياسة الإقتصاد الكلي بمعزل عن منظومة الحماية الإجتماعية، أو بمعنى أدق عدم الفصل بين السياسة الإقتصادية والسياسة الإجتماعية لا سيما الجانب المتعلق بالتشغيل، حيث نجد أنه من السهل جدا رفض وإتهام الإقتصاد غير الرسمي، ولكن السؤال المطروح ماهو مصير الأفراد المستبعدين من سوق العمل الرسمي إذا لم تستطع الدولة أن توفر لهم منصب عمل، وإذا إستطاعوا إيجاد فرص عمل خارج الإطار الرسمي (تجار رصيف مثلا) قامت الدولة بتجنيد عملائها لملاحقتهم؟.

آفاق البحث

نأمل من بحثنا هذا أن نكون قد فتحنا الباب لدراسات أخرى تتناول الإقتصاد غير الرسمي من زوايا أخرى، وإدراكا منا بصعوبة الإلمام بمختلف جوانب الموضوع فإننا نعلم أن هناك جوانب لم نتعرض لها أو لم نعطها حقها في البحث والتحليل لأسباب لا يسعنا المجال لذكرها نذكر منه:

- دراسة أثر التشغيل غير الرسمي على البطالة في الجزائر.
- دراسة إمكانية إدماج الإقتصاد غير الرسمي ضمن الإطار الرسمي.

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	المصطلحات المستعملة لتحديد الأنشطة غير الخاضعة للنظم القانونية والإحصاء	13
2	العلاقة بين القطاع الرسمي و القطاع غير الرسمي	34
3	تصور لهيكل الأنشطة الاقتصادية الخفية و غير المسجلة في الحسابات القومية حسب نوع النشاط	39
4	الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الرسمي	46
5	معدل التحضر في الدول النامية في الفترة الممتدة (1950–1995)	57
6	حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1999– 2000).	66
7	تركيبة القطاع غير الرسمي و العمل غير الرسمي.	73
8	مصفوفة الإطار المفاهيمي للاقتصاد غير الرسمي.	75
9	السكان العاملين حسب وضعيتهم (غير المأجورين) سنة 1954.	130
10	العمالة غير الرسمي ومعدل البطالة سنة 1954.	133
11	تطور مؤشرات التشغيل والبطالة للفترة (1966–1977) (الوحدة 10^3).	134
12	تطور وتوزيع المؤسسات الخاصة حسب الحجم (1969–1990).	137
13	حصص القطاع العام والخاص في القطاع الصناعي والتجاري (الوحدة%).	138
14	تطورات المداخيل غير الرسمية في الجزائر خلال الفترة (1969–1986).	140
15	الصرف الرسمي والصرف الموازي للدينار الجزائري (1980–1986).	142
16	تطور الدخل والناتج الداخلي الخام خلال الفترة(1985–1988).	142
17	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الفترة (2001–2007) (الوحدة: مليار دج)	145
18	أسباب البطالة في الجزائر لسنة 1997، الوحدة (%).	146
19	تطور تسريح العمال خلال الفترة (1994–1997).	147
20	تطور الفئة النشيطة في الجزائر خلال الفترة (1966–2010).	147

21	تطور نسبة البطالة 1999–2007 (الوحدة %).	150
22	مؤشر عتبة الفقر في الجزائر لسنة 2000.	151
23	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001–2007).	152
24	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب اليد العاملة سنة 2002.	152
25	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء مناصب شغل(الوحدة%).	153
26	توزيع السكان العاملين حسب طبيعة العمل (الوحدة 10^3).	154
27	توزيع الإقتطاعات الإجبارية التي يتحملها أرباب المؤسسات في الجزائر.	156
28	حجم جرائم الرشوة والمبالغ المخصصة لذلك على المستوى الوطني.	166
29	تطور العمال غير المصرح بهم خلال الفترة (2003–2004).	167
30	تطور العمالة الرسمية والعمالة غير الرسمية في الجزائر خلال الفترة (1992–2003).	169
31	تقييم الإقتصاد غير الرسمي ف الجزائر خلال الفترة (1985–2007) (بالآلاف و (%) من إجمالي العمل خارج الزراعة)	170
32	تعداد المستخدمين للفترة (1992–2001) (الآلاف).	172
33	حجم الإقتصاد غير الرسمي بإستخدام طريقة الطلب على النقود الفترة (1999–2003).	173
34	حجم الإقتصاد غير الرسمي بإستخدام المدخل المادي (1999–2005).	174
35	حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر (1990–1997).	175
36	المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الفترة (2004–2008) (الوحدة: مليون دج).	191
37	تطور عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة (2003–2008).	193

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	التقاطع بين الأنشطة الرسمية وغير الرسمية والعمالة الرسمية وغير الرسمية	33
2	القطاع غير الرسمي وغير المسجل إحصائيا بالنظر إلى قطاع المؤسسات ونوع الأنشطة	70
3	إستراتيجيتي المعاينة لقياس نشاط الإقتصاد غير الرسمي	81
4	تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي عبر الزمن	108
5	هرم تدرج السلمي لخطورة النشاطات الممارسة في السوق غير رسمية	112
6	العلاقة بين الندرة السوق غير الرسمية	139

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1.المراجع باللغة العربية

أولا.الكتب

1- أحمد هني، "**إقتصاد الجزائر المستقلة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية- بن عكنون- الجزائر، 1991.

2- إبراهيم التهامي وآخرون،" **التهميش والعنف الحضري**"، دار الهدى للطباعة و النشر ، عين مليلة، الجزائر، 2004.

3- إبراهيم التهامي وآخرون،" **العولمة والاقتصاد غير الرسمي**"، دار الهدى للطباعة و النشر ، عين مليلة، الجزائر، 2004.

4- بشير مصيطفى ،"**حريق الجسد –مقالات في الإقتصاد الجزائري**–"، الطبعة الأولى، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011،

5- حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1992

6- حمدي عبد العظيم، "**عولمة الفساد وفساد العولمة**" الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

7- سوزي عدلي ناشد،**" الإتجار في البشر بين الإقتصد الخفي والإقتصاد الرسمي**"، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2005.

8- عاطف وليم أندراوس، "**الإقتصاد الظلي: المفاهيم-المكونات-الأسباب- الأثر على الموازنة العامة**"، مؤسسة دار الجامعة، القاهرة، 2005.

9- عبد الحميد عبد المطلب،"**العولمة وإقتصاديات البنوك**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

10- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، "**التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، مصر، 2006.

11- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، "**العولمة المالية وتبيض الأموال**"، دار الجامعة الجديدة، 2007.

قائمة المراجع

12- مدني بن شهرة، " **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)** "، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

13- عوض الله صفوة عبد السلام عوض، "**الإقتصاد السري: دراسة في آليات الإقتصاد الخفي وطرق علاجه**"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002.

14- محمود بلحيمر وآخرون، "**إمبراطورية السراب قضية إحتيال القرن**"، منشورات الخبر، دار الحكمة، الجزائر، 2007.

15- ناصر دادي عدون،" **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

16- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، "**التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008.

17- ناصر مراد ، "**فعاليات النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**"، جامعة البليدة، الجزائر، 2003.

18- نسرين عبد الحميد نبيه، "**الاقتصاد الخفي**"،الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2008.

19- هادي كاظم أموري، "**طرق القياس الإقتصادي**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002.

20- هرناندو سوتو،"**سر رأس المال- لماذا تنتصر الرأسمالية في الغرب وتفشل في كل مكان آخر**"، ترجمة كمال السيد، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، 2009.

ثانيا. التقارير

21- التقارير السنوية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات 2004،2006،2007،2008 (العدد 6، 10،12، 14).

22- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائري،**"تقرير حول الجالية الجزائرية في الخارج"**، الدورة العامة الحادية عشر، جوان 1998.

23- مجلس الوحدة الإقتصادية العربية، "**الإقتصاد غير المنظم أو غير الرسمي**"، الدورة 80، ديسمبر، 2004.

ثالثا: القوانين والمراسيم

24- الجمهورية الديموقراطية الجزائرية الشعبية، الجريدة الرسمية، 2 أوت 1963.

25- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية، الجريدة الرسمية، العدد 6، المؤرخ في 10 فيفري 1981.

26- القانون رقم 90–10، المؤرخ في 14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 الصادر في 18 أفريل 1990.

27- المرسوم التنفيذي رقم 90–145، المؤرخ في 22 ماي 1990، يتضمن تطبيق المادة 125 من القانون رقم 89–26، المؤرخ في 13 ديسمبر 1989، والمتضمن قانون المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

رابعا. المجلات والدوريات

28- أحمد جلال، **"الرابحون والخاسرون من دمج الإقتصاد غير الرسمي في مصر"**، مجلة مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 14،مصر، 2007.

29- أحمد غنيم، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة كممتلكين وكمستخدمين لحقوق المؤلف"، مجلة مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 14،مصر،2007.

30- أحمد هني، "**القطاع العام والخاص في الوطن العربي**"، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1990.

31- رالف هوسمانز، "**قياس الإقتصاد غير المنظم: من العمل في القطاع غير المنظم إلى العمل غير المنظم**"، ورقة عمل رقم 53، مكتب العمل الدولي، جينيف، ديسمبر 2004.

32- سلمان حيان، "**اقتصاد الظل أو الإقتصاد الخفي"**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا، 2006.

33- علي بودلال، **الإقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية–حالة الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 38، 2008.

34- علي بودلال ، **مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر: الأسباب والحلول**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 37، 2008.

35- عبد المعطي لطفي عبد المعطي، **"القطاع غير الرسمي- التحديات والحلول-"**، مجلة مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 14، مصر، 2007.

36- فريدريك شنايدر ودومنيك إنستي، "**الاختباء وراء الضلال: نمو الاقتصاد غير الرسمي**"، صندوق النقد الدولي،سلسلة قضايا اقتصادية، العدد ،30 واشنطن،مارس 2002.

37- وائل نوارة، **الإقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية**، مجلة مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 14، مصر،2007.

38- مارتن كراوس، **"الثورة غير الكاملة في أمريكا اللاتينية"**، مركز الشروعات الدولية الخاصة، العدد 14، مصر، 2007.

39- منال حسين عبد الرازق المرسى، "**الإطار التنظيمي لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي قراءة في الخبرات الدولية وتطبيقها في الحالة المصرية**"، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد 45، 2010.

خامسا. الرسائل الجامعية

40- سليمة بوخيط، **"واقع الاقتصاد غير الرسمي في المدينة الجزائرية-باعة أرصفة وسط المدينة نمودجا-"**، مذكرة ماجيستير غير منشورة، معهد علوم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 1999.

41- صابر أحمد عبد الباقي دكروري، **"الحراك الإجتماعى للعاملين فى القطاع غير الرسمى فى المجتمع الحضري-دراسة ميدانية-"**، أطروحة دوكتوراه غير منشورة، كلية الأداب، قسم علم الإجتماع، جامعة المنيا، مصر، 2006.

42- محمد براغ،"**الإقتصاد غير الرسمي، مظاهره وأسبابه**"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

43- عبد الغاني قتالي، "**عوامل وإنعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر– دراسة ميدانية دائرة ششار ولاية خنشلة–**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في علم الإجتماع الريفي، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2009.

44- لخضر عزي، "**السوق الموازية وتدهور قيمة الدينار**"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1995.

45- عيسى بلخوخ، **الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي**، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2003.

46- ياسمينة هلايلي،"**إعتماد درجات الذكاء لإقتراح برنامج تدريبي لتأهيل المتخلفين عقليا إجتماعيا ومهنيا**"، أطروحة دوكتوراه غير منشورة، معهد علم النفس وعلوم التربية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006.

سادسا. المؤتمرات و الملتقيات و الأيام الدراسية

47- أحمد حمدي،"**واقع القطاع غير المنظم وأنشطة منظمة العمل العربية بشأن هذا القطاع**"، الندوة النقابية حول المرأة في القطاع غير المنظم، صنعاء، 20–24 سبتمبر/ أيلول، 2004.

48- إبراهيم بورنان، عبد القادر شارف، " **الانعكاسات المحتملة للاقتصاد الغير رسمي على أداء الاقتصاد الرسمي**"، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار وسبل الترويض (المداخل القياسية)، سعيدة، 21/20 نوفمبر، 2007.

49- إبراهيم علي وآخرون،"**القطاع غير المنظم في سوريا: الواقع و متطلبات الاندماج في الاقتصاد غير المنظم**"، آخرون ندوة حول القطاع غير المنظم في سوريا، جمعية العلوم الإقتصادية السورية، سوريا، 2001/25/29.

50- آسيا سعدان،"**الإقتصاد غير الرسمي بين رغبة الدمج وصعوبة القياس**"، ملتقى وطني حول تأثير الإقتصاد غير الرسمي على الإقتصاد الرسمي، ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 03/02 نوفمبر 2010.

51- أسماء دردور،"**الأسلوب النقدي لقياس الاقتصاد غير الرسمي– دراسة إنتقادية–**"، ملتقى وطني حول تأثير الإقتصاد غير الرسمي على الإقتصاد الرسمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،03/02 نوفمبر 2010.

52- السعيد الدراجي،"**الإقتصاد غير الرسمي، ماهيته، أشكاله، وأسباب تناميه**"، الملتقى الوطني غير الرسمي، مساهمته ونتائجه على الإقتصاد الرسمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 03/02 نوفمبر 2010.

53- روابح عبد الباقي، علي همال، "**أثر إعادة الهيكلة على سوق العمل**"، الملتقى الوطني حول برنامج التصحيح الهيكلي والمسألة الإجتماعية، جامعة قسنطينة يومي 30/29 ماي 2000.

54- خالد قاشي، عرابة الحاج، "**الاقتصاد الخفي: الظاهرة، الأسباب، الآثار، وطرق العلاج (نظرة شمولية)**"، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار وسبل الترويض (المداخل القياسية)، سعيدة، 21/20 نوفمبر،2007.

55- سهام شيحاني، **"الإقتصاد الخفي وعلاقته بالتنمية المستدامة"**، الملتقى الوطني غير الرسمي، مساهمته ونتائجه على الإقتصاد الرسمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 03/02 نوفمبر 2010.

قائمة المراجع

56- شوقي جباري، **"الاقتصاد غير الرسمي في ميزان الفقراء والدولة"**، ملتقى وطني حول تأثير الإقتصاد غير الرسمي على الإقتصاد الرسمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 03/02 نوفمبر 2010.

57- عادل كدودة، الزهرة بن بريكة، "**الإقتصاد غير الرسمي: مفهومه، أشكاله، قياسه، أسبابه، معالجته**"، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار وسبل الترويض (المداخل القياسية)، سعيدة، 21/20 نوفمبر،2007.

58- عبد الباسط بوزيان، علي عزوز ،"**الإقتصاد الموازي والياسات المضادة له في الجزائر**"، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار وسبل الترويض (المداخل القياسية)، سعيدة، 21/20 نوفمبر، 2007.

59- عبد المجيد تيماري، بوحفص رواني،**"العوامل المؤدية إلى تنامي الإقتصاد غير الرسمي وسبل الحد منها"**، الملتقى الوطني حول تنامي الاقتصاد غير الرسمي مساهمته ونتائجه على الاقتصاد الرسمي،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 03/02 نوفمبر 2010.

60- عمر الشريف، " **الإقتصاد غير الرسمي وتكنولوجيا المعلومات في تطوير الإقتصاد**"، الملتقى الوطني حول تنامي الاقتصاد غير الرسمي مساهمته ونتائجه على الاقتصاد الرسمي،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 03/02 نوفمبر 2010.

61- طلال زغبة، نادية سحابة ،" **حواجز مشاركة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي وسبل دمجه**"، الملتقى الوطني حول تنامي الاقتصاد غير الرسمي مساهمته ونتائجه على الاقتصاد الرسمي،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 03/02 نوفمبر 2010.

62- مصطفى بناي، "**نحو دمج الإقتصاد غير الرسمي**"، الملتقى الوطني غير الرسمي، مساهمته ونتائجه على الإقتصاد الرسمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 03/02 نوفمبر 2010.

63- لطيفة بن يوب وآخرون، "**أثر المشروعات الصغيرة على الاقتصاد غير الرسمي**"، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار وسبل الترويض (المداخل القياسية)، سعيدة، 21/20 نوفمبر،2007.

64- مجذوب بحوصي ، **علاقة الإقتصاد الخفي بالإقتصاد الرسمي وأثره على التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني غير الرسمي، مساهمته ونتائجه على الإقتصاد الرسمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 03/02 نوفمبر 2010.

65- محمد عبد الحليم عمر، "**التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية**"، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، 25-28 ماي 2003.

66- محمد مطيع مؤيد، "**الاقتصاد غير المنظم من خلال أدبيات ومعايير العمل العربية**"، ورشة عمل حول دور النقابات في حماية حقوق العمال في إطار الاقتصاد غير المنظم، دمشق/8-2006/07/13.

67- محمد كلكول، **نظرة وجيزة على القطاع غير المنظم، ندوة إحصاءات القطاع غير المنظم**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، صنعاء، اليمن، 4-2004/07/5

سابعا. مواقع الانترنت

68- أسامة الجيلاني علي، "**الاقتصاد الخفي في ليبيا أسبابه، حجمه، آثاره الاقتصادية**"، http://cbl.gov.ly/pdf/0P6cCjLD0kUtbV8IUsX.pdf

69- بحث حول موضوع: "**أثر السوق الموازية في الاقتصاد**"، etudiantdz.net/vb/t2249.html، 2010/05/06.

70- الديوان الوطني للإحصائيات، http://www.ons.dz.

71- الإقتصاد القياسي،

http://www.esc-alger.com/contribution%20ensgnt/boussafi/chapitre2.pdf،

2011 01/10.

72- سعيد عبد الخالق، " **ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي: أسبابها وآثارها**"، http://www.tohoti.com/bookDes.asp?ArtID=10

73- صابر أحمد عبد الباقي، "**القطاع غير الرسمي**"، http ://kenanaonline.com/users/drsaber/posts/109056

74- عماد تركي، دراسة حول"**تشغيل الإناث في القطاع غير المنظم بتونس**"، تونس، 2005، www.alolabor.org/nArabLabor/images/.../ketaa%20not%20monazam.doc

75- عبد الوهاب بوكروح، "عوائد القطاع الموازي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة الرؤية الاقتصادية، 9 جوان 2009، http://demo.alrroya.com/ar/node/15415

76- عبد الوهاب بوكروح، "**حجم السوق الموازية يتجاوز 35 بالمائة من الناتج الخام غير النفطي**"، جريدة الشروق، http://www.echoroukonline.com/ara/economie/56544.html، 2010.08.03

77- مايكل ب.تودارو، "**التوسع الحضري، والبطالة، و الهجرة في إفريقيا: النظريات و السياسات**"، http ://www.popcouncil.org/pdfs/arabic/Urbanization.pdf

78- مجيد دبيح، عبد الرؤوف، "**أرباح تجار سوق العمـــــــــــلة ب'السكوار' تتجاوز 180 مليون سنتيم شهريا**" **جريدة صوت الأحرار**، 16 أوت 2009، http://www.djazairess.com/alahrar/10878.

79- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لسنة ، http://www.transparency.org

80- http://tabukedu.gov.sa/vb/showthread.php?1265، بتاريخ 10/01/ 2011.

2. المراجع باللغة الأجنبية

A. Livres

81- Ahmed Henni, **"Essai sur L'économie Parallèle-Cas de l'Algérie** ", Opu, Algérie, Sans Année de Publication.

82- Conférence du Travail, « **Travail Décent et Economie Informelle** », Bureau International du Travail, Genève, 2002.

83- Conseil National et Social, **« Secteur Informel Illusions et Réalités »,** Algérie, 2005.

84- Economic Commission for Africa, **"Etude sur La Mesure du Secteur Informel et de L'emplois Informel en Afrique "**, United Nation, Décembre, 2007.

85- François Roubaud**, L'économie informel au Mexique, la sphère domestique**, Karthala, Orstom, Paris,1994.

86- Internationale Projet Parstat, "**Méthodologie de Réalisation d'une Enquéte 1-2-3 dans les Principales Agglomérations des Pays de L'UEMOA"**, Juin 2001.

87- Lautier Brono, **« L'économie Informelle dans le Tiers- Monde** », Editions la Découverte, Paris, 2004.

88- Lubell Harold, **« le Secteur Informel dans les Années 80 et 90** », Centre de Développement de L'organisation de Coopération et de Développement Economique, Paris, France, 1991.

89- Marie,Anmick Barth , **« L'économie Cachée** », Editions Syros, Paris, 1988.

90- Mcgaffey, Janet, **The Real of Economy of Zaïre- The Contribution of Smulggling and Other Unofficial Activities to National Wealth**, James Currey, London,1991

91- Organisation de Coopération et de Développement Economiques**« Manuel sur la Mesure de L'économie Non Observée** »,OCDE, Paris, France, 2003.

B. Théses

92- Carlos Maldonado et Autre, «**Méthodes et Instruments d'Appui au Secteur Informel en Afrique Francophone** », Bureau International du Travail, Genève, 2004.

93- Hafsatou Diallo et Autres, **"Estimation de la Fraude Fiscale en Belgique"**, Dulbea, Université Libre de Bruxelles, Mai 2010.

94- José Luis Daza, « **Economie Informelle, Travail Non Déclaré et Administration du Travail »**, Bureau International du Travail, Genève, 2005.

95- Marchand Geneviève, « **L'économie informelle au Sénégal** », Mémoire Présenté a la Faculté des Etude Supérieure de L'Université Laval, Québec, 2005.

96- Youghourta Bellache**, « L'économie Informelle en Algérie, Une approche par Enquête Auprès des Ménages- le Cas de Bejaia »,** Thèse Doctorat , Présentée Pour L'Obtention du Diplôme de Docteur en Sciences**,** l'Université de Bejaia (Algérie) et de l'Université Paris -Est Créteil (France),2010.

C. Revues

97- Chaib Bounoua, « **Une Lecture Critique du Secteur Informel dans les Pays du Tiers- Monde »,** Cahiers du Cread N°30, 2éme Trimestre , 1992.

98- Bernard Chantal, **« Les Activités Dites Non Exploiteuses** », Recherche sur la Signification du Concept de «Petite Production Marchande » en Milieu Urbain à Partir de Quelques Cas Algériens, Revue Tiers Monde, N°82, Avril-Juin 1980.

99- FEMISE, « **Flexibilité du Travail et Concurrence sur le Marché des Biens et Services : Impact sur les Conditions de Travail et de Développement de Secteur Informel en Algérie, au Maroc, et en Tunisie »,** Novembre 2005, http://www.roses-univ-paris1.fr. le 03/07/2011.

100- Friedrich Schneider,Domnik Enst ,**"Shadow Economie Around the Word-Size, Causes, and Cansequances-,**workink Paper N° 196,Fonds Monétaire International, Washington ,septembre,1999.

101- Friedrich Schneider, **The Size of the Shadow Economies of 145 Countries all over the World:First Results over the Period 1999 to 2003**, Discussion Paper N° 1431, Institute for the Study of Labor, December 2004.

102- Jamie Alderslade et Autres," **Measuring the Informal Economy – one Neighborhood at a Time"** , A Discussion Paper Prepared for theThe Brookings Institution Metropolitan Policy Program, September 2006**.**

103- Jacques Charmes**," Secteur Informel, Emploi Informel, Economie non Observée: Méthodes de Mesure et D'estimation Appliquées aux Economies en Transition. L'exemple de la Moldavie",** Université de Versailles Saint Quentin en Yvelines.

104- Michel Séruzier, "**La Mesure de L'économie Informel et sa Contrubution Aux Comptes des Ménages"**, STATECO N°98,2004.

105- Michel Séruzier**," L'économie Informel dans le Cadre de la Comptabilité Nationale"**, STATECO N°104, 2009.

106- Mohamed Cherif Belmihoub, « **Le Comportement de L'entrepreneur Privé Face Aux Contraintes Institutionnelles : Approche à Partir des Données D'enquêtes et de Panels sur la PME Privée en Algérie »**, Communication au Colloque International « Création D'entreprises et Territoires »,CREAD & CREUSET, Tamanrasset, 3 et 4 Décembre 2006.

107- Mouhamed Mazouz et Autres, « La Société Algérienne entre Population et Développement », Les Documents du Ceped N°8, Paris, Juillet, 1998.

108- Philippe Adair, **" Economie Non observée et Emploi Informel dans les Pays de l'Union Européenne: Une Comparaison des Estimations et des Déterminants"**, Erudite.upec.fr/c/document Library/get file?uuid=efbca52c-499b, 14/03/2011.

109- Phillipe Adair et Bellache Youghourta, **« Emploi Informel et Secteur Privé en Algérie : Contraintes et Gouvernance de la Création d'entreprises»,** Les Cahiers du MECAS, n°4, Université de Tlemcen,2008.

110- Rafik Bouklia-Hassane, Fatiha Talahite, **Les Reformes des Institutions du Marché du Travail et Emploie en Algérie,** www.univ-paris13.fr.

D. Séminairee

111- Faly Hery," **L'enquête 1 - 2 - 3 sur l'Emploi et le Secteur Informel d'Antananarivo (1995"),** Actes du Séminaire sur le Secteur Informel et la Politique Economique en Afrique Subsaharienne, Bamako,10/14 Mars 1997.

112- Friedrich Schneider,**"Shadow Economies and Corruption All Over the World: What Do We Really Know?",** Economics Discussion Paper, March 9, 2007.

113- Friedrich Schneider, **"The Size of the Shadow Economies of 145 Countries all over the World: First Results over the Period 1999 to 2003",** Department of Economics, University of Linz, December 2004.

114- François Rouboud, **La Mesure du Secteur Informel en Afrique, Les Stratégies de Collecte des Donnée**, Actes du Séminaire sur le Secteur Informel et la Politique Economique en Afrique Subsaharienne, Bamako,10/14 Mars 1997.

115- Hildegart Ahumda et Autres, "**The Monetary Method to Measure the Size of the Shadow Economy. ACritical Examination of its Use"**, Revue économique 2009.

116- Jacques Charmes,"**La Nouvelle Définition Internationale du Secteur Informel est ses Conséquences sur les Systèmes et Méthodes des Mesures"**, Actes du Séminaire sur le Secteur Informel et la Politique Economique en Afrique Subsaharienne, Bamako,10/14 Mars 1997.

117- Kevin Greenidge et Autres," **Estimating the Size of the Underground Economy Barbados"**, Presented at the 26th Annual Review Seminar, Research Department, Central Bank of Barbados July 26-29, 2005.

E. Site d'internet

118- Samir Bellal, **« Changement Institutionnel et Economie Parallèle Algérie: Quelques Enseignements »,** http://www.google.fr/url?sa=t&source=web&cd=1&sqi=2&ved=0CBwQFjAA&url=http%3A%2F%2Frcweb.luedld.net, le 15/05/2011.

119- **Underground Economy** and **the Demand for Currency** , http://www.bankofcanada.ca/wpcontent/uploads/2010/06/r944b.pdf , 08/03/2011.

قائمة المراجع

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المقدمة..... 1

الفصل الأول: إشكالية وضع إطار مفاهيمي للاقتصاد غير الرسمي.....7

المبحث الأول: الاقتصاد غير الرسمي: مفاهيم وإشكالات.....10

1-نشأة وتطور الاقتصاد غير الرسمي.....10

2-المقاربات المختلفة لتعريف الاقتصاد غير الرسمي 14

2-1-المقاربة الثنائية 14

2-2- المقاربة الوظيفية.....18

3- ضبط مفهوم الاقتصاد غير الرسمي.....21

3-1- تعريف الاقتصاد غير الرسمي 21

3-1-1- التعريف الدولي للاقتصاد غير الرسمي 22

3-1-2- تعاريف بعض الاقتصاديين 23

3-2- سمات الاقتصاد غير الرسمي.....27

4- التفرقة بين القطاع غير الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي.....30

المبحث الثاني: تصنيفات الاقتصاد غير الرسمي وأشكاله 36

1-تصنيفات الاقتصاد غير الرسمي.....36

1-1- معيار الإنتاج السلعي.....36

1-1-1-الاقتصاد الموازي للإنتاج 36

1-1-2-الاقتصاد الموازي للتوزيع.....37

1-2-معيار حجم النشاط المصرح به.....37

1-2-1-اقتصاد غير رسمي بحت 37

1-2-2- اقتصاد غير رسمي جزئي.....37

1-3- معيار مشروعية النشاط.....38

1-3-1-الاقتصاد الإجرامي 38

1-3-1- الاقتصاد غير الرسمي 38

1-4- معيار تعمد عدم الامتثال للمعايير و الضوابط القانونية 40
1-4-1- الاقتصاد النفقي 40
1-4-2- الاقتصاد غير الرسمي..... 40
2-أشكال الاقتصاد غير الرسمي 41
2-1-النشاط غير الرسمي..... 41
2-2-العامل غير الرسمي..... 41
2-3-الإنتاج غير الرسمي..... 42
2-4- المؤسسة غير الرسمية 42
3-أنشطة وقطاعات الأنشطة وقطاعات الإقتصاد غير الرسمي 42
3-1-النشاطات غير الرسمية في الدول المتقدمة 43
3-2-النشاطات غير الرسمية في الدول النامية..... 44
المبحث الثالث: عوامل ظهور وإنتشار الاقتصاد غير الرسمي..... 46
1-العوامل الاقتصادية 46
1-1-العوامل المتعلقة بالضرائب..... 46
1-2- أنظمة التأمينات و الحماية الاجتماعية 49
1-3-الفساد الإداري والمالي 50
1-4-المشروعات الصغيرة 51
1-5- ندرة السلعة 52
2-العوامل السياسية 52
2-1-الضوابط و القيود الحكومية 53
2-2-برامج الاصلاح الاقتصادي..... 54
3- العوامل الاجتماعية 54
3-1-البطالة وهيكل السوق..... 55
3-2-الفقر 55

3-3- الهجرة الريفية 56
3-4- التعليم والتدريب 57
خلاصة الفصل الأول..... 59
الفصل الثاني: إشكالية تقييم الإقتصاد غير الرسمي..... 60
المبحث الأول: الاقتصاد غير الرسمي: إشكالية القياس..... 62
1- الإطار الإشكالي للقياس 62
2- مقاربة عملية لقياس الاقتصاد غير الرسمي 67
3- مصادر جمع البيانات..... 76
3-1 - المسح لدى الأسر المعيشية..... 76
3-2-المسح لدى المؤسسات..... 78
3-3-المسوحات المختلطة أو ذات المرحلتين..... 80
3-4-المسوحات المختلطة أو ذات الثلاث مراحل 82
المبحث الثاني: مناهج قياس الاقتصاد غير الرسمي..... 85
1- المناهج المباشرة..... 85
1-1- المسح بالعينة 86
1-2- تدقيق الحسابات الضريبية 87
2- المناهج غير المباشرة..... 88
2-1- المناهج غير النقدية..... 89
2-1-1- منهج الفروق بين الدخل والإنفاق 89
2-1-2- منهج سوق العمل أو الطريقة الايطالية 91
2-1-3- منهج المدخلات المادية 92
2-1-3-1- طريقة كوفمان Kaufman (استهلاك الكهرباء)..... 93
2-1-3-2- طريقة لاكو Laco 94
2-2- المناهج النقدية 95

2-2-1-أسلوب معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب.....96
2-2-2-أسلوب المبادلات.....99
2-2-3-أسلوب الوحدات النقدية ذات القيم المرتفعة.....101
2-2-4-أسلوب التهرب الضريبي والطلب على النقود 103
3- نموذج المتغير الكامن.....107
المبحث الثالث: آثار الاقتصاد غير الرسمي.....111
1-الآثار السلبية 111
1-1-الآثـــار الاقتصادية 111
1-1-1-آثاره على سوق السلع و الخدمـــات.....111
1-1-2-آثاره على تخصيص الموارد.....113
1-1-3-آثاره على الادخار والاستثمار 114
1-1-4-آثاره على معدل البطالة.....114
1-1-5-تشويه المعلومات 116
1-1-6-آثاره على النمو الإقتصادي 117
1-2-الآثار المالية 118
1-2-1-الآثار على السياسة المالية.....118
1-2-2-فقدان حصيلة الضرائب 119
1-2-3- الدين العام.....120
1-2-4- معدل التضخم 121
1-3-الآثار الإجتماعية 121
1-3-1-على المجتمع 121
1-3-2- على الأفراد 122
2- الآثار الإيجابية.....124
خلاصة الفصل الثاني.....126

الفصل الثالث: الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر.....127

المبحث الأول: تطور الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر وعوامل إنتشاره.....129

1-المرحلة الأولى: الإقتصاد غير الرسمي خلال الفترة1830-1954 129

1-1-عوامل إنتشار الإقتصاد غير الرسمي في هذه المرحلة.....131

1-1-1-النزوح الريفي-الحضري 131

1-1-2-البطالة.....132

2-المرحلة الثانية: الإقتصاد غير الرسمي خلال الفترة 1962-1983.....133

2-1-عوامل إنتشار الإقتصاد غير الرسمي في هذه المرحلة.....135

2-1-1-إنتشار القطاع الخاص.....135

2-1-2-إشكالية الندرة (إنتشار السوق الموازية) 139

3-المرحلة الثالثة: الإقتصاد غير الرسمي خلال الفترة 1986-2008 142

3-1-العوامل المفسرة للإقتصاد غير الرسمي في هذه المرحلة.....146

3-1-1- البطالة 146

3-1-2-نمو الفئة النشيطة 147

3-1-3-المتسربين من المدارس.....148

3-1-4-خريجوا الجامعات والتكوين المهني 148

3-1-5-الفقر.....150

3-1-6-إنتشار القطاع الخاص 151

3-1-7-ثقل الأعباء الجبائية والإجتماعية.....155

3-1-8-الوضع الأمني للبلاد 156

المبحث الثاني: المقاربات المفسرة للإقتصاد غير الرسمي في الجزائر وأهم مظاهره157

1-المقاربات المختلفة المفسرة للإقتصاد غير الرسمي في الجزائر 157

1-1-الإنتاج السلعي الصغير 157

1-2-الإقتصاد الموازي 159

1-3-الإقتصاد اللاشرعي 160
2-مظاهر الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر 162
2-1-الأنشطة غير الرسمية المشروعة..... 162
2-2-الأنشطة غير الرسمية غير المشروعة 164
2-2-1- التهرب الضريبي..... 164
2-2-2-الفساد..... 165
2-2-3-الغش الإجتماعي 166
المبحث الثالث: قياس الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر..... 168
1- مقاربة كمية للإقتصاد غير الرسمي في الجزائر 168
1-1- بعض المصالح المعنية بقياس الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر 168
1-1-1- مصالح التخطيط..... 168
1-1-2- الديوان الوطني للإحصائيات ONS..... 169
1-1-3- مكتب الدراسات التقنو-إقتصادية Ecotechnics.....170
1-1-4- مركز الأبحاث والدراسات التطبيقية CREAD 171
1-2- تقييم الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر..... 172
1-2-1- حجم الإقتصاد غير الرسمي بإستخدام طريقة الطلب على النقود 172
1-2-2- حجم الإقتصاد غير الرسمي بإستخدام المدخل المادي..... 173
1-2-3- حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر..... 174
2- أثار الإقتصاد غير الرسمي على الإقتصاد الجزائري 175
2-1- الآثار السلبية 175
2-1-1-الآثار الإقتصادية 175
2-1-1-1-هيبة الدولة 175
2-1-1-2-التجارة والأسعار.....,.....176
2-1-1-3-الكتل النقدية 177
2-1-1-4- الشغل 177

2-1-1-5- دقة البيانات 178
2-1-2-الآثار الإجتماعية..... 178
2-2-الآثار الإيجابية للإقتصاد غير الرسمي على الإقتصاد الجزائري..... 179
المبحث الرابع: سبل إدماج الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي 180
1-الإجراءات والتدابير المنتهجة لإدماج غير الرسمي..... 180
1-1-إصلاح منظومة القوانين واللوائح..... 181
1-2-الإصلاحات الإجتماعية..... 183
2-بعض التجارب العالمية لإدماج الإقصاد غير الرسمي..... 184
2-1-دول أمريكا اللاتينية 185
2-2-دول الإتحاد الأوربي 186
2-3-دول إفريقيا..... 187
2-4-دول آسيا 188
3-سبل إدماج الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الجزائري 189
3-1-إصلاح النظام الضريبي 189
3-2-دعم الاستثمار 190
3-3-تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 192
3-4-زيادة مناصب الشغل 192
خلاصة الفصل الثالث..... 194
الخاتمة 198
قائمة الجداول والأشكال 202
قائمة المراجع..... 206
فهرس المحتويات..... 218

الملخص

الملخص

لم تعد ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي محصورة في أطر وطنية وجغرافية محدودة، بل أصبحت مشكلة ذات طابع دولي، فلا يكاد يخلوا إقتصاد من دائرة النشاطات غير الرسمية. ومنذ طرحه على دائرة النقاشات سنة 1972 وللخبراء وجهات نظر مختلفة حول ماهية الإقتصاد غير الرسمي نظرا لصعوبة حصر كافة الأنشطة غير الرسمية لكثرتها، وكذا إندراج هذه الظاهرة ضمن مسميات عديدة منها: الإقتصاد غير المنظم، الإقتصاد الخفي، الإقتصاد النفقي، الإقتصاد الظلي، الإقتصاد الموازي...وغيرها من المعاني المعبرة عن إتساع تغلغل هذه الظاهرة في إقتصاديات الدول. الأمر الذي يجعل من يدرس الظاهرة، ويتتبع تشعباتها يختلف مع غيره من الدارسين والباحثين في المجال ذاته للوصول إلى تفسير شامل وجامع لها.

إنطلاقا من هذه الإعتبارات، فإن التعقد الشديد للمسألة في مقارباتها إنعكس على تقديراتها، حيث لم يتفق الإقتصاديون حول تقدير ثابت لحجم الإقتصاد غير الرسمي، ويرجع ذلك لطبيعة ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي من حيث أنها ظاهرة خفية. وتوجد الآن العديد من الأساليب والمناهج لتقييم حجم الإقتصاد غير الرسمي، والتي تتباين تباينا كبيرا حسب مصادر جمع المعلومات الإحصائية، ونوعية الأنشطة الممارسة، وليس هناك طريقة مثلى في التقييم، فكل منهج يتسم بجوانب قوة وضعف متفردة، وتخلص إلى رؤى ونتائج متمايزة.

وقد ظهر الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر منذ فترة طويلة متخذا أشكالا وصورا متعددة، لكن الملفت للإنتباه هو التغير الملاحظ في مسار وحجم الظاهرة خلال فترة التسعينات مع الإنتقال إلى إقتصاد السوق، فإزالة إحتكار التجارة الخارجية، تفكيك القطاع العام، تسريح العمال، البطالة، الأوضاع الأمنية... كلها عوامل ساعدت في الإنتشار المخيف للإقتصاد غير الرسمي على حساب الإقتصاد الرسمي. ما حدا بالعديد من الإقتصاديين للمطالبة بضرورة حصر جميع الأنشطة الممارسة ضمن هذا الإقتصاد ومحاولة دمجه ضمن الإقتصاد الرسمي للإستفادة من مزاياه والتخفيف من آثاره السلبية.

الكلمات المفتاحية: الإقتصاد غير الرسمي،التهرب الضريبي، التقييم، القياس الإقتصادي، إدماج الإقتصاد غير الرسمي.

Résumé

Le phénomène de l'économie informelle, désormais, n'est plus restreint à des cadres nationaux ou géographiques limités, mais devient une problématique à dimension internationale, dans la mesure ou il est devenu inévitable qu'une économie agit au delà du cercle d'activité informelle, et depuis 1972, quand le débat sur ce sujet était soulevé, les spécialistes n'ont pas aboutis à un consensus générale sur la conception de l'économie informelle, faute de difficultés liées à la diversité et la multitude d'activité informelles et aussi a l'introduction de cette notion par plusieurs appellation tel que : l'économie non organisée, l'économie souterraine, l'économie cachée, l'économie parallèle, et autre qui témoignent l'étendu de ce phénomène à travers les économies internationales, ce qui implique l'impossibilité de parvenir à s'entendre sur une explication plus complète et intégrale.

En effet, la complexité de cette question, notamment concernant les approches élaborées pour l'appréhender, à influencée l'évaluation de l'économie informelle, les économistes n'arrivent pas à s'entendre sur une évaluation constante de sa dimension, faute de sa nature implicite. Plusieurs méthodes sont adoptées pour évaluer l'économie informelle, elle se différent énormément selon les sources de collecter d'information statistique et la qualité d'activités exercées, alors qu'il n'y a pas une méthode optimale d'évaluation, chacune est caractérisée par ses propre aspects positifs et négatifs, et aboutie à des résultats différents.

L'économie informelle est apparue en Algérie depuis longtemps sous forme diverse, mais le plus attirant c'est le changement remarquable du processus et l'ampleur de ce phénomène durant les années quatre vingt dix, entrainé par la transformation à l'économie de marché. la libération du commerce extérieure, la décomposition du secteur public, le chômage, les conditions sécuritaires… ce sont des éléments qui ont favorisés la diffusion terrible de l'économie informelle au détriment de l'économie formelle, c'est ce qui a incité beaucoup d'économistes à chercher à identifier toutes les activités exercées dans le cadre de cette économie, et tenter de l'intégrer dans l'économie formelle pour favoriser ses avantages et éviter ses effets négatifs.

Mots clés: l'économie informelle, évasion fiscale, l'évaluation, la mesure économique, l'intégration de l'économie informelle

Abstract

The problem of informal economy is no more confined to national and geographical frames., It has become a problem of an international character, do not vacate the economy almost from the Department of informal activities. Since the submission to the Department of debates in 1972 And the experts have different views about what the informal economy due to the difficulty of all activities is limited to official plentiful, As well as fit into this phenomenon in many names, including: the disorganized economy, black economy, the economy Tunneling, shadow economy, parallel economy ... And other meanings that represent the breadth of the penetration of this phenomenon in the economies of nations. Which makes the study of the phenomenon and traces its ramifications is different with other scholars and researchers in the same area to reach a comprehensive and holistic interpretation of them.

Proceeding from these considerations, The extreme complexity of the issue in Mqarbadtha reflected on its estimates, as economists do not agree on a fixed estimate of the size of the informal economy, This is due to the nature of the phenomenon of the informal economy where they are hidden phenomenon. There are now many methods and approaches to assess the size of the informal economy, which vary considerably according to sources, gathering statistical information, Activities and the quality of practice, and there is no ideal way of assessment, all aspects of curriculum is a unique strength and weakness, and concludes the results of the visions and distinct.

The back of the informal economy in Algeria for a long time taking on multiple forms and shapes, But striking is the change observed in the course and magnitude of the phenomenon during the nineties with the transition to market economy, removal of the monopoly of foreign trade, And the dismantling of the public sector, layoffs, unemployment, the security situation ... Are all factors that helped to spread frightening of the informal economy at the expense of the formal economy. What led several economists to claim the need to account for all activities within the practice of this economy And try to incorporate it into the formal economy to benefit from the advantages and mitigate its negative effects.

Key words: informal economy, tax evasion, evaluation, measurement of economic, integration of the informal economy.